دراسات البيان

العدد (١) حزيران ٢٠١٧ مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

سكرتير التحرير

د. عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي
أ.د. عبد الحسين غانم صخي
أ.د. ماجدة إبراهيم
أ.د. ضياء حسن الحسني
أ.د. رياض خليل إبراهيم
د. شروق كاظم سلمان
أ.م. سمير عبد الواحد ياسين
د. ابتسام السيد عبد الكريم المدني
د. سامر سعدون العامري
د. علي ناجي عطية
د. نادية محمد جواد
د. علي طاهر الحمود

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس
د. جعفر باقر الدجيلي
د. جلال عبد الجبار
د. جين مون
د. خالد حنتوش ساجت
البروفيسور رافد الخضار
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني
أ.د. صالح مهدي الحسناوي
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله
د. عبد الجبار محمود فتاح
د. مظهر محمد صالح

محرر اللغة الإنجليزية / د.محمد العسكري

محرر اللغة العربية / م.م. زياد طارق شولي

شروط النشر:

١. يجب أن يكون البحث سليماً خالياً من الأغلاط اللغوية والنحوية، مع مراعاة علامات الترقيم المعتمدة في اللغة المكتوبة، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط الأسلوب ومتانته، مع التركيز على وضوح الفكرة، واستخدام المصطلحات المشهورة، والمقرّة في المجاميع العربية، ويستحسن ما يقابله باللغة الإنجليزية في البحوث المكتوبة باللغة العربية.

٢. يرفق بالبحث ملخص بالمحتوى (باللغة العربية واللغة الإنجليزية) على ألاَّ يزيد عدد كلماته على (١٠٠) كلمة أو صفحة واحدة، مطبوع (بحجم ١٦ ملم) على ورق A4.

٣. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الألفاظ أو الكلمات بما يتلاءَم مع أسلوبها في النشر، مع مراعاة المحافظة على الفكرة الأصلية دون المساس بها.

٤. تحتفظ هيئة التحرير في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية وغير ملزمة برد البحوث إلى أصحابها سواء نشر البحث أم لم ينشر، علماً أن ما ينشر في المجلة يعبّر عن وجهة نظر صاحب البحث، وليس بالضرورة أنه يعبر عن وجهة نظر المجلة.

٥. يعد البحث مقبولاً للنشر ويزود الباحث بقرار هيئة التحرير بقبوله بعد عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى أصالته، وجودته، وقيمة نتائجه، وسلامة لغته، وصلاحيته للنشر، بعدها لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه إلاَّ لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير.

٦. تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

٧. تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث من الإحاطة، والاستقصاء، ومنهج البحث العلمي، وخطواته، وأن يكون الباحث متتبعاً لأحدث الأدبيات التي تتناول موضوعَه، ومحكماً من قبل مبادئ مناهج البحث، ولايقصد بالأصالة تجميع هذه الأدبيات، ولكن ابتداع نصٍّ جديدٍ وربطه باهتمامات البحث المطروح.

٨. يشترط في البحث ألاَّ يكون قد قُدِّم للنشر في أية مجلة أخرى، سواءٌ تم نشره أمْ لم يتم.

٩. تُقدَّمُ البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية وتكون منضدة على الحاسوب، على وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث إلى رئيس التحرير، وذلك من طريق البريد الإلكتروني.

١٠. تُرقَّم العناوين الأساسية في النص بأرقام أساسية: أولاً، ثانياً، ثالثاً،..... وترقم العناوين الفرعية بأرقام فرعية ١،٢،٣... ،.

١١. تُكتَب الحواشي بنحوٍ متسلسل على وفقْ شروط برنامج «Microsoft Word» في أسفل كل صفحة.

١٢. يجب ألاَّ تقلَ عدد الكلمات في المقالات المرسلة إلى المجلة عن (٣٠٠٠) كلمة، بما فيها الملخصات، والجداول، والمراجع.

١٣. ترتّب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب كنية المؤلف في نهاية البحث، وفي حالة وجود عدة مراجع للمؤلف نفسه فإنها ترتّب بحسب الحروف الهجائية، وتتم الإشارة إلى المراجع في النص من طريق وضع المرجع كما هو موجود في قائمة المراجع ضمن قوسين ( ).

١٤. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو مايشابهها فإنه يتم أخذها بالماسح الضوئي (scanner) وإرفاقها بالملف الإلكتروني.

١٥. تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

المراسلات:

ترسل الموضوعات والبحوث إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط

بغداد – مكتب بريد الجادرية الجادرية ٢٢٦٨

أو على البريد الإلكتروني :

info@bayancenter.org

bayancps@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢١٠٦ لسنة ٢٠١٥

ISSN 2414-7508

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

يكون ترتيب العناوين والبحوث لاعتبارات فنية فقط

المحتويات

الافتتاحية ٧

سياسة تركيا تجاه العراق ١٩٩٠ – ٢٠١٠ ..... ٩

أ.عربي لادمي محمد

العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية ٢١

أ.م.د. عيسى أحمد الشلبي

استراتيجية التسويق الدعائي والإعلامي لتنظيم داعش الإرهابي ٥٣

(رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية للتنظيم)

أ.د كامل القيّم

الدولة العربية المعاصرة .. بين إشكالية المكونات (الإثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ١٠٧

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي

تجربة الاتحاد الأوروبي وإشكالية العمل العربي المشترك ١٤٣

أ.د. محمود علي الداود

الافتتاحية

حين يكون الإيمان بالعقل –كونه القوةَ الدافعة للبناء، والارتقاءُ بالعلم– سبيلاً لهما يكون من اللازم تفعيل كلِّ المستلزمات المادية والاعتبارية وتنشيطها؛ لتحقيق هذا الهدف، وإذا يُصدرُ مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد الأول من مجلته الموسومة «دراسات البيان» لشهر حزيران ٢٠١٧، فإن المركز ممتلئٌ بالطموح ومسترشدٌ بالعقل والعلم؛ لتقديم البحوث والدراسات التي من شأنها أن تضيف حقلاً معرفياً، وعلماً موضوعياً، ونشاطاً أكاديمياً بما يخدم حركة الإنسان في المجتمع، وصون حقوقه وحرياته، وأن تكون قناةً لرفد صانع القرار في الدولة العراقية بإمكانات التخطيط الاستراتيجي ومقوماته، واعتماد السياسات العقلانية والرشيدة البناءة الفاعلة، وليس اعتماد ردود الأفعال التي لا تجدي نفعاً، ويأمل المركز بأن يكون إصداره لهذه المجلة طريقاً للتعامل مع الآخر قبولاً واحتراماً وتعايشاً، وتعشيق العقول وتفاعلها ومشاورها على اختلاف مشاربها وأنواعها وأطيافها، هذا إلى جانب أمل المركز بأن تكون المجلة منبراً لإعلاء صوت العلم والمعرفة، إذ إن لهذين سلطة وفضيلة لا تزولان وتحقيقاً لمبدأ «زكاة العلم تعليمه» وسعياً للوصول إلى منطق السلطة الخادمة وليس الحاكمة.

وحين يكون هناك إيمان بأن لمراكز البحوث دوراً أساسياً في صياغة العقل السياسي وتمكينه من مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ومواجهة التحديات والتهديدات الحاصلة والمحتملة فإنه بالضرورة سيكون هناك طموح بأن تكون إصدارات المركز محققة لهذا المبدأ.

ومما لاشك فيه أن من أسباب ما وصلت إليه الدول المتقدمة من رقيٍّ علميٍّ وحضاريٍّ هو فتح بوابات العقل وتمكينه من أن يساهم في حركة البناء والإعمار والإبداع.

ومن خلال هذا العدد الأول فإن المركز يوجه دعوة مفتوحة لكل العقول العراقية والعربية والعالمية، والعقول الإنسانية على اختلاف مشاربها واهتماماتها للمشاركة في نشر بحوثهم أو دراساتهم في المجلة، وحينها فإن المركز لن يكون شاكراً فقط، بلْ مشجعٌ لكل حركة من شأنها أن تحقق الترابط ما بين العلم والمعرفة وخدمة الصالح العام.

سياسة تركيا تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠١٠

Turkey's policy toward Iraq 1990-2010

اعداد: أ.عربي لادمي محمد *

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٠ على سياسة تركيا تجاه العراق، وتتطرق أيضاً إلى الأطر المتحكمة في هذه السياسة سواءٌ أتعلق الأمر بالتحولات التي شهدتها النخب الحاكمة في تركيا أم تعلق بتلك الأطر التأريخية التي تتحكم في العلاقات التركية–العراقية ولاسيما ما يخص قضايا الكرد، وصراع الأراضي المتنازع عليها في كركوك، وقضية الموصل، ومسألة المياه.

Summary:

This study deals with the impact of the changes that have defined the region of the Middle East from 1990 to 2010 and Turkey's policy toward Iraq, and also to address the regulating frameworks in this policy, whether the transformations in the ruling elites in Turkey or the historic frameworks that control Turkish relations, particularly with regard to issues concerning the Kurds, Kirkuk, Mosul and water resources.

* أستاذ علوم سياسية بجامعة الجزائر ladmi.sp@yahoo.com

مقدمة

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك بحسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، وقيام حرب الخليج الثانية، انتهاءً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن ثم احتلال العراق ٢٠٠٣؛ وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص، إذن إلى أي مدى تاثرت السياسة الخارجية تجاه العراق بالتحولات التي شهدتها المنطقة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠م؟

يمكن تفكيك الإشكالية السابقة إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما ملامح السياسة الخارجية تجاه تركيا قبل احتلال العراق ٢٠٠٣؟
- ما موقف تركيا من احتلال العراق؟
- ما مبادئ السياسة التركية تجاه العراق بعد الاحتلال؟

ولكي نجيب على الإشكالية السابقة يمكن أن نختبر الفرضية الآتية:

- التغيير في النخبة السياسية الحاكمة في تركيا أدى إلى التحول في السياسة الخارجية تجاه العراق.

ستتناول هذه الدراسة موضوع البحث من خلال المحاور في أدناه:

أولاً: سياسة التدخل العسكري ١٩٩٠–٢٠٠٠:

١– الموقف من غزو العراق للكويت.

٢– سياسة الاجتياح لشمال العراق.

ثانياً: التحول في السياسة التركية تجاه العراق ٢٠٠٢–٢٠١٠م:

١– المبادئ الأساسية تجاه العراق بعد الاحتلال.

٢– تركيا والموقف من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣.

٣– سياسة تركيا تجاه العراق بعد الحرب.

الخاتمة.

أولاً: سياسة التدخل العسكري ١٩٩٠-٢٠٠٠:

١- الموقف من غزو العراق للكويت:

جاء غزو العراق للكويت ليضع حداً لعلاقات تركية-عراقية اتسمت بالإيجابية والتحالف طيلة ثمانينيات القرن الماضي؛ مما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، معتبرةً هذا الغزو فرصة ذهبية لاستعادة دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي أن تستخدم القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق.

إن مسارعة تركيا بفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاءت على وفق استراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين[١].

نلاحظ أن النخبة التركية آنذاك اغتنمت فرصة اجتياح العراق للكويت من أجل تحفيز دور تركي بمظلة التحالف الدولي لتكريس نفوذها في منطقة كركوك والموصل ذات الأهمية الاستراتيجية، وهو ما ظهر بالفعل من خلال سياسة الاجتياح المتكررة لشمال العراق.

٢- سياسة الاجتياح لشمال العراق:

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بنحو مستمر بحجة تعقب عناصر حزب العمال الكردستاني، ففي ١٩٩١/١٢/١٨م انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق إلى دور المراقب على تحركاتهم[٢]؛ وهذا لموقفها الرافض لإقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق، لما قد ينجر عنها من سلبيات في تقوية حزب العمال الكردستاني في تركيا.

وقد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١ -بما فيها حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية- خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية، مما أدى إلى اجتياحات متكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب لسلطة مركزية عراقية، ففي ١٩٩٦/٥/٦ اخترقت القوات التركية بطائرتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال شهر حزيران ١٩٩٦، توغلت خلالها في العملية الأولى ٧ كلم داخل العراق في ١٩٩٦/٠٦/١٥ واجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، وخلال الفترة من آب ١٩٩١ وحتى تموز ١٩٩٦ قامت تركيا بـ١٤ غارة جوية و٨ غارات جوية في شمال العراق[٣].

---

١. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد: ١٣، شتاء ٢٠٠٧م، ص: ٨٤.
٢. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية-التركية (العلاقات السورية-التركية أنموذجاً)، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ص: ٢٤٩.
٣. جلال عبد الله عوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨، ص: ١٥١.

إن عمليتي الاختراق التي قامت بهما تركيا في شمال العراق عام ١٩٩٦، كانت رسالة من تركيا لجيرانها ولاسيما سوريا، وإيران، ولبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلٍ عسكريٍ في أي لحظة وفي أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة أمن تركيا.

على الرغم من التدخل العسكري في شمال العراق إلا أن تركيا حرصت أن تكون المنطقة خالية من قوات أجنبية (أمريكية) آنذاك، وتجلى ذلك في رفض تركيا للعملية العسكرية الأمريكية في جنوب العراق «ضربة الصحراء»، وذلك ما أكدته رئيسة الوزراء التركية «تانسو تشيللر» في ١٦ أيلول ١٩٩٦ إذ قالت:[٤] «إن تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة «إنجرليك» لشن غارات على العراق»، وهذا الرفض جاء للحفاظ على مصالح تركيا في العراق، وكذلك مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى ولاسيما النفطية منها كالجماهيرية الليبية، والدول الإسلامية، فضلاً عن انتماءات «نجم الدين أربكان» الإسلامية، التي طالما كانت تعكسها مواقفه ضد سياستي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة.

كانت الضربة الأمريكية في جنوب العراق تهدف إلى إخراج القوات العراقية من شمال العراق، ومحاولة إقامة حكومة إقليم كردستان العراق؛ وذلك أعطى دافعاً للتقارب التركي–العراقي في المجال الأمني لمواجهة إقامة دولة كردية تقتطع جزءاً من حدود الدولتين المشتركة.

وفي هذا الإطار اقترحت «تشللر» في ١٩٩٦/٩/٤ إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني (PKK) المتمركزة هناك، ويبلغ عمق هذه المنطقة في مساحة تتراوح ما بين ٥ إلى ٢٠ كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، وهذا يعني اقتطاع تركيا جزءاً من أراضي العراق، وتهديد سيادته ووحدة أراضيه[٥].

وحتى لا يفهم هذا الاقتراح بالمعنى الحقيقي له (تهديد سيادة العراق) سارع «يشار ياقيش» سفير تركيا في مصر في ٨ من الشهر نفسه بالتوضيح قائلاً: إن: «تركيا من أحرص الدول على وحدة أراضي العراق وسلامته واستقلاله السياسي، وإن قيام كيان كردي في شمال العراق يُعَدُّ خطراً يهدِّدُ وحدة تركيا وسلامتها، وإن حكومته اتصلت بالحكومة العراقية طالبةً منها القيام بمنع التسلل عبر أراضيها إلى تركيا، ورد العراق بأنه أبلغ تركيا بعدم استطاعته القيام بذلك، وفي غياب سلطة مركزية عراقية في شمال العراق، اضطرت تركيا إلى إعلان منطقة خطورة مؤقتة في هذا الإقليم، وهي منطقة ليست عازلة؛ لأنه لن يكون هناك وجود تركي دائم، ولم تكن هناك طلعات استطلاعية لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطط حزب العمال الكردستاني (PKK) الرامية إلى شن عمليات إرهابية ضد تركيا»[٦].

٤. المرجع نفسه، ص: ١٥٣.
٥. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٢٥٣.
٦.المرجع نفسه، ص: ٢٥٤.

إن هذا التحرك العسكري في شمال العراق والتهديدات التركية المستمرة لسوريا جاءا كنتيجة طبيعية للتنسيق العسكري التركي-الإسرائيلي الذي بلغ ذروته عام ١٩٩٦، على الرغم من التغيُّرات الداخلية -فوز حزب إسلامي في الانتخابات التشريعية- التي عرفتها تركيا في نهاية ١٩٩٥.

لقد تراجعت تركيا عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الدولية الرافضة للفكرة، والداعية إلى التزام تركيا باحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة أراضيه واستقلاله[٧].

في ١٤ آيار ١٩٩٧م، قامت تركيا بأكبر عملية اجتياح لشمال العراق -على الرغم من أن مدتها لم تبلغ مدة عملية فولاذ ١٩٩٥م-، وأخذت هذه العملية اسم فولاذ (٩٧) واستمرت ٣٦ يوماً، وقد كان عذر تركيا في هذا العملية هو أنها جاءت بناءً على طلب «مسعود البارزاني» رئيس إقليم كردستان، وأنها ستنسحب فور إنجاز مهمتها. في ٢١ حزيران ١٩٩٧م تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق، ولم تتوقف تركيا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق، بل واصلت عملياتها البرية والجوية في شمال العراق، إذ بلغت ٧٣ عملية، منها ١٣ عملية غزو بري، و٥٨ عملية قصف جوي[٨].

تعد قضيتا الموصل وكركوك سبباً لتأزُّم العلاقات التركية-العراقية في بداية تسعينيات القرن الماضي فضلاً عن القضية الكردية؛ وذلك إثر التصريحات العديدة لمسؤولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل وكركوك لتركيا بدلاً من العراق، ففي هذا الشأن أكد الرئيس التركي «سليمان ديميريل» في الأول من آيار ١٩٩٥م على ضرورة تعديل الحدود العراقية-التركية لأسباب أمنية، وإشارته إلى أن الموصل «ما زالت تابعة إلى تركية»[٩].

إن سعي القادة الأتراك إلى وضع منطقة أمنية على الحدود الشمالية للعراق بحجة الدواعي الأمنية إنما كان مجرد مغالطة لتحقيق هدف متوارث عبر الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة والمتعلق باسترجاع الموصل المدينة التي تعدُّ من أغنى المدن العراقية بالنفط، لكن بعد ظهور بوادر الحرب الأمريكية على العراق بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، تحولت الأولويات التركية تجاه العراق، خوفاً من تعرض مصالحها في المنطقة للخطر بعد احتلاله.

٧. جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص: ١٦٨.
٨. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٢٤٨.
٩. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧، ص: ٢٤٨.

ثانياً: التحول في السياسة التركية تجاه العراق ٢٠٠٢-٢٠١٠م:

١- المبادئ الأساسية تجاه العراق بعد الاحتلال:

ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية في صيف ٢٠٠١ يعكس مجمل المواقف التركي من العراق والمسألة الكردية في شماله ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو الآتي[١٠]:

- إن الأساس هو أن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة ولا يشكل تهديداً لجيرانه.
- يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.
- يجب أن يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية.
- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.
- عدم إعطاء الأقليات في العراق إدارة منفصلة.
- عدم تشكيل العراق تهديداً لتركيا من الناحية العسكرية.
- يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق.
- يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.

وسعت تركيا لتحقيق هذه الأهداف نحو خاص بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم تزامناً مع تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق الذي هو جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سعت الحكومة التركية لاحتواء أكراد العراق حتى لا يدعموا حزب العمال الكردستاني، وحتى يحموا مصالحهم الاقتصادية في العراق، وقد استخدمت تركيا أيضاً الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية[١١]، وأصبحوا بمنزلة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق. منذ عام ١٩٩٦م تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق كونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور مهم بين الفصائل الكردية شمال العراق، حتى أصبح محوراً رئيساً يعكس استراتيجية تركيا العراق[١٢].

---

١٠. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٣٥٦.

١١. هنري .ج. باركي، "تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار»، Special Report، 06/2003، متوافر على الرابط الآتي: http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf في ٢٠١١/٠٣/٢٤ على ١٦:١٠.

١٢. محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص: ٩٣.

إن اهتمام تركيا بالأقلية التركمانية في العراق يأتي في إطار اعتمادها على مفهوم الهوية في سياستها الخارجية، ومثلما تستعمل معيار الدين في سياستها تجاه الدول الإسلامية؛ وذلك لما للهوية من دور في تحديد توجهات السياسة الخارجية، حسب النظرية البنائية في العلاقات الدولية.

٢- تركيا والموقف من الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣:

أكد الرئيس التركي السابق «أحمد نجدت سيزر» خلال زيارته إلى قطر في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٢م على مبدأ حماية وحدة العراق وسلامة أراضيه حينما قال: «تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق، وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق»، أما المؤسسة العسكرية في تركيا فقد أكدت مخاوفها من تقسيم العراق، حيث صرّح رئيس الأركان التركي الجنرال «حلمي أزكوك» قائلاً: «إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه... والمشكلة هذه ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، وهذه لا يمكن لتركيا أن تقبل به... ثم إن الدول العربية لا يمكن أن تقبل تأسيس دولة كردية على أراضيها»[١٣]. جاءت هذه التصريحات من أعلى مؤسستين رسميتين في تركيا كرد فعل مباشر على إقرار الكونغرس الأمريكي تفويض الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش شن حرب على العراق.

شهد عام ٢٠٠٢م افتراقاً تأريخياً لطرفي الحلف الاستراتيجي التركي الأمريكي؛ وذلك إثر الترتيبات الأولية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق، وما نتج عنه من اختلاف وجهات النظر بين كلا الطرفين على أسباب ومبررات الحرب، وكان ذلك كذلك بداية بروز التضارب العميق بين مصالح البلدين ولاسيما في العراق، مما جعلهما يتواجهان بنحوٍ لم يكن متوقع، من خلال رفض تركيا مشاركتها في هذه الحرب، ورفض استعمال أراضيها كجبهة شمالية.

في الأول من آذار ٢٠٠٣ فاجأت تركيا الولايات المتحدة برفضها الدخول معها في هذه الحرب، وقد رفض البرلمان التركي أيضاً السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال الأراضي التركية للإنزال والتحرك العسكري والبري نحو العراق[١٤].

أما المؤسسة العسكرية التركية فقد وضعت شروطاً، وفي حال توافر هذه الشروط فإن بإمكان تركيا دخول الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء ذلك في تصريح رئيس الأركان التركي «ازكوك» حينما قال: «إن هذه الحرب ليست حرباً تركية، ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور: إعلان انفصال كردي في العراق، و نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق، وتعرض عدد من السكان

١٣. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٣٥٧.

14.Banu Eligür, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:No06,may2006,p03/ Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30

لمذابح من طرف النظام الحاكم، و تعرض المدن التركية لهجمات»[١٥].

إن المؤسسة العسكرية التركية رفضت الدخول في الحرب ضد العراق؛ وذلك بصفة قطعية، نظراً للشروط الموضوعة التي من المستحيل أن تحدث في تلك الفترة:

١- من المستحيل إقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق.

٢- إن الحرب لن تطال شمال العراق؛ لأن القوات العراقية متمركزة في وسط البلاد وجنوبها، أما الشمال فكان يتمتع بحكم ذاتي.

٣- لا يمكن تعرض السكان لمذابح من طرف النظام العراقي؛ لأن الأخير كان يسعى لحشد الدعم الشعبي ضد الحملة الأمريكية، ومن غير الممكن أن يقوم بقصف السكان، مما قد يعطي الشرعية للحرب الأمريكية ضده.

٤- تعرض المدن التركية لعملية قصف أمر مستبعد تماماً؛ لأن النظام العراقي كان يسعى لحشد دعم دولي يسانده ضد هذه الحرب، ولا يمكنه توسيع دائرة الحرب ضده بضرب تركيا.

على الرغم من رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية للإنزال على الأراضي التركية في إطار الحملة العسكرية على العراق، إلا أن ضغوطاً كبيرة تعرضت لها تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تسمح لها بإنزال بعض القطع العسكرية فقط في ميناء الإسكندرونة التركي، لكن رد فعل الرأي العام التركي الرافض لهذه العملية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب نحو الكويت[١٦].

استمر الموقف التركي ضد الحرب على العراق حتى بعد انتهاء الغزو من خلال الحراك الدبلوماسي لتركيا؛ من أجل الإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق، وحرصها على وحدته، وعدم تقسيمه على فدراليات.

٣- سياسة تركيا تجاه العراق بعد الحرب:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سعت تركيا إلى حشد الدعم لمواقفها تجاه هذه الحرب، وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الإقليمية كإيران وسوريا التي لها علاقة مباشرة بالعراق، وحثهما على الوقوف معها ضد أي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب، والوقوف ضد أي محاولة لقيام دولة كردية في شماله، ففي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كثّف المسؤولون الأتراك زياراتهم لكل من سوريا والعراق؛ لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاثة، وللعمل على حل المشكلات المترتبة عن احتلال العراق، ودفعه إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة، فضلاً عن منع إقليم كردستان العراق من الانفصال، والعمل على استقرار المنطقة[١٧].

١٥. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص: ٣٠٧.

١٦.محمد سالم السامرائي، مرجع سابق، ص: ٧٩.

١٧. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ص: ٦٥.

لقد استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله، فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني (PKK).

ففي عام ٢٠٠٦ أعلنت تركيا أن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني (PKK) مهاجمتها من أراضيه، فحشدت قواتها العسكرية على حدوده، وفي آب من العام ٢٠٠٧ دعا رئيس الوزراء التركي رئيس وزراء العراق نوري المالكي إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب، إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي، وذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق، فأرسلت تركيا مبعوثها «مراد أوزجليك» لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد؛ لكسب التأييد ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا[١٨].

وتعدُّ تركيا الاحتلال الأمريكي للعراق تهديدا لمصالحها، ولاسيما بعد تعمق العلاقات الكردستانية مع إسرائيل، وهذه الأخيرة بدأت نشاطاتها في كردستان العراق منذ عام ١٩٩١، وتزايد مطالبات الأكراد بكركوك وأجزاء من ديالى والموصل النفطية[١٩]، فتركيا تعاني من عقدة المشكلة الكردية من جانب، وتعيش في قلق السيطرة الأمريكية على منطقة كركوك من جانب آخر، بما قد يؤثر عليها اقتصادياً؛ مما فرض عليها الانفتاح على العرب لمواجهة المتغيرات الجديدة، بنحوٍ يخدم مصالحها، وفضلاً عن ذلك سعت تركيا إلى توطيد علاقاتها مع القادة الأكراد في شمال العراق، وفتحت معهم أبواب الحوار، وتبادل الزيارات الرسمية.

ففي أواخر عام ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقاً في مجال الأمن والطاقة ولاسيما بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

إن من أهم الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك إلى شمال العراق هي زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة للإقليم، وإنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي، وبالمثل كانت هناك زيارة كردية لأنقرة، كزيارة رئيس إقليم كردستان العراق إلى تركيا، ومقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[٢٠].

نجحت تركيا مؤخراً بعقد صفقات اقتصادية مهمة في شمال العراق بحيث يعدُّ ذلك مركزاً مهماً لتوفير الطاقة لها.

18.Carol Migdalovitz, "Turkey: selected foreign policy issues and US views", Congressional Research Service: v07, No5700, p17 Available at: www.fas.org/sgp/crs/ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010-10:35

١٩. ثائر البياتي، "العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر»، متوافر على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179 في ٢٠١١/٠٤/١٤ على ٩:٠٠.

٢٠. عبد الله عرفان، «الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان»، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٨٢، تشرين الأول ٢٠١٠، ص: ١٢٣.

في السابع من آذار ٢٠٠٨ دعا الرئيس التركي عبد غول نظيره العراقي جلال طالباني لزيارة أنقرة، والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق، وفي تموز من العام نفسه تم التوقيع بين الدولتين على أكبر اتفاقية استراتيجية شاملة[٢١]،وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان إلى العراق كأول زيارة رسمية من هذا النوع منذ ثمانية عشر عاماً، وتم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين، وفي آذار ٢٠٠٩ زار الرئيس التركي «عبد غول» العراق وهي أول زيارة من هذا النوع منذ ثلاث وثلاثين سنة[٢٢].

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك بأنه لا يمكن التوصل لحل مشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق –المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل–، وإن التقارب التركي–العراقي جاء في إطار سياسة تركيا الجديدة المبنية على تعدد الأبعاد، ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.

الخاتمة:

تباينت السياسة التركية تجاه العراق، حيث اتسمت بالصراع والتدخل المباشر في حقبة التسعينيات من القرن الماضي نظراً للتوجه العام الذي كان يميز النخب التركية الحاكمة آنذاك؛ مما نتج عن تلك السياسة من اجتياح مباشر في كثير من الأحيان ولاسيما في عامي ١٩٩٥، و١٩٩٧، والعمل على إقامة منطقة عازلة شمال العراق.

لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسة الخارجية التركية في شكلها العام وباحتلال العراق، اتخذت النخب الجديدة –إسلامية التوجه– مواقف جريئة، كرفضها الاحتلال الأمريكي للعراق، وعملها على وحدة العراق وسلامة أراضيها، وسعت إلى تكريس نفوذ تركيا في هذا البلد من خلال سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها القيادة التركية مع دول الجوار بما فيهم العراق.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة التركية بعد أحداث ٢٠١١، وما سمي بالربيع العربي قد أخذت على عاتقها مسؤولية دعم الشعوب في ثوراتها؛ مما انعكس على سياستها تجاه دول الجوار ولاسيما تركيا وسوريا في ظل بروز تحدي تنظيم داعش الإرهابي.

٢١. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص: ٦٢٤.

22.Carol Migdalovitz,Op.Cit,p8

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- أوغلو أحمد (داوود)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.

٢- حسن ياسر (أحمد)، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦.

٣- رضوان (وليد)، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية-التركية: العلاقات السورية-التركية أنموذجا، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

٤- عوض جلال (عبد الله)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨.

٥- نور الدين (محمد)، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.

ب- الدوريات:

١- السامرائي محمود (سالم)، «المساومة في السياسة الخارجية التركية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: ١٣، شتاء ٢٠٠٧م.

٢- عرفان (عبد الله)، «الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان»، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

ج- مقالات الإنترنت:

١- ثائر البياتي، «العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر»، متوافر على الرابط الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179، في ٢٠١١/٠٤/١٤ على ٩:٠٠.

٢- هنري .ج. باركي، «تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار»

Special Report، 06/2003، متوافر على الرابط الآتي:

http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf، في ٢٠١١/٠٣/٢٤ على ١٦:١٠.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Banu Eligür Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:N°06,may2006,p03/Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30.

2- Carol Migdalovitz, tuky :selected foreign policy issues and US views»,congression all research service: v07, No5700, P17 Available at : www.fas.org/sgp/crs/ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010-10:35.

العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية

أ.م.د عيسى أحمد الشلبي *

الملخص:

شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشكلاتها، وانطلاقاً من ذلك اكتسبت العلاقة بين نظرية الواقعية والعلاقات الدولية متانة وتماسكاً، منذ أن ظهرت العلاقات الدولية كمفهوم أو حقل أكاديمي مستقل، ورسخت تلك العلاقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت الواقعية الأنموذج المعرفي أو النظرية المسيطرة في الدراسات الأنجلو أمريكية نظراً لإمكانيتها، وقد تضمنت الدراسة نظريات العلاقات الدولية ومراحل تطورها، وفي إطار هذا البحث تم عرض المفاهيم الأساسية للنظريات والعلاقات الدولية، ومن ثم السياق التأريخي للعلاقات الدولية، وكيفية تطبيق نظريات العلاقات الدولية على الساحة السياسية للدول، وقد افترضت الدراسة أن نظرية الواقعية هي نتاج لمقدمات فكرية وفلسفية ورؤية إنسانية، وأن تلك النظرية تعاني من الأحادية في التفسير، والمبالغة في تضخيم عامل القوة على حساب العوامل الأخرى المؤثرة على التفاعلات في العلاقات الدولية، وأن التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة فرضت مراجعات لمفاهيم وفرضيات تلك النظرية.

الكلمة المفتاحية: العلاقات الدولية، نظريات العلاقات الدولية

Abstract:

International relations in the twentieth century witnessed radical changes in the scope of their interactions and the diversity of issues and problems. This resulted in greater coherance and durability in the international relations theory of realism. The emergence of international relations as an independent academic field of study has been cemented in the post-World War II era so that it has become a real cognitive model or a dominant theory in the Anglo-American studies due to its potential. This paper outlines the theories of international relations and stages of development, and in the framework of the research, the basic concepts of the

* أستاذ مساعد في جامعة الحسين بن طلال – قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية– معان– الأردن، ص. ب ٢٠.
Email: dr.issa_al_shalabi@yahoo.com

theories of international relations are set out, including the historical context of international relations and how to apply the theories of international relations in the political arena. The research shows that realism is the result of intellectual, philosophical and humanitarian prerequisites, and that the theory suffers from unilateral interpretation, and overstatement of power as a factor at the expense of other factors affecting reactions in international relations, and developments in international relations after the end of the Cold War, necessitating a review of the concepts and hypotheses pertaining to the theory.

Keywords :International relations, international relations theories

مقدمة:

برز العديد من الأعمال التي حاولت أن تقدم تفسيرات لما يحدث في العلاقات الدولية، في شكل نظريات ومفاهيم، وتُعد تلك النظريات من أبرز الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لفهم ما يحدث في العلاقات الدولية وتفسيره، ومع انتشار الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية ومحاولتها تطوير مناهج هذه العلوم إسوة بنظيراتها في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية، شهد حقل العلاقات الدولية حواراً ثانياً بين اتجاهين، يركز الأول في دور الفلسفة والتأريخ في بناء النظرية وفهم العلاقات الدولية وتفسيرها، وسمي بالاتجاه التقليدي، ويركز الثاني في دور المناهج المعاصرة والوسائل والأدوات الرياضية والكمية في بناء النظرية وتفسير العلاقات الدولية، وسمّي بالاتجاه السلوكي أو العلمي، ومع بدايات السبعينيات من القرن الماضي وتزايد الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي ظهرت نظريات جديدة حاولت بعض منها أن تطور فرضياتها انطلاقاً من التقاليد الليبرالية وأطروحتها بشأن التعاون الدولي بعضهما الآخر حاول أن يستند إلى التقاليد الماركسية وأطروحاتها بشأن الإمبريالية والرأسمالية وواقع اللا مساواة في السياسة الدولية؛ ليطور فرضيات لفهم العلاقات الدولية من خلال الواقعية، والليبرالية، والراديكالية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أنه إذا كانت النظرية لا تنفصل عن التطبيق والواقع الدولي المعاش فلماذا تنعكس التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية على نظريات العلاقات الدولية؟ وإلى متى؟ ومن خلال ذلك سوف تحاول الدراسة بحث النظرية الواقعية ومراحل تطورها محاولةً التعرف على أطروحاتها في فهم الواقع الدولي والعلاقات الدولية وتفسيرها. وتتمثل المشكلة البحثية أيضاً في ماهية أثر ظهور النظرية الواقعية على الساحة الدولية، ومدى مساهمتها في تقديم نظرية علمية دقيقة يمكن من خلالها بلورة نظرية علمية دقيقة تساعد على تناول ظواهر العلاقات الدولية.

اتساقاً مع إشكالية الدراسة تأتي تساؤلات بحثية، من أهمها:

١. هل يمكن أن تتخصص كل نظرية في مجال محدد أو يمكن استعمال نظرية محددة في وصف حالة معينة، ومن ثم استبدالها بنظرية ثانية في حالات أخرى؟

٢. إذا كانت النظرية لا تنفصل عن التطبيق والواقع الدولي المعاش، فهل انعكست التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين على نظريات العلاقات الدولية؟ وإلى أي مدى؟

٣. هل يمكن لنظرية واحدة من النظريات المطروحة في مجال العلاقات الدولية أن تفسر جميع التفاعلات الدولية؟

٤. هل تعد العلاقات الدولية علماً مستقلاً بنفسه أم أنه نابع من أحدى العلوم الأخرى؟

٥. ما المبادئ والعوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية؟

٦. ما العامل الحاسم في تحديد سير العلاقات الدولية هل القوة أم الاقتصاد والثروة أم الأفكار والثقافة؟

٧. ما الظروف التي أسهمت في إظهار النظرية الواقعية كنظرية جديدة في العلاقات الدولية

٨. ما الأطروحات التي تقدمها النظرية الواقعية الكلاسيكية ولاسيما فيما يتعلق بالطبيعة الإنسانية والدولة؟

٩. ما رؤية تلك النظرية للسياسة الدولية، وما وجهات النظر المطروحة في هذا الشأن؟

ثانياً: فروض الدراسة:

تقوم الفرضية الأساسية لهذه الدراسة على اعتبار أسبقية وشيوعها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وهيمنة فرضياتها متغيراً مستقلاً، وبناءً على هذه الفرضية الأساسية وطبيعة العلاقة بين المتغيرين يعتمد البحث على فرضيات فرعية أخرى، منها:

١. إن التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة فرضت مراجعات لمفاهيم النظرية الواقعية وفرضياتها.

٢. على الرغم من ظهور نظريات جديدة في العلاقات الدولية واعتمادها على منطلقات وأدوات أخرى في التفسير، ما زالت نظرية الواقعية تتمسك بفرضياتها الأساسية وتحتفظ بجانب كبير من نفوذها في السياسة الدولية.

٣. إن نظرية الواقعية تعدّ نتاجاً لمقدمات فكرية وفلسفية ورؤية للإنسان، والحياة يغلب عليها النزعة التشاؤمية للإنسان، وترجح علاقات التصارع في العلاقات الإنسانية.

٤. إن نظرية الواقعية تعاني من الأحادية في التفسير، والمبالغة في تضخيم عامل القوة على حساب العوامل الأخرى المؤثرة على التفاعلات في العلاقات الدولية.

٥. إن الخيارات المتاحة لباحثي العلاقات الدولية ليست أن ينأوا بأنفسهم بعيداً عن الممارسة، أو أن يدعوا فهماً متميزاً للعلاقات الدولية يتيح لهم معرفة الحقيقة والهمس بها لصانعي القرار، بل عليهم تقبل حقيقة أن الاعتبارات الأخلاقية لا يمكن فصلها عن البحث، ولا يمكن إدراك أهميتها إلا حينما تتم الدعوة إلى تغييبها أو الإلحاح على ذلك.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تمثل إحدى الموضوعات التي تأخذ طابعاً نظرياً في العلاقات الدولية قليلة إن لم تكن نادرة، من هنا تأخذ هذه الدراسة موقعها من الأهمية أولاً من تغطيتها لجانب نظري واسع من الحقل، فإلى جانب تقديمها للواقعية كأنموذج معرفي، تتناول الحوارات النظرية الثلاثة في حقل العلاقات الدولية وتبحث في رؤيتها للعالم ومفاهيمها وفرضياتها وقواعدها للتفسير إلى جانب أجندتها البحثية، بأسلوب علمي راسخ، معتمداً على المراجع الأساسية للنظريات المختلفة.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتي من خلال إلقاء الضوء على الأهمية الثانية لهذه الدراسة التي تكمن في جانبها العملي، أي ارتباطها بالواقع العملي للسياسة الدولية، وتأثير هذه النظريات على صنع السياسة الخارجية للدول المختلفة من جانب، وتأثيرها على المؤسسات البحثية والدوائر المهتمة بالتنظير لصناع القرار في الدول المختلفة من جانب آخر، ويأتي ارتباط السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالفرضيات الواقعية كمثال بارز على هذا الجانب، وهي الدولة التي تمسك بزمام المبادرة في السياسة الدولية الراهنة، فمنذ أمد بعيد كانت التقاليد الواقعية بمنزلة خارطة فكرية لصناع القرار الأمريكي والمستشارين المساهمين في صنع السياسة الخارجية. أي أن معرفة فرضيات هذه النظريات تساعد في فهم الإطار العام للسياسة الخارجية للدول المختلفة، ولاسيما الدول التي تفضل نظرية معينة.

وتتلخص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع على الرغم من أهميته.

٢. كيفية اختلاف العلاقات الدولية عن علم السياسة العملية.

٣. إن دراسة العلاقات الدولية هي نفسها دراسة السياسة الخارجية.

٤. ماهية العلاقة بين النظرية والتطبيق.

٥. ما يمكن توقعه من وجود نظرية للعلاقات الدولية يمكن تطبيقه.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدّة أمور تمثّل الهدف الرئيس للدراسة من أهمها:

١. ما السبيل لفهم الظاهرة الدولية وتفسيرها موضوع بحثنا، تفسيراً يقرب لنا الواقع التطبيقي للنظريات الكلاسيكية والمعاصرة، ويزيل الغموض الذي يكتنف الظاهرة الدولية من حيث مسبباتها ومكوناتها البنيوية؟

٢. هل النظرية جاءت لتعبر عن الواقع والتطبيق الفعلي أم أنها مجرد إدراكاً ذهنياً للواقع فحسب؟

٣. ماهية الدور الذي تؤديه النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في التطبيق العملي للعلاقات الدولية.

خامساً: النطاق الزمني للدراسة:

لقد اختير النطاق الزمني للدراسة بناءً على ظهور نظريات العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعدها متمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية للتعرف على تلك النظريات ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية من حيث الواقعية والتطبيق.

سادساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. فالمنهج الوصفي عمل على وصف السياق التأريخي للعلاقات الدولية، أما المنهج التحليلي فعمل على تحليل النظرية الواقعية الأصلية وتوضيح أهم مفاهيمها وفرضياتها وقواعدها للتفسير، والوقوف على مواضع الضعف في النظرية الواقعية، وكيفية تطبقها على الساحة الدولية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

(١) نادية محمود مصطفى (١٩٨٥)[١]:

دراسة بعنوان: «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»

تضمن موضوع الدراسة الجدال الثالث الذي تبلور منذ بداية السبعينيات في ظل الوضع الراهن لدراسة العلاقات الدولية، أيْ في ظل مرحلة ''ما بعد السلوكية''؛ من أجل تحديد أهم الاتجاهات الحديثة للدراسة، وما إذا كانت ترقى إلى مرتبة المنظور السائد، وتمثل مرحلة ما بعد السلوكية رد فعل للانتقادات التي تعرضت لها السلوكية، وقد أوضحت الدراسة رد فعل الانتقادات التي تعرضت لها السلوكية من حيث المبالغة في تركيز الاهتمام على المشكلات والأساليب المنهجية، والكمية لأخذها المعنى الضيق للعلمية والمنهجية، كما أوضحت الدراسة ما شهدته تلك المرحلة من ناحية، ومن ناحية أخرى تجدد الاهتمام بمشكلات العلاقات الدولية أومضمونها وعلى قمتها مشكلات وموضوعات حديثة ذات طبيعة اقتصادية وهو محور هذه الدراسة المتطورة للعلاقات الدولية انطلاقًا من افتراضات جديدة تعكس الحقيقة الدولية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يأتي:

١. إن كلاً من الواقعية والعالمية يقدمان منطلقات مهمة لفهم عملية التطورات الدولية بين هذه

١.مصطفى، نادية محمود، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد» مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٢)، أكتوبر ١٩٨٥م.

المنطلقات تثير الاضطراب؛ لأنه لا يمكن أن تكون جميعها صحيحة.

٢. إنّ النظام الدولي ما زال ينظر إلى العديد من سماته الأساسية بأنه يمثل نظاماً مابين الدول، لكن هذا لا ينفي أن العديد من القوى قد مارست تأثيرها على نحو مغاير للدولة القومية التي تسعى في نطاق قدرتها على تشكيل الأحداث في بعض المجالات ولكن ضيقت من هذه القدرة في مجالات أخرى.

٣. إن هذه القوى عادة ما تتلخص في مصطلح الاعتماد المتبادل، فهي نتائج للتغير في طبيعة الدول عينها من ناحية؛ ونتائج للأساليب الجديدة للتفاعل بين هذه الدول من ناحية أخرى.

٤. إن تأثير الواقعية في العلاقات الدولية يذهب إلى جذور اهتمامات الدول بالأمن والرخاء في ظل القومية المعاصرة ومن خلالها تؤثر على السياسات الدولة المعاصرة.

(٢) أنور محمد فرج (٢٠٠٧)[٢]:

دراسة بعنوان: «نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة» :

تضمن موضوع الدراسة عرضاً للعلاقات الدولية كظاهرة تأريخية، وإشكالية تعريف العلاقات الدولية وماهية المعايير المستخدمة، وأوضحت الدراسة أيضاً مكانة النظرية والأنموذج المعرفي في العلاقات الدولية، وبيّنت الدراسة نظرية الواقعية كأنموذج معرفي لدراسة العلاقات الدولية، كما قامت الدراسة بعرض نظريات العلاقات الدولية في ضوء الاقتصاد السياسي الدولي، وفي النهاية قامت الدراسة بعرض للحوارات والمداخل المعاصرة للعلاقات الدولية في ضوء النظريات الحديثة.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يأتي:

١. إن تأريخ تلك العلاقات قديم منذ خلق الإنسان واستخلافه على الأرض، ولكن هذا البعد التأريخي للعلاقات الدولية لا يعني أن العلاقات الدولية كانت قد شهدت دراسة معرفية واضحة الملامح منذ القدم، بل تأخرت ظهور العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل إلى بدايات القرن العشرين، وبعد ذلك تكونت لها مؤسسات وباحثون وتقنيات بحثية خاصة بها.

٢. إن مفهوم الأنموذج المعرفي هو أكثر ملاءَمة لدراسة نظريات العلاقات الدولية من حيث تناول التطور التأريخي لكل نظرية أو علاقاتها بعضهما وبعض وتناول أهم مفاهيمها وفرضياتها وقواعدها للتفسير وكشف أجندتها البحثية.

٢. فرج، أنور محمد، «نظرية الواقعية في العلاقات الدولية–دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة»، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧م.

٣. إن النظرية الواقعية تمتلك جذوراً فكرية وفلسفية في التأريخ حيث ترجع التقاليد الواقعية إلى اليونان، ولكن بروز الواقعية كنظرية للسياسة الخارجية وطرحها في المجال الأكاديمي ترتبط بالفكر السياسي الأمريكي في القرن العشرين.

٤. هيمنت النظرية الواقعية لعقود على مجال الدراسة النظرية للعلاقات الدولية، وذلك منذ تغلبها على أطروحات النظرية المثالية في بدايات القرن العشرين، وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيادة كاملة لفرضيات النظرية الواقعية.

٥. مع التحولات الكبيرة التي شهدتها السياسة الدولية حاولت الواقعية أن تجدد نفسها انطلاقا من فرضياتها الأساسية، فقدمت تفسيرات جديدة بشأن الدراسات الأمنية وغيرها؛ فقد كانتْ الواقعية الهيكلية والواقعية الميركانتيلية والواقعية الدفاعية، والهجومية خير دليل على حيوية الفرضيات الواقعية بشأن واقع السياسية الدولية.

(٣) عبد الفتاح ولد حجاج (٢٠١٤)[٣]:

دراسة بعنوان: «العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي»:

تناول موضوع الدراسة عرضاً لنشأة العلاقات الدولية وتأريخها في العصور القديمة والحديثة، وأوضحت الدراسة أيضاً المفاهيم العامة والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها، فضلاً عن توضيح ماهية العلاقات الدولية والقطبية، وعلاقاتها بالنظام العالمي في عدم القطبية، كما أوضحت الدراسة ماهية الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وعلاقته بالدولة من حيث نشأة الدولة وأركانها، وأشكالها بشرح مستفيض متمثلة في أجهزة الدولة المركزية والدولية مرتبطةً بالمنظمات الدولية والإقليمية والقارية منتهيةً بالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يأتي:

١. إن العلاقات الدولية هي ظاهرة تأريخية، إذ لا يمكننا أن ننكر الدور الكبير الذي أدته العلاقات الدولية في الحضارات القديمة، فالعلاقات الدولية هي اليوم نتيجة لتراكمات تأريخية ساهمت فيها كل الحضارات البشرية عبر التأريخ.

٢. إن العلاقات الدولية كبقية العلوم لها صلة بعلوم أخرى، ولها مبادئ تحكمها وعوامل تؤثر فيها.

٣.حجاج، عبد الفتاح ولد، «العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي»، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الأول، ٢٠١٤م.

٣. إن العلاقات الدولية قد تأثرت بالأحداث التأريخية التي عرفها العالم أبرزها الحربان العالميتان، وظاهرة القطبية.

٤. إن حقل العلاقات الدولية هو حقل كبير وغني بالتفاعلات والتقلبات، ويتميز بحركية مستمرة.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

قسمتُ الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية والمعاصرة ومراحل تطورها.

المبحث الثالث: العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق.

المبحث الأول

المفاهيم العامة للدراسة

أولاً: مفهوم النظرية:

يُعرِّف (Quincy Wright) النظرية العامة في العلاقات الدولية بأنها: ''تعني وحدة من المعلومات الشاملة والواضحة والمتماسكة والذاتية التصحيح، تساعد على الفهم والتنبؤ والتقييم ومراقبة علاقات الدول والتعامل مع البيئة الدولية[٤]».

وعرفها (Stanley Hoffmann) بأنها:''مجموعة من الاقتراحات المترابطة ترابطاً منطقياً، قدمت خصيصاً لاختصار كمّ هائل من المعطيات[٥]''.

وعرّفها (Chris Brown) ''حين نفكر بعمق وبطريقة مجردة أثناء التنظير قد نطرح بعض الأسئلة التي لا نجد لها إجابات من دون ذلك التفكير، وقد تتركز تلك الأسئلة حول ''لماذا تحدث الأشياء'' أو حول ''ما الذي وجب أن نفعله''، بمعنى أنَّ الأدوات التي توصلنا إلى نتيجة معينة أو إلى العمل المقبول أخلاقياً، نتوجه نحو النظرية إذاً حين تكون الإجابة على سؤال معين (يبدو مهماً بالنسبة إلينا) غامضة، وقد تكون الإجابة واضحة، لكنها في الحقيقة خاطئة إلى أن يحدث شيء يوجه انتباهنا إلى موطن الخطأ''[٦] .

ويعرفها كل (Pfaltzgraff & Dougherty) أن لمصطلح النظرية في العلوم الاجتماعية ولاسيما في العلاقات الدولية مفهوماً خاصاً ينحصر في أنه: ''نظام استقرائي يؤدي إلى تقديم اقتراحات، وتقسيم تصنيفي يمكّن من تنظيم المعلومات، ومجموعة مقترحات حول السلوك السياسي تنبع من الدراسات التأريخية المقارنة، وتطوير مجموعة من المواقف حول السلوك العقلاني المبني على عامل واحد مهيمن مثل القوة، ومجموعة من القيم التي ترسم شكل السلوك السياسي، ومجموعة مقترحات للعمل تقدم لرجال السياسة'' [٧].

إذا ما أخذنا مفهوم النظرية في العلاقات الدولية كجزء من العلوم الاجتماعية فإنه بإمكاننا القول: إن هناك أنواعاً كثيرة من النظريات، وكل نظرية تنقسم على أنواع فرعية، كل هذه الأنواع تعود إلى

4. Quincy Wright, "Development of a General Theory of International Relations" in Horace Harrison, ed., The Role of Theory in International Relations. D. Van Nostrand Company, inc., Princeton, 1964, p. 45.

5.Stanley Hoffmann, "Contemporary Theory of International Relations". Prentice-Hall, inc., New Jersey, 1960, p. 74.

6.Chris Brown, "Understanding International Relations". Second edition. Palgrave, Hampshire, England, 2001, p. 78.

7. James Dougherty & Robert Pfalzgaraff, "Contending Theories in International Relations", 1987, p. 64.

الاختلافات الموجودة لدينا للإجابة على السؤال نفسه: ماذا تعني الظاهرة؟ لماذا حدثت؟ ما هو واجبنا لمواجهتها؟ الاتفاق الموجود في العلوم الطبيعية بين الباحثين يغيب تماماً في العلوم الاجتماعية وهذا ما يفسر العدد الكبير للنظريات المتنافسة، لا واحدة منها مقنعة تماماً، ففي قضية الحرب – مثلاً– تركز بعض النظريات في شخصية الحكام أو في خصائص الأنظمة السياسية، أو في خاصية الفوضى التي يتصف بها النظام الدولي، أي أنه يبدو أن كل نظرية تحاول تفسير بعض أبعاد الحرب فقط.

أ– وظائف النظرية:

النظرية هي مجهود منظم لطرح أسئلة من شأنها تمكين الباحث من تنظيم معرفته، من توجيه بحثه، ومن تفسير النتائج التي يتوصل إليها، فمن مهام النظرية –إذاً– مساعدة الباحث على تنظيم المعطيات التي يجمعها، والتعرف على العوامل والمتغيّرات الأساسية لمجال البحث وتركيز اهتمامه وبحثه على القضايا الأهم، وقد لا تقدم النظرية للباحث مفتاحاً لفهم معنى السياسة الدولية، لكن من مهامها أن تقوده إلى فهم منطقي للمعطيات.

تشير النظرية أيضاً إلى أطر اصطلاحية هي بمنزلة الأسئلة التي بمقدورها توجيه البحث، وهو كذلك بمنزلة نظام من الفرضيات العملية وظيفتها الأساسية توجيه البحث، ومثال على ذلك: «نظرية النظم، ونظريات اتخاذ القرار»، وأنها سلسلة طموحة من الاقتراحات المتشابكة، التي تسعى إلى شرح مجموعة من السلوكيات، وفهم حقل البحث سواء أكان جزئياً أمْ كلياً، وتأتي هذه الاقتراحات سواءً من الفرضيات أمْ من الإجابات التي يتوصل إليها الباحث من خلال إطار معين[٨].

ب– أنواع النظرية:

يرى (Stanley Hoffmann) أنه يمكن تقسيم أنواع النظرية على ثلاثة أنواع[٩]:

١. **النظرية المعيارية أو القيمية:** وتقوم على أسس أخلاقية مثل تلك التي أنتجتها الفلسفة السياسية، ومنها نظرية إيمانويل كانط للسلم الدائم من خلال نظام فدرالي عالمي تشارك فيه كل الجمهوريات.

٢. **النظرية التجريبية أو السببية:** وهي تلك التي تحاول تحليل السلوك السياسي المعاصر ومعرفة المتغيّرات الأساسية مثل نظرية ميزان القوة التي تم استعمالها لشرح العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

٨. عصام، محمد، «العلاقات الدولية شيء من النظرية وآخر من التطبيق»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٤٧.

9.Stanley Hoffmann, "Contemporary Theory of International Relations". Prentice-Hall, inc., New Jersey, 1960, op cit. p. 75.

٣. **النظرية كمجموعة تجريبية:** تساهم هذه النظرية في فهم الحاجات التي تتطلع إليها اللحظة، والمثال على ذلك البحوث حول الحرب النفسية أو الاستراتيجية العسكرية.

ويرى (Michael Sullivan) أنه من الضروري التفرقة بين عدة أنواع من النظريات[١٠]:

١. **النظريات المعيارية:** هي تلك النظريات التي تحاول تحديد ما يجب أن يكون عليه الإنسان وما يجب أن تكون عليه الأشياء، وعادة ما يكون ذلك طبقاً لمعايير أخلاقية؛ فعلى الناس احترام قوانين معينة؛ لأن ذلك السلوك صحيح، فالنظام الديمقراطي هو أحسن نظام سياسي لأنه يفسح المجال أمام الاختيار الشخصي ويقف في وجه استبداد أقلية معينة، وعلى الدول أن تعتمد على نظام ميزان القوة لموازنة القوى الأخرى وذلك بهدف منع هيمنة دولة واحدة، فباعتمادها على مسلمات تعدّها معقولة تجريبياً فإن النظرية المعيارية وعلى الرغم من ذلك تقوم على وصف ما يجب أن يكون.

٢. **النظريات الحدسية:** وتعتمد على الإحساس العام حول قضية معينة، فمعظم الناس لهم نظرياتهم المفضلة حول أسباب الجريمة مثل كل سارق، ولكنهم لا يلجأون إلى التحقق من نظرياتهم الحدسية بالاحتكام إلى الواقع.

٣. **النظرية السببية:** هي نظرية تجريبية، هي ترى أن كل ظاهرة هي نتاج ظاهرة أخرى، وبالتالي فإنها تسبب ظهورها. إنَّ كل النظريات في الواقع سببية ولكن النظرية السببية التجريبية لا تكتفي بتقديم فكرة معينة بل تتعدى ذلك إلى التأكد من صحتها بمقارنتها بالواقع[١١].

ثانياً: مفهوم العلاقات الدولية:

تُعرف العلاقات الدولية بأنها جمع علاقة من الفعل الماضي علّق يُعلِّق تعليقاً، والتعليق هو تدلي شيء من شيء أعلا منه، تقول: (علّقت الشيء إذا جعلته يتدلى من شيء هو أعلى منه)، وكل شيء التزم شيئاً فقد عُلِّق به، وعلى ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بها بعضها مع بعض، أما لفظة الدولية فهي مؤنث دولي، والدولي نسبة إلى الدولة، والدولي من الفعل دول، ومصدره دُولة بضم الدال، والفعل دول له معنيان: المعنى الأول: التحوّل من مكان لمكان آخر تقول: (أندال القوم) إذا تحولوا من مكان إلى مكان آخر، و(تداول القوم الشيء)، إذا انتقل بين أيديهم. أما المعنى الثاني: الضعف والاسترخاء تقول: (دالَ الثوبُ) إذا بليَ من طول الزمن وشدة الاستعمال، والدَولة بفتح الدال تطلق على المعركة، أو على من تكون له الغلبة فيها، الدولة في الحرب دولة فلان، أي الغلبة في الحرب له، وعلى ذلك

10. Michael Sullivan, "International Relations: Theories and Evidence". Prentice Hall, New Jersey, 1976, p. 35.
11.Michael Sullivan, "International Relations: Theories and Evidence". Prentice Hall, New Jersey, 1976, op cit, p. 36.

فالدولة في اصطلاح اللغة هي القوة والسلطان والغلبة، أما الدولة في الاصطلاح القانوني هي ما تتكّون من مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد وتخضع لتنظيم معين، فهي ما تكون من عناصر ثلاثة: الشعب والإقليم والسلطة[١٢].

أما التعريفات العصرية للعلاقات الدولية فقد عُرفت بأنها: «مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، والقانونية، والدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول وما بين الطبقات الأساسية، والقوى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحركات الشعبية التي تؤثر في الساحة الدولية أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى الواضح لهذه الكلمة»[١٣] .

وقد عرف (John Baylis) العلاقات الدولية بأنها: "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ" [١٤].ويعرفها (Charles Boasson) بأنها: «دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات»[١٥].أما (Quincy Wright) فيعرفها بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء أكانت علاقات رسمية أم غير رسمية" [١٦].ويعرفها (Kenneth Waltz) بأنها: "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود لتشتمل الأنشطة التقليدية (الدبلوماسية،والمفاوضات، والحرب)"[١٧].

ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق عليه جميع الباحثين والمختصين فإنّ الإطلاع عل التعريفات السابقة يوضح لنا أنهاّ: «ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية، وأنها لا تشتمل على الرسمية بين الدول فقط، بلْ تشتمل على غير الرسمية» أيضاً، وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد بين الدول، ولكن هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات والمؤسسات الثقافية.

١٢.ملاح، السعيد، «تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية»، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٥م، ص٢٥.

١٣. غضبان، مبروك، «المدخل للعلاقات الدولية»، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال درجة الماجستير، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص٣٥.

14. John Baylis & Steve Smith, "The Globalization of World politics: an Introduction to International relations". Third edition. Oxford University Press, Oxford، UK, 2005, p. 75.

15. Charles Boasson, "Approaches to the Study of International Relations". Van Gorcum & Comp., Netherlands, 1972, p. 33.

16. Quincy Wright, "Development of a General Theory of International Relations" in Horace Harrison, ed., The Role of Theory in International Relations. D. Van Nostrand Company, inc., Princeton, 1964, op cit, p. 46.

17. Kenneth Waltz, "Theory of International politics". Addison-Wesley Publishing Company, Reading, Massachusetts, 1979, p.47.

المبحث الثاني

النظريات الكلاسيكية والمعاصرة ومراحل تطورها

أولاً: الجذور التأريخية للنظرية الواقعية:

لقد كانت بداية ظهور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن الخامس قبل الميلاد باليونان إذْ قام الفيلسوف اليوناني (ثوسيديدس) بوضع الأسس العامة لها، وذلك يرجع إلى خلفية خبرته بحرب البولينيز، إذْ رأى أن السبب الرئيس للحروب القائمة آنذاك هو قوة أثينا والخوف من أسبرطة، إلى أن جاءت فكرة الدولة بداية عند الإمبراطورية الرومانية المسيحية حيث وُجِدَ نوع من الوحدة المدنية في أوروبا فيما بين (١٨٠٠-١٥٠٠م)، وفي عصر النهضة ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار ميكيافيللي الذي أكد على مبادئ (ثوسيديدس)، ومن ثم انطلقت الرؤية إلى ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون. ثم تعددت الكتابات التي تدعم فكرة الواقعية ومن بين تلك الكتابات ركز (توماس هوبز) على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولاته «حرب الجميع ضد الجميع»، وعلى الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها النظرية الواقعية من التأريخ الأوروبي في مختلف عصوره إلا أن الواقعية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولاً إلى هيمنتها على العلاقات الدولية، ومن ناحية أخرى نشأت البراجماتية من تربة رأسمالية ناهضة على أخلاقيات مبنية على أساس التنافس والصراع وتعددت المبررات التي أتاحتها نظرية التطور في صياغة الفلسفة المسماة بالدورانية الاجتماعية لتكوين فكر وفلسفة أمريكية متميزين[١٨].

لقد عُرِفَ نظام العلاقات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الأولى بسيطرة المرحلة المثالية، وكان خير مثال على سيطرة المثالية على العلاقات الدولية فكرة ويلسون الذي رأى أن الصراع يبين عدم فائدة الحرب لأنه في النهاية لا يستطيع الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة التي تمثلت بصورة رئيسة في محاولة كسب للأراضي، لهذا قام الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بوضع أربعة عشر مبدأ كأساس للسلام التالي، وأنه فضلاً عن تلك المبادئ التي وُضعت، كان التيار المثالي ينتقد المشاعر السيئة التي كانت سائدة بين الدول ولاسيّما أن القادة لا يقدمون ما يكفي من إيضاحات للجماهير المتألم الوحيد من الحرب، ولهذا كان التيار المثالي يرى أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين وكان يسعى دائما إلى للوصول إلى غاية تتمثل في السعي إلى تحقيق رفاهية البشرية، وأن هنالك مجموعة من العوامل التي أسهمت في ظهور الواقعية وتتمثل في نشوب الحرب العالمية الثانية، ووجود حالة من الاختلاف والتضارب في المصالح، ودخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سباق تسلح، وهذا يعني أن بعد الحرب العالمية الثانية حدث تحويل في التفكير الدولي من المثالية إلى العقلانية،

١٨. المسيري، عبد الوهاب، «دراسات وانطباعات عن الحضارة الأمريكية الحديثة»، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م، ص٤٦.

أي من القانون والتنظيم، إلى عنصر القوة في العلاقات الدولية، فأصبح التركيز على ضرورة الأخذ بالدروس المستفادة في التأريخ لتدعيم وجهة نظرهم وعدم إعطاء دور بارز للرأي العام لعدم قدرته على تحقيق السلام العالمي، فسيطرت النظرية الواقعية كمنهج في العلاقات الدولية بوضوح في الولايات المتحدة خلال الأعوام (١٩٤٠-١٩٥٠م)[١٩].

ثانياً: مراحل تطور النظرية الواقعية:

ظهرت الواقعية على مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات(Morgenthau) فيما عرفت بالواقعية التقليدية، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقاً نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية، وأضيفت إليها قطع من نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع (Kenneth Waltz) وإحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمّثلت في ظهور التوجهينِ الهجومي- الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية[٢٠].

حاولت الواقعية -على اختلاف مسمياتها- تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ونقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلباً مطلقاً عند أنصار الواقعية التقليدية وكذلك الجديدة البنيوية مع (Kenneth Waltz)، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية[٢١].

أولاً: الواقعية الكلاسيكية:

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات (Hans Morgenthau)، و(Carr، Niebuhr)، وغيرهما من المفكرين الواقعيين الأوائل الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب وعدم الأمن وتفاقم حدة الصراعات والحروب، فجاءت كتاباتهم لتعبر عن ذلك وقد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وللواقعية الكلاسيكية مرتكزات يمكن إيضاح أهمها في الآتي[٢٢]:

١٩. المسيري، عبد الوهاب، «دراسات وانطباعات عن الحضارة الأمريكية الحديثة»، مرجع سابق، ١٩٧٩م، ص٤٨.
٢٠.عامر، مصباح، «الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية»، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص٥٦.
٢١. عامر، مصباح، «الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية»، مرجع سابق، ٢٠٠٦م، ص٥٧.
٢٢. يخلف، عبد السلام، «محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند (ستيفن وولت)»، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤م، ص٧٥.

- أُستقيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل: سان تسو، وثوسيديديس، وهوبز.
- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.
- تُعَدُّ الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.
- تحتاج الدول إلى الأمن (القومي)؛ لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.
- إنَّ الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده (مورغنتو Morgenthau) ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية عقلانية، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة [٢٣]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها؛ تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية، وحينما يتم الاعتماد على مفهوم «المصلحة القومية» القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عدداً من المزايا تتمثل في اعتمادنا على مفهوم «المصلحة القومية»، وإن مفهوم «المصلحة القومية» يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الأيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسيراً لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية، وليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة، فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي على الرغم من الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، وهذا ما لا يترك مجالاً أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[٢٤].

ثانياً: الواقعية البنيوية الجديدة:

أُنتُقِدَت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك

23. Charles Kegley and Eguene R. Wittlkopf, "World Politics Trend and Transformation", New York: Worth Publishers 10 Th ed, 2006, p. 34.
24. Charles Kegley and Eguene R. Wittlkopf, "World Politics Trend and Transformation", New York: Worth Publishers 10 Th ed, 2006, op cit. p. 36.

الدولة – العنصر الأساس في تقديرها– في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية، وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية[٢٥].

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية بشأن عدِّ العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيس للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن، وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ الواقعية الجديدة ومرتكزاتها في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول بالنقاط الآتية[٢٦]:

- الدولة كفاعل أساس وحدوي وعقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساس في السياسة الدولية؛ بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. ولاسيما أنَّ وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية.
- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل: تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية واللا أمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة لأداء دور محدد، تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي، والتي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، ويبقى هدفها الرئيس ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات.
- العوامل الداخلية ليست عاملاً مهماً في السياسة الدولية: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جداً بشأن فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما.

ثالثاً: الواقعية التقليدية الجديدة:

للواقعية التقليدية الجديدة أهمية تكمن في العوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية، وذلك بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولت «الواقعية التقليدية الجديدة» تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة، لتشكّل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي، وإعطاء

٢٥. صدقي، السيد، «تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي»، مجلة النهضة، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٢٣.
٢٦. صدقي، السيد، «تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي»، مرجع سابق، ١٩٩٩م، ص٢٥.

أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية، وتنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها على ما يعرف بالواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف ويقرُّ بدور البنية الداخلية وتأثيرها وإدراكات صانع القرار على توجهات السياسة الخارجية وأهدافها ، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، وسوف يتم إيضاحها على النحو الآتي[٢٧]:

أ- الواقعية الدفاعية:

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وأن من كونه مفقوداً، وهي بهذا تقدم تنازلاً نظرياً بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إذْ إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجي، فحينما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسراً من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وحينما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، وحينئذٍ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية؛ وبالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، وبالتالي في غياب الأخطار الخارجية، فإن الدول ليس لها دوافع آلية إلى اتباع هذه السياسات العنيفة، وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، فالدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية، وإدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين، الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن؛ إذ يبدو واضحاً أن الحديث عن إدراكات صناع القرار، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقاً لدى الواقعية البنيوية لوالتز، فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساساً بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقاً من تشبيهات تأريخية وأخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية [٢٨].

وقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح «الواقعية التعاونية» والمؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز ونتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي لإدراك صانع القرار للبيئة الخارجية.

٢٧.تقرير: «الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية»، المركز العربي للدراسات والأبحاث، القاهرة، ٢٠١١م، ص٥٣.
٢٨. تقرير: «القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٦م، ص١٣.

ب- الواقعية الهجومية:

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساس لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم القوة وزيادتها، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة. غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنياً على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، وأن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصةً ومحددةً لمظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات، وقد شكّلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولاً عميقاً لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي؛ لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، وإزالة ذلك الفصل الصلب بينهما، وفضلاً عن هذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، وزيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها وسلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس علاقاتها ببعضها البعض ومراقبها على وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية؛ ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، وبالتالي أصبح التأثير المتبادل حكراً على المستوى الحكومي، بل تعدّى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة، حسب بنية الدول المعنية، وقد ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت تُقصِرُ الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة [٢٩].

رابعاً: النظرية المثالية (المدرسة السلوكية):

لقد جاء ظهور النظرية المثالية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ونهايتها سنة ١٩١٧ وما عرفه العالم من خراب ودمار بعدها، وعبرت هذه النظرية عن رؤية تفاؤلية وعن قدرتها على حل النزاعات السياسية بشكل سلمي، وعدّت حلاً بديلاً ينتهجه صناع القرار وتجلت إنجازاتها في إنشاء عصبة الأمم، وقد جاءت هذه النظرية لدراسة عامل القوة من خلال الحروب والنزاعات وإضفاء الشرعية على التدخلات غير القانونية التي حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، ولم تستطع عصبة الأمم إيجاد حل لها، وقد ظهرت المدرسة السلوكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين وكانت تهدف لمعالجة الظواهر الدولية من خلال سلوك الأفراد والجماعات معنية بصناع القرار وقد تبلورت في الستينيات من القرن الماضي.

٢٩. فرج، نورة، «النسوية: فكرها واتجاهاتها»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٠م، ص٢٥.

وتمتد جذور هذه النظرية لفترات سابقة في سيادة المنهجية التقليدية التأريخية الفلسفية القانونية المؤسسية منذ أواخر القرن العشرين وأوائل القرن التاسع عشر فهي تمثل الأنموذج التجريبي في مقابل الأنموذج الميتافيزيقي الذي يمثل البواكير الأولى للاهتمام بالسلوك والتفاعل السياسي بدلاً من التركيز الشديد على الوثائق والدساتير والنظم والمؤسسات، بل إن هناك من يرى أنه منذ الثورة الأمريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ هناك توجهان أساسيان في دراسة التحوّل الذي حدث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وقيام الثورة الصناعية وظهور الدولة القومية الحديثة، هذان التوجهان أفرزا مدرستين في حقل السياسة المقارنة أولاهما ركزت في مواجهة تحدي بناء الدولة، والأخرى ركزت في الحراك الاجتماعي وظهور النخب[٣٠].

وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى المدرسة السلوكية ما يأتي[٣١]:

١. منذ أوائل القرن العشرين رغبت المدرسة الوضعية بالارتقاء بالعلوم الاجتماعية إلى حال العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية والحياد، ومع ولادة علم النفس وعلم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر بدأت أولى مراحل المدرسة السلوكية التي بدأت في صورتها الدولية والكلاسيكية مع نشر مقالة عالم النفس جون واتسون سنة ١٩١٣ وبدأت تحل النظرة السلوكية كأنموذج معرفي في علم النفس محل النماذج السابقة وأصبحت مبادئ المنهج السلوكي مثل القانون المنهجي لكل العلوم الاجتماعية.

٢. بانتهاء الحرب العالمية الأولى والفشل الذي أصاب العديد من الدول الأوروبية وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية لعدم جدوى المقتربات التقليدية وعدم فاعليتها في فهم الواقع وتفسيره، اتجه العديد من الباحثين الأوروبيين إلى التوجهات النفسية وفي الوقت نفسه كان هناك إدراك متزايد لدى الأمريكيين بضرورة تبني الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، ولاسيما من قبل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية وكان يرأسها تشارلز مريام الذي دعا إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية [٣٢].

وقد نشأت في رحم هذه النظرية ما سُمّي بالمدرسة ما بعد السلوكية، والتي عُدّت أداة نقد للسلوكيين محاولة كشف ثغراتها وتجاوز أفكار السلوكيين، وقد ورد بعد ذلك مصطلح نهاية التأريخ بعد إصدار الكاتب والأستاذ الجامعي فرانسيس فوكوياما كتابه سنة ١٩٨٩، وقد جاء هذا الكتاب وسط اضطرابات سياسية على مستوى النظام الدولي بعد انهيار النظام الاشتراكي، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها على

٣٠.فرج، نورة، «النسوية: فكرها واتجاهاتها»، مرجع سابق، ٢٠٠٠م، ص٢٦.

٣١. زهدي، سوسن، «دراسة في النظريات في العلاقات الدولية ... هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية؟»، الأردن العربي، ٢٠١٠م، ص٥٤.

٣٢.زهدي، سوسن، «دراسة في النظريات في العلاقات الدولية ... هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية؟»، مرجع سابق، ٢٠١٠م، ص٥٦.

العالم في إطار نظام عدّه فوكوياما ليبرالياً ديمقراطيا واندحار المعسكر الشرقي الاشتراكي، وقد حظيت هذه النظرية باهتمام دولي كبير بفعل غياب مجموعة أسس تتحكم في تحليل الشأن الدولي وأصبح العالم بذلك يعيش في عصر الإنهاك الفعلي، جراء التشويش على الفكر الاستراتيجي والنقص على المستوى التنظيري، حيث عدم قدرة النظريات الكلاسيكية على مواكبة التحولات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم ثم ميل التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى مرتكزات فلسفية تخرجه من البراغماتية والواقعية من خلال تقديم رؤية شاملة لأوضاع العالم الجديد في ظل هيمنة أمريكية على العالم، وكانت النظرية تبشر بالليبرالية ونهاية التطور التأريخي والصراع الأيديولوجي[٣٣].

وقد ظهرت في أعقابها فكرة صدام الحضارات التي كان لها صدى قوي حيث فتحت سجالات ونقاشات عديدة بعد نشرها صيف ١٩٩٣ في أنحاء عديدة من العالم، واستقطبت هذه النظرية اهتماماً متزايداً عند الباحثين من خلال مجموعة من الحوارات والندوات التي حاولت بناء نظرة تنبؤية للسياسات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وعكس هذا الاتجاه بوضوح دوائر التفكير الأمريكي والغربي عامة، وتم تشبيهها بمقالة جورج كينان سنة ١٩٤٩ حول ''مصادر السلوك السوفييتي'' وما سمي ''سياسة الاحتواء».

وترتكز المدرسة المثالية إلى الأخلاق التي تميز الطبيعة الإنسانية، وتبشر هذه النظرية أيضاً بالسلام العالمي واحترام الرأي العالمي ودور القانون الدولي العام في ضبط العلاقات بين الدول. ويؤكد المثاليون على وجود مصالح مشتركة متبادلة بين الدول، في إطار علاقات اعتماد متبادل تجعل المجتمع وحدة اجتماعية، ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع الدولي يفترض فيه أن يكون منظماً بعد انتقال الإنسان إلى طور الاستقرار، وينطلق المثاليون من أولوية الأخلاق في علاقات الأفراد في المجتمع سواء أن كان داخلياً أمْ دولياً حيث خضوع الفرد للقوانين التي تضعها الجماعة وفي الوقت نفسه يجب على الفرد العمل لصالح الجماعة كما يعمل لنفسه. ويعدّ المثاليون أن الدول يجب عليها أن تكون منسجمة واعتبار غير ذلك أمر لا أخلاقي؛ وذلك لبناء عالم خالٍ من النزاعات من خلال التفاؤل حول الطبيعة البشرية وانسجام المصالح بين الأفراد في علاقاتهم وبين الدول، ونجد تيارين في المنهج المثالي يدافعان عن فكرة النظام، حيث يدعو الأول إلى فكرة سيادة الدول من خلال مجتمع دول مستقلة ذات سيادة متطابقة تخضع للقانون الدولي، ويؤكد التيار على الثاني ضرورة التوفر على مجتمع أُمَمَ على خلاف التيار الأول، وقد تم تفعيل هذه الأفكار من خلال عصبة الأمم، التي عملت على منع قيام الحرب، وبناء عالم خالٍ من النزاعات والأزمات بهدف خدمة الإنسانية، وازدياد الشعور الشعبي بما تخلفه الحرب من آثار سلبية وخسائر على مستوى الأرواح والأموال، وقد عملت العصبة كذلك على الحد من انتشار الأسلحة وتسوية النزاعات عبر إجراء المفاوضات[٣٤].

٣٣.محمود، نادية محمود، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»، مرجع سابق، ١٩٨٥م، ص٧٩.

٣٤. محمود، نادية محمود، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»، مرجع سابق، ١٩٨٥م، ص٨١.

المبحث الثالث

العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق

أولاً: علم العلاقات الدولية:

يُعَدُّ علم العلاقات الدولية علماً مستقلاً يهتم بدراسة الظواهر المعاصرة التي ظهرت على الساحة الدولية ولاسيما بالولايات المتحدة الأمريكية وبعد الحرب العالمية الثانية بأوروبا. وتهتم العلاقات الدولية كذلك بما هو كائن وترتبط مع العلوم الاجتماعية وعلم السياسة في علاقة تأثر متبادل، وتتأثر أيضاً بايديولوجية صاحبها- الماركسية والليبرالية وتشرح العلاقات بين الدول بطرق عديدة وباختلاف نظرة المحللين السياسيين لظاهرة ما داخل المجتمع الدولي. ويتميز علم العلاقات الدولية بحداثة نشأته واتساع مجالات دراسته وبعلاقاته مع باقي العلوم على مختلف التخصصات، وتقيم الدول فيما بينها علاقات متنوعة ومختلفة قد تكون تلك العلاقات إما علاقات تعاونية وإما علاقات صراعية؛ لذا جاء علم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى من أجل فهم الظواهر الدولية المختلفة والعمل على إلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة التي تسهم في تطور تلك الظواهر، ومن ثم ظهرت العديد من نظريات العلاقات الدولية كعامل رئيس، يسهم في دراسة العلاقات الدولية حيث إن نظريات العلاقات الدولية تهتم بمجمل الأحداث وليس الأحداث الخاصة، ولقد تعددت نظريات العلاقات الدولية التي تحاول كل منها أن تقدم تفسيراً للعلاقات الدولية، فكل منها النظام الدولي وأطرافه والعوامل المؤثرة عليه كذلك تناول علاقات السلم والحرب بين الدول والعلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول بعضها بعضاً[٣٥].

ولقد اتخذت تلك النظرية من الدولة أداة للتحليل في تفسير الظواهر الدولية المختلفة كافة حيث مثلت الدولة وحدة التحليل الأساسية في الفكر الواقعي، وأكدت تلك النظرية على أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أنّ الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي، وأن سلوك الدولة يمثل نوعاً من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي، ثم أخذت تتطور في عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية مطلع القرن الواحد والعشرين بظهور تيار الواقعيين الجدد، ومن ثم اكتسبت المدرسة الواقعية في السياسة الدولية شهرتها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت بفرض وتسليط نظرة تشاؤمية في العلاقات الدولية حتى عكست صورة واقعية للعلاقات بين الدول، صورة واقعية في العلاقات بين دول كبيرة ودول صغيرة، بين دول متطورة ونامية وبالتالي بين الغالب والمغلوب كنتيجة للحرب العالمية الثانية[٣٦].

تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهذا ما يؤكد النظرة التشاؤمية والتأكيد على النزاعات والحروب والتحالفات، والإمبريالية

٣٥.نصر، محمد نصر، «مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير»، المكتبة الجامعية بالإسكندرية، القاهرة، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص٥٣.

٣٦. نصر، محمد نصر، «مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير»، مرجع سابق، ١٩٩٨م، ص٥٥.

وغيرها من الظواهر الدولية، فضلاً عن تركيزها على النزعة التنافسية في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن ظهور النظرية الواقعية أكد فشل المثالية التي تعتمد على القانون الدولي والمنظمات الدولية وحل الصراعات وتحقيق السلام والرخاء حيث إن الواقعية أكدت ضرورة تأمين الدولة لنفسها ضد أي عدوان خارجي؛ لذا فقد اعتمدت الواقعية التقليدية على العديد من الافتراضات كأساس يمكن الاستناد إليه من أجل فهم مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الدولية[٣٧].

ثانياً: افتراضات النظرية الواقعية كتطبيق عملي في العلاقات الدولية:

للنظرية الواقعية افتراضات يمكن الأخذ بها كتطبيق عملي على الساحة الدولية والسياسية للعلاقات بين الدول، ومن أهم تلك الافتراضات مايأتي[٣٨]:

- الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية، وهى وحدة التحليل الأساسية.
- النظر للدولة كوحدة واحدة على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هم في الواقع أشخاص متعددون (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كياناً واحداً متماسكاً.
- التحالفات بين الدول من الممكن أن تزيد قدرة الدولة من الدفاع على نفسها ولكن يجب ألا يكون هناك اعتماد متبادل أو ولاء بين الدول المتحالفة.
- ترى الواقعية أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغيرها بصعوبة.
- الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانيتها وفي توجهاتها السياسية الخارجية حيث إنه في إطار الجغرافيا قد تكون هناك دول أكثر عرضة للغزو من غيرها، في حين قد تحتل بعض الدول مواقع استراتيجية أكثر أهمية من غيرها، وأن الموقع أيضاً يؤثر على المناخ وبالتالي يؤثر هذا على نمو المحاصيل؛ ويؤدي ذلك إلى عدم مقدرة الدولة في تعبئة إمكاناتها لمواجهة الدول الأخرى.
- إن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة؛ فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم بعضاً ليس كأشخاص، إنما كأعضاء في جماعة منظمة تشكل الدولة، ومن ثم فإنّ مرتكز الحياة السياسية يتمثل في جماعات نزاع وبالتالي إذ تغيرت تلك الجماعات فإنّ الطبيعة الرئيسة للنزاع لا تتغير، ومن ثم لا يكون هناك انسجام في المصالح.
- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق وبالتالي أن المبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي، ولقد أكد على ذلك ميكافيللي بقولة: ''الأخلاقية هي نتاج القوة''؛

٣٧. توفيق، سعد حقي، «مبادئ العلاقات الدولية»، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠٦م، ص٦٣.
٣٨. عودة، جهاد، «النظام الدولي- نظريات وإشكاليات»، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٧.

وكذلك أكد هوبز على ضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة.

- إن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل التجارب التأريخية وفهمها ودراسة التأريخ، فالسياسة لدى الواقعيين ليست وظيفة أخلاق ومن ثم النظرية تنبثق عن الممارسة والخبرة التأريخية؛ لذلك وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة.
- صعوبة تحقيق السلام من طريق القانون الدولي أو حتى الحكومة العالمية، ومن ثم يجب البحث عن سبل أخرى، من أجل تحقيق السلام وأهم هذه الطرق استخدام القوة.
- تُعّدُّ هذه النظرية الأخلاق والدين بأنها ليست أفكاراً عقلانية؛ لأنها تقوم على العواطف والأحاسيس وهو ما لا تقوم عليه الدول، لذلك لا يعطونها الأهمية التي يعطيها إياهم المثاليون.
- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيُّر تحدد السلوكية الدولية وبالتالي فمن الخطأ، كما فعل المثاليون، الرهان على أن المعرفة والثقافة، يمكن أن تغير —بسهولة– الطبيعة البشرية الرأي العام[٣٩].
- لا ينظر للقائد السياسي كشخص غير أخلاقي، فهم لا يعطون هذه القضية الأهمية التي يعطيها لها المثاليون، فالمسألة في النهاية تتمثل في أي مدى يستطيع القائد السياسي أن يحقق أهداف سياساته الخارجية دون تعريض الدولة التي يمثلها للخطر.
- نظراً لغياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هو الحال في داخل الدولة تتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة والقوانين حيث إن تأثير الأخلاقيات محدود للغاية –إن لم يكن معدوماً– فالحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة، والدول تعمل دائما على زيادة قوتها ليصبح الصراع أمراً طبيعياً في العلاقات بين الدول، بينما إذا وجدت الصداقة فهي نتيجة التقاء المصالح[٤٠].

ثالثاً: الرؤى التطبيقية للنظريات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية:

هناك عدة رؤى تطبيقية للنظريات الكلاسيكية والمعاصرة والمرتبطة بالسياسة الداخلية والخارجية للدول يمكن إيضاحها على النحو الآتي[٤١]:

أ– الترابط بين السياسية الداخلية والخارجية:

تعدُّ مشكلة الترابط والتفاعل بين السياسية الداخلية والخارجية من أكثر المشكلات تعقيداً، حيث كانت وما زالت مادة الجدال والنقاش في العديد من الاتجاهات النظرية في علم السياسية الدولية مثل

٣٩.عودة، جهاد، «النظام الدولي– نظريات وإشكاليات»، مرجع سابق، ٢٠٠٥م، ص٣٩.
٤٠. عودة، جهاد، «النظام الدولي– نظريات وإشكاليات»، مرجع سابق، ٢٠٠٥م، ص٤١.
٤١.توفيق، سعد حقي، «مبادئ العلاقات الدولية»، مرجع سابق، ٢٠٠٦م، ص٦٧.

الماركسية والواقعية الجديدة، فعلى سبيل المثال بالنسبة لمؤيدي الواقعية الجديدة فإنّ السياسية الداخلية والخارجية على الرغم من أن لها جوهراً واحداً، التي هي حسب وجهة نظرهم تؤدي إلى الصراع من أجل القوة وفي الوقت نفسه تبقى هناك مجالات عديدة ومبدئية لنشاط الدول حسب الماركسية السياسية الخارجية فهي انعكاس للجوهر الطبقي للنظام السياسي ومرتبطة في نهاية المطاف على ما يحدد هذا الجوهر ألا وهو العلاقات الاقتصادية في المجتمع، وبمقتضى ذلك فإنّ السياسية الداخلية والخارجية تملكان استقلالية ذاتيه في علاقاتهما المتبادلة.

ب- قواعد نظرية توازن القوى:

لنظرية التوازن قواعد عديدة تتمثل في أنه لدى أي دولة إمكانية أن تزيد من قوتها دون اللجوء إلى الحرب أي من خلال المفاوضات للوصول إلى:

- الهدف الأساس لكل دولة، وهو حماية مصالحها الوطنية.
- يجب عدم القضاء على الممثل الرئيس في مسرح السياسية الدولية.
- يجب على الدول السعي لمنع تشكيل تحالف يؤدي إلى زعزعة النظام العالمي.
- على الدول أن تمنع الآخرين من توقيع تحالف مخالف للمبادئ فوق القومية أي مبادئ النظام العالمي.
- يجب السماح للدول المهزومة بالدخول في النظام العالمي مرة أخرى[٤٢].

ج- متخذو القرار في العلاقات الدولية:

إن اتخاذ القرار هو عملية تنجم عن انتقاء اجتماعي لاختيار يهدف إلى تحقيق أمنية وطنية كما تخيّله صناع القرار، وهناك بعض المعايير للفاعل الدولي نذكر أهمها[٤٣]:

١. أن يكون له كيان قابل للتحديد.
٢. أن يكون لديه قدر من الموارد والإمكانات.
٣. أن تتوفر لديه القدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين الدوليين.
٤. أن يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار.

٤٢. توفيق، سعد حقي، «مبادئ العلاقات الدولية»، المرجع السابق، ٢٠٠٦م، ص٦٨.
٤٣. فتحي، رشيدة التريكي، «فلسلفة الحداثة»، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٢م، ص٤٤.

وهناك عوامل تؤثر على متخذي القرارات في السياسات الخارجية من أهمها:

- دوره الرسمي في جهاز اتخاذ القرارات المسؤول ومدى ما يتمتع به من صلاحيات.
- فكرته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها.
- تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات الخارجية البديلة.
- طبيعية إدراكه للمواقف الخارجية ولمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
- الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية في دولته.
- الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات دولية سابقة.
- توقعاته عن ردود الأفعال التي يتحمل صدورها عن الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالموقف.
- توجهات الرأي العام الداخلي وتوقعاته من هذه المواقف الخارجية.
- الميول الشخصية لمتخذ القرارات الخارجية أو انتماءاته المذهبية.

د- التجاوزات التي تقوم بها الدول عقب توقيعها على المواثيق الدولية:

- شيوع الاستخدامات غير المشروعة للقوة في ممارسات الدول.
- شيوع تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- على الرغم من كون المواثيق الدولية تخص على عدم وضع عراقيل من شأنها أن تعيق التنمية الاقتصادية لغيرها من الدول، وتُعَدُّ ذلك عملاً محظوراً إلا أنّ هذا السلوك يشيع في ممارسات الدول لقوتها القومية دون أي اكتراث بذلك.
- إنّ دولاً كثيرة قد تعرقل أو تتخذ موقفا سلبياً أو لا تتجاوب مع هذه المواثيق لمصالحها القومية.

هـ- التحديات التي تواجه المنظمات الدولية:

- تحديات الأمن في مواجهة سباقات التسلح وتفاقم الحروب والصراعات الإقليمية وفشل نظام الأمن الجماعي.
- تحديات التنمية في مواجهة ضيق قاعدة الموارد المناخية للتنمية، فضلاً عن الانفجاريات السكانية ومشكلات عدم الاستقرار التي تعاني منها معظم الدول النامية.

- التحديات الناجمة عن اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.
- التحديات النابعة من الحاجة إلى حماية البيئة الإنسانية والطبيعية في مواجهة المخاطر التي تتولد عن التطبيق المتزايد للتكنولوجيا.
- التحديات الناجمة عن إهدار الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية وتعرضها للانتهاك المستمر في مناطق واسعة من العالم.
- التحديات الناتجة عن ارتفاع نسب الأمية ومعدلاتها في العالم[٤٤].

و- التوجهات الرئيسة للسياسات الخارجية للدول:

ويمكن حصرها في ثلاثة توجهات رئيسة:

- **توجه العزلة الخارجية:** يعكس هذا التوجه الخارجي مستوى منخفضاً من الانغماس في أنشطة النظام السياسي الدولي، ومن المشاركة في مشكلاته وقضاياه، وفي الواقع ينبع هذا التوجه نحو العزلة الدبلوماسية الدولية من فرضية تعد أن العزلة هي أفضل الضمانات المتاحة لحماية أمن الدولة وصون استقلالها فالدولة التي تتبع هذا النهج تكون مقطوعة الصلة دبلوماسياً واقتصادياً بغيرها من الدول تبني هذا الخيار في السياسية الخارجية لا يرتبط بوجود تهديدات خارجية أو اقتصادية، بصفة عامة أن النمط الانعزالي من السياسات الخارجية للدول لم يعد يلائم ظروف العلاقات الدولية المعاصرة التي تتصف بدرجة عالية للغاية من الاعتماد الدولي المتبادل.
- **توجه عدم الانحياز:** الحياد: الوضع الدولي القانوني لدولة ما يمتنع معه أن تأخذ موقفاً منحازاً إلى أحد جانبي صراع دولي مسلح يقع خارج حدودها الإقليمية.

الدولة غير المنحازة: هي التي تختار هذا النهج الخارجي بكامل إرادتها دون أن يكون ثمة إلزام قانوني دولي لها بأن تفعل ذلك، ولها أن تتراجع عن خيارها غير المنحاز متى ما اقتنعت بأن ثمة ضرورات استجدت في واقعها تدعوها إلى ذلك.

ز- دوافع الدولة إلى انتهاج سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية:

- قد يكون عدم الانحياز أداة تلك الدول في الحصول على الحد الأقصى من المزايا الاقتصادية من المجموعات الدولية المختلفة.
- قد يكون عدم الانحياز أحد العوامل التي تساعد على تخفيف الشروط والقيود السياسية التي

٤٤. فتحي، رشيدة التريكي، «فلسفة الحداثة»، مرجع سابق، ١٩٩٢م، ص٤٧.

تقترن بحصول الدولة غير المنحازة على معونات اقتصادية خارجية.

- قد تكون سياسية عدم الانحياز أكثر استجابة للظروف السياسية الخارجية التي تفضل خيار عدم الانحياز على التورط الخارجي.

ح- التوجه نحو التحالف الخارجي:

- التحالفات الدبلوماسية: تسعى هذه التحالفات إلى تعظيم النفوذ الدبلوماسي لأطرافها في مواجهة وضع دولي معين تمسُّ مصالح تلك الأطراف بصورة مهمة ومباشرة.
- التحالفات العسكري: تُعدُّ أخطر من الدبلوماسية وقد تتفاوت فيما بينها من عدة جوانب[٤٥]:
- طبيعة المواقف الخارجية التي تتطلب وضع تلك التحالفات موضع التنفيذ.
- طبيعة الالتزامات التي تتحملها الدول الأطراف في تلك التحالفات العسكرية.
- مستوى التعاون العسكري الذي تحققه هذه التحالفات بين القوات التابعة لكل دولة طرف فيها، فالتعاون هو أقلها والتكامل هو أعلاها.
- المدى الجغرافي الذي تغطيه الأطراف المتحالفة عسكرياً حيث تزيد هذه المخاطر مع اتساعه، وتقل مع ضيقه.
- الكيفية التي تتوزع فيها المسؤوليات الناجمة عن التحالف.
- الكيفية التي يتطور بها الموقف الخارجي الذي استدعى قيام ذلك التحالف العسكري، وما يتركه ذلك من انعكاس إيجابي أو سلبي.

د- أسباب ضعف التحالفات العسكرية:

- سوء التنسيق أو ضعف التخطيط المشترك.
- التعارض الواضح في أهداف أطراف التحالف.
- التباينات الجذرية فيما تدين به أطراف التحالف من قيم سياسية واجتماعية ومنظومات عقائدية.

٤٥. صبري، اسماعيل، «العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات»، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١م، ص٨٦.

- بيئة السياسية الخارجية لأي دولة تتضمن أبعاداً رئيسة هي[٤٦]:
- **البيئة الدولية الخارجية**: وهي بحقائقها وضغوطها ومؤثراتها قد تهيئ إمكانات إيجابية، بينما قد تحد من إمكانات التصرف الأخرى البديلة، يقع على عاتق متخذي القرارات الخارجية عبء تفسير مغزى المواقف الدولية التي يكونون أطرافاً فيها.
- **البيئة الداخلية**: الأوضاع الاجتماعية السائدة في النظام السياسي والاقتصادي للدولة والمنظمات الحكومية والرأي العام: إن ديمقراطية النظام السياسي تزيد حجم المشاركة بالمشورة والرأي حول القضايا التي تمسها قرارات السياسة الخارجية للدولة.
- **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي**: الذي ترسم في نطاقه هذه السياسات الخارجية، وما يتعلق بها من قرارات، وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها وتعقد الإجراءات التي تحكم عمليات الاتصال التي تتم فيها.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

١. لا تكفي النظريات فقط للإبقاء على الفصل بين النظرية والتطبيق، ولكنها أيضا تكيل انتقادات لاذعة لكل من لا يحترم هذا التمايز؛ لقد حدثت هناك العديد من النقلات النظمية في حقل العلاقات الدولية في اتجاه تكريس هذا التمايز، وينجلي ذلك على التفريق بين المثالية والواقعية.

٢. إن العلاقات الدولية هي ظاهرة تأريخية، إذ لا يمكننا أن ننكر الدور الكبير الذي أدته العلاقات الدولية في الحضارات القديمة، فالعلاقات الدولية هي اليوم نتيجة لتراكمات تاريخية ساهمت فيها كل الحضارات البشرية عبر التأريخ.

٣. إن العلاقات الدولية كباقي العلوم، لها صلة بعلوم أخرى، كما أن لها مبادئ تحكمها وعوامل تؤثر فيها. لذا لا توجد نظرة حقيقية صادرة عن ملاذ أكاديمي بمعزل عن تأثيرات القوة والسياق الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي، وبهذا فإنه لا توجد نظرة تتوافق مع الحقيقة، فالنظرية ليست مرآة للطبيعة.

٤. إن النظام الدولي مازال ينظر إلى العديد من سماته الأساسية بأنه يمثل نظاماً مابين الدول، لكن هذا لا ينفي أن العديد من القوى قد مارست تأثيرها على نحو مغاير للدولة القومية التي تسعى في نطاق قدرتها على تشكيل الأحداث في بعض المجالات من ناحية، ولكن ضيقت

٤٦. صبري، إسماعيل، «العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات»، مرجع سابق، ١٩٧١م، ص٨٨.

من هذه القدرة في مجالات أخرى.

٥. إن النظرية الواقعية تمتلك جذوراً فكرية وفلسفية في التأريخ حيث ترجع التقاليد الواقعية إلى اليونان، ولكن بروز الواقعية كنظرية للسياسة الخارجية وطرحها في المجال الأكاديمي ترتبط بالفكر السياسي الأمريكي في القرن العشرين.

٦. إن كلاً من الواقعية والعالمية يقدم منطلقات مهمة لفهم عملية التطورات الدولية بين هذه المنطلقات يثير الاضطراب لأنه لا يمكن أن تكون جميعها صحيحة.

٧. إن تأثير الواقعية في العلاقات الدولية يذهب إلى اهتمامات الدول بالأمن والرخاء في ظل القومية المعاصرة والتي بدورها تؤثر على السياسات الدولية المعاصرة.

٨. إن الإقرار بوجود مكان معزول ومؤمن حيث يتيسر للأكاديميين الحقيقيين ملاحظة العالم، يتوقف على تصور مسبق للعالم، لا يتم الإقرار به في العادة. مثلاً: النظرة للعلوم الاجتماعية تقارب للعالم كمعطى مسبق تماماً مثلما تقدم نفسها للمحللين كطرف خارجي ومنفصل، وهي بذلك لا تبحث في الطريقة التي تتشكل بها النظرية والعالم، لتعاود النظرية تشكيله ليقوم بعدها في الأخير.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١. توفيق، سعد حقي، «مبادئ العلاقات الدولية»، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠٦م.

٢. زهدي، سوسن، «دراسة في النظريات في العلاقات الدولية ... هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية؟»، الأردن العربي، ٢٠١٠م.

٣. صبري، إسماعيل، «العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات»، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١م.

٤. عامر، مصباح، «الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية»، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦م.

٥. عصام، محمد، «العلاقات الدولية شيء من النظرية وآخر من التطبيق»، دار النهضة العربية،

القاهرة، ٢٠٠٦م.

٦. عودة، جهاد، «النظام الدولي- نظريات وإشكاليات»، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٧. فتحي، رشيدة التريكي، «فلسلفة الحداثة»، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٢م.

٨. المسيري، عبد الوهاب، «دراسات وانطباعات عن الحضارة الأمريكية الحديثة»، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

ب- الرسائل:

١. حجاج، عبد الفتاح ولد، «العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي»، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الأول، ٢٠١٤م.

٢. غضبان، مبروك، «المدخل للعلاقات الدولية»، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال درجة الماجستير، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، ٢٠٠٤م.

٣. فرج، أنور محمد، «نظرية الواقعية في العلاقات الدولية-دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة»، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧م.

٤. ملاح، السعيد، «تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية»، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٥م.

٥. نصر، محمد نصر، «مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير»، المكتبة الجامعية بالإسكندرية، القاهرة، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٦. يخلف، عبد السلام، «محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند (ستيفن وولت)»، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤م.

ج- المجلات:

١. صدقي، السيد، «تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي»، مجلة النهضة، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢. فرج، نورة، «النسوية: فكرها واتجاهاتها»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٠م.

٣. مصطفى، نادية محمود، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٢)، أكتوبر ١٩٨٥م.

د- التقارير:

١. «القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٦م.

٢. «الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية»، المركز العربي للدراسات والأبحاث، القاهرة، ٢٠١١م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Book:

Charles Boasson, "Approaches to the Study of International Relations". Van Gorcum & Comp.، Netherlands، 1972.

Charles Kegley and Eguene R. Wittlkopf, "World Politics Trend and Transformation", New York: Worth Publishers 10 Th ed, 2006.

Chris Brown, "Understanding International Relations". Second edition. Palgrave, Hampshire, England, 2001.

James Dougherty & Robert Pfalzgaraff, "Contending Theories in International Relations", 1987.

John Baylis & Steve Smith, "The Globalization of World politics: an Introduction to International relations". Third edition. Oxford University Press, Oxford, UK, 2005.

Kenneth Waltz, "Theory of International politics". Addison-Wesley Publishing Company, Reading، Massachusetts, 1979.

Michael Sullivan, "International Relations: Theories and Evidence". Prentice Hall, New Jersey, 1976.

Quincy Wright, "Development of a General Theory of International Relations" in Horace Harrison، ed.، The Role of Theory in International Relations. D. Van Nostrand Company, inc., Princeton, 1964.

Stanley Hoffmann, "Contemporary Theory of International Relations". Prentice-Hall, inc., New Jersey, 1960.

استراتيجية التسويق الدعائي والإعلامي لتنظيم داعش الإرهابي (رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية للتنظيم)

د. كامل القيّم *

تمهيد:

لم تكن وسائل الاتصال –الإعلام بنحوٍ خاص– بمنأى عن صناعة العنف، تلك الصناعة التي أوجدتها معالم القوة والسطوة لدى القادة والملوك والسلاطين على المستوى الإنساني، كما أوجدتها طبيعة الصراعات وصناعة التأريخ للحضارات والدول الجبارة مروراً بتكوين مفهوم الدولة، كل تلك الإرادات هي التي زرعت التأثيرات الرمزية لمفهوم العنف والقوة والمنعة وعمّقتها من طريق (سحق الآخر)، وإرعابه، وجعله تابعاً او ذليلاً أو بعيداً عن ساحة الصراع.

وكان التأريخ القديم قد ترك لنا مئات الحواضر واللُقى والتماثيل التي تمّجد تلك المعاني للحضارات الكبرى، كحضارات بلاد وادي الرافدين، والمايا، ومصر، والصين، والهند، والإغريق مروراً بأوروبا الوسطى، فالجميع يترك لنا معالم قوته وجبروته على الآخر، وكان تأكيد القوة مرتهناً بموضوع يتلخص بماذا؟ وكم؟ وكيف؟ تُخيف المنافس كان أم الصديق، وبذلك أصبحت لغة الحرب والتلويح بها إحدى معالم سلاسة تمدد بل وازدهار بناء الدول ومنعتها الرمزية على مر تأريخ الإنسانية، وبطرق بعضها (دخل التعميم الإنساني) والآخر سار على وفق الطبيعة الأيكولوجية للأرض والزمان وتكنلوجيا الآلة وارتباطها بالفكر.

والأمر لا يحتاج إلى تنقيب إو إثبات على أن القِدم الحضاري قد توسم بتماثيل الحرب وأدواتها، وتوسم أيضاً بكائنات القوة والقدرة والافتراس، ويَمدنا تأريخ الدعاية والفن بمئات الصور واللقى الأثرية، التي لا جدال على أنها ترميز للقوة، وحرب نفسية للمجاور أو المنافس أو لل(أنا) التي تتحكم بالشؤون وتُديرها.

Mesopotamia - culture : Assyrian mightiness- Lion`s hunt. لوحة عن الجبروت الاشوري : صيد الاسود

* أستاذ الإعلام والرأي العام / جامعة بابل

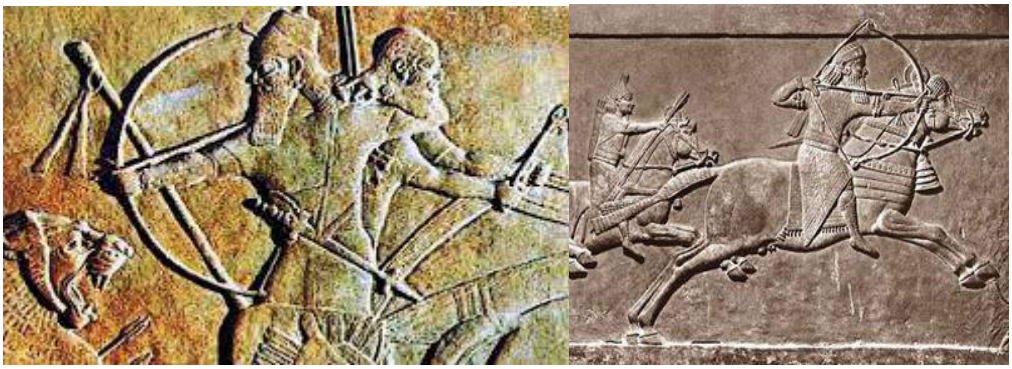

ذلك هو التأريخ الذي ليس معبأً ومكللاً بالسلام ومِداد الحب والتسامح للأسف، على الرغم من أن الطبيعة البشرية قد حملت صفات متعددة تجعل من لغة العنف والإرهاب والرعب في ثانويات لغتها الدولية أو الفكرية وتمددها؛ لكن لا سطوة على التأريخ وعلى الذي حصل، وحينما استطاع الإنسان أن يدخل عالم التأثير الجماهيري، ويدخل مسرح الإعلام ويتواصل مع جمهور كبير، عبر أدواته الرمزية الجديدة المتمثلة بالكتب، ثم الصحف، وصولاً إلى الراديو، واليوم نعيش حُمى وفوضى معطيات الاتصال الرقمي (عبر الإنترنت وتقنيات الفضاء) كانت رحى حرب الصور بأشكالها قد اشتعلت، ومع تغيير بنى الصراع الدولي من حرب الإذاعات الموجهة (بالموجات القصيرة والمتوسطة ومنشورات الإشاعة) إلى حرب الصور والبيانات الفورية، عما يحصل أو سيحصل بعد ثواني أو دقائق، هكذا يتم الآن تغذية حروب الدعاية وحروب التغييرات الجذرية رويداً رويداً وبمسعى طويل وصبور؛ لأجل كسب الحرب، أو على الأقل تقليل أضرارها، وإذا كان رومان رولان قد أشار في جملته الشهيرة إلى أن (الحرب بغيضة، لكنّ الأبغض منها، هم الذين يتغنون بها دون أن يخوضوها)، وقد أشار الأديب الفرنسي جان ماري لوكليزيو بالقول: (الكلمات ليست بالكثرة التي تتيح لها الركض بسرعة الحرب)، فإن تلك الحكم تسير على خطى الإعلام البارد الذي يكتفي بالوصف والغناء دون ذكاء، تلك التعبيرات التي تشير إلى أن كمّاً هائلاً من المعاني ملخصها: أن من يكتب أو يسّوق أو يجّسد المعارك، ويعني وسائل الإعلام والدعاية والكُتّاب، هم صُناع مهرة أو يُفترَض ان يكونوا كذلك، وبغض النظر عن سوء الصناعة في الغالب في أخطائها وغشاوتها وفقرها في التأثير، أما المعنى الذي يسوقه جان ماري فهو ما يصور لنا سابقاً من أن المعارك لا يمكن أن تُستوعب بالكلمات، غير أن لوكليزيو لم يكن يعلم بدور التناسخ واللحظية والكمية في ضخ الصور والعبارات والتحليلات، التي تجعل من كلماته مزحة أمام مقدرات التكنلوجيا الرقمية وحرب الشبكات والمواقع، وعلى خطى ارتفاع التكنولوجيا ارتفع الاحتضان الإعلامي لأخبار الجماعات المتشددة وأنشطتهم، وستتناول هذا المحور بحسب الآتي:

١- الفضاء الاتصالي لخدمة الجماعات المتشددة:

ليس العرب وحدهم من أغرتهم تكنولوجيا الفضاء، لكنهم الأكثر مرضاً وتخلفاً في استثمارها وبالتحديد لغة حرب الإعلام الجديدة، وكانت -ومنذ عقود طويلة- وسائل الإعلام التقليدية الكبرى تمثل معالم واضحة على مستوى العالم، وكقوى لها مخالبها على مستويات الحرب النفسية والدعاية، فمجرد سماع (BBC) تأتيك الهيبة البريطانية، وبمجرد أن تعلم بمصدر عن (تاس السوفتية أو الفيغارو الفرنسية أو الأسوشيتد برس أو (CBS) أو (CNN) الأمريكية، يأتيك خيال صناعة التأثير وصراع المصالح الدولي على مستوى الأخبار وسطوتها، وحينما زحف العرب بالتوسع في امتلاك الفضائيات والمواقع الإلكترونية، تنبأ فريدمان بتلك القفزة وتلك القوة الافتراضية حينما زحفت الحكومات والمؤسسات إلى التمدد باتجاه الفضاء، تحت شعارات الرقمية الدولية وتصدير الصورة، والانصهار الثقافي، والمعادل الدعائي الإسرائيلي، الجميع تفاءل بصراع عربي إسرائيلي سواتره الفضاء، بعدما عجز العرب ولعقود من إمكانية إقناع الرأي العام الدولي بقضيتهم العادلة (قضية فلسطين)، وخصوصيتهم المنتهكة، واقتصادهم المنهوب... هكذا كان التنبؤ الافتراضي والعلمي لانبلاج حزمة كبيرة من فضائيات العرب، لكننا فوجئنا بالحابل والنابل من فنون الهروب والانعطافات والانبطاحات من تلك المواجهة، بعدما تحولت الفضائيات إلى علاقات عامة للحكومات وللاستثمارات الكبرى، وللتوظيف التحريضي والعنفي والديني، في داخل القلب العربي والإسلامي، وليس لإسرائيل أي (نابالم إعلامي) لا من الجزيرة —كونها أول فضائية إخبارية عربية شديدة التأثير- ولا من غيرها التي أشعلتها حمى الدفاع والمنعة عن عورات مموليها وحسابتهم المستقبلية وعلاقاتهم المشبوهة.

فالجميع يحمل (الشعار الافتراضي) الدفاع عن مصالح العرب والمسلمين والرأي العام، ويبدأون بفوران الحقيقة لكنهم لا ينتهون بها، مأزق الأرجوحة المنضوية تحت ثالوث (الإعلام، والمال، والسياسة) لذا نحن العرب خسرنا حتى المعتدلين والوطنيين وكسالى التلقي الإعلامي، ما دامت فوهات آلات التصوير تصوب باتجاه التحريض وخلط الأوراق والدعاية؛ لأجل عروش السياسة، والحاكمية، والديمقراطيات الكاذبة، مرض وجهل جديد، كشف عنه نتاج المضمون الإعلامي المعّفر بالرقم والصورة والفوتوشوب، وظهر جلياً إبان متغيّرات الشارع العربي الأخيرة (هروبنا لنا، ونصرنا لهم) وتلك حكايات الإعلام المتناوب وإعلام الصدفة والصفقة والموت والإرهاب والعجز الذي جنت منه أمريكا وإسرائيل ما خططت له منذ عقود (إمراض العرب والمسلمين بسرطان التشدد والطائفية والبحث عن عدو قريب متخيل بالدم والدمار، ومن ثم رياضياً سياتي التقسيم لا محالة، هكذا أراه بحسب الوقائع).

وكانت طلائع الاهتمام بالجماعات المتشددة (الجهادية)[١(*)] بحسب نشرات الأخبار والتقارير التي تسوقها الفضائيات ومواقع مراكز الأبحاث الدولية، قد تصاعدت بشدة مع طلائع الحرب على أفغانستان

١. (*) الجهاد: المصطلح الذي روجت له بعض وسائل الإعلام وخطباء الجوامع في مطلع التسعينيات، من دون تحديد ضد من!!!

بعد ضربات ١١ سبتمبر، وتعاظم الاهتمام بالتغطية البؤرية لتلك الجماعات وعلى الأرجح الزعيم الروحي لتلك التنظيمات الملياردير السعودي (أسامة بن لادن) وكانت قناة الجزيرة هي الأكثر اهتماماً بتلك الحرب وتلك الشخصية كمصدر (تراكمي وتحليلي) للمتلقي العربي، ففي الفترة الممتدة بعد (٢٠٠٣) الذي طبع القناة بصبغة وهوى إسلامي مع الجماعات الإسلامية المعادية للولايات المتحدة تارة، وتارة أخرى تغازل عن بُعد السياسات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بعدما لم تعطها (الدوحة السياسية) الضوء الأخضر للمواجهة؛ وبذلك نرى الجزيرة تقف المحلل والناقل فقط في لما حدث للعراق من مآسٍ وانتهاكات من دون إدانة أو تكرار لبعض مفردات المضمون[٢(١)]. ويمكن لرؤية تحليلية أن نرى الدور الهائل لقناة الجزيرة[٣(**)] في تمدد التشدد والإنعاش لتلك الجمعات سواء أكانت للقاعدة ام لما بعدها داعش وعلى وفق المراحل الآتية:

١. التزمت قناة الجزيرة –على الأقل في بداية انطلاقها– على مبدأ مناصرة الشعب الفلسطيني وبعض القضايا ذات الاهتمام العروبي، وأوحت من خلال خطابها الشمولي على مستوى تجديد رقعة البث والتفاعل على أنها سطوة العرب نحو إسرائيل، وباركت لها قوى إسلامية متعددة كان ضمن طلائعها الإخوان المسلمون والسلفيون في المغرب العربي والخليج ومصر، فضلاً عن القوى الراديكالية التي طربتها التقارير والصور وأسلوب التحرير الذي نسج بنسيج التحريض والانتقاء.

٢. كانت شخصية القرضاوي[٤(*)] –مثلاً– الأنموذج الأمثل لإداء هذا الدور في تصدير الرؤى الإسلامية المتشددة والمعبرة عن تشابك المصالح بين الدين والسياسة والمال، عبر بوابة قطر أولاً ثم الجزيرة ثانياً.

٣. كانت تغطية الجزيرة لعملية (ثعلب الصحراء عام ١٩٩٨) هي التغطية الأهم والأكثر إيغالاً في الانتقاء؛ مما جعلها تعتلي الشأن الدولي، وتدخل من الباب الكبير على المستوى العربي ثم تلته أحداث ١١سبتمبر، وما تبعها من غزو لأفغانستان، فمن تلك الأحداث طرقت الجزيرة باب العالمية الإخبارية (وأصبحت لها اعتمادية كبيرة على المستويين الشعبي وبعض أصحاب القرار، ووسائل الإعلام الكبرى، إذ اعتمدت وسائل إعلام غربية كثيرة على أشرطة

٢. (١) د.علي كنانة: جيوش اللغة والإعلام: م.س.ذ. ص: ٤٥٠.

٣. اتخذ الباحث من قناة الجزيرة كأنموذج للتأثير والتبشير، لأنها كانت الأعلى تأثيراً والأكثر التصاقاً بتلك الجماعات. (**)

٤. (*) يقيم القرضاوي في قطر منذ (٤٠) عاماً وهو يعمل في أحد ابرز مراكز المال في العالم وفي قلب المالية الإسلامية، وموقعه هذا والمجال التلفزيوني يرتبط بسياسات التثوير عن بعد لصالح قطر وإمارات الخليج الأخرى، فهو رئيس المجلس الشرعي للمصرف الإسلامي الدولي في قطر أسسه علي بن عبد الله آل ثاني عضو الأسرة الحاكمة (عام ١٩٩١) ، علماً أن أسرة آل ثاني هي الشريك الاقتصادي والسياسي لقناة الجزيرة التي يقدم عليها القرضاوي برنامجه الأسبوعي، للمزيد ينظر :أرميتي ماريانى: يوسف القرضاوي: سلطة إعلامية واقتصادية ورمزية (في كتاب) الفضاء العربي ترجمة: فردريك معتوق (دمشق: قدمس للنشر،٢٠٠٣)، ص: ٢٢١-٢٢٩.

الجزيرة ونتاج مصوريها والأهم (احتكارها لأشرطة القاعدة) وتسجيلات أسامة بن لادن، وقد "باعت قناة الجزيرة الشريط الأول بعد ثلاث دقائق من عرضه بمبلغ (٢٥٠ ألف $"[٥](١).

شهدت علاقة الجزيرة بحركة طالبان تناسقاً منقطع النظير في الوقت الذي منعت الحركة جميع وسائل الإعلام في تغطية الحرب على أفغانستان، حيث أُعطي مندوبو وسائل الاعلام الاخرى ومراسلوها (مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة البلاد) عدا قناة الجزيرة التي سارعت في تغطية أحداث الحرب وتفاصيلها وتداعياتها، ونتج عن الاحتكار (والتفاهم) أن قامت الجزيرة بتسجيل أحاديث ابن لادن وعرضها (وبمفارقة عجيبة) تقوم الجزيرة بتقديم أشرطة التسجيل للأمريكيين قبل عرضها بـ٢٤ ساعة.

٤. المفارقة الأخرى، والتي تحكم ارتباطات الجزيرة واستراتيجياتها تتوضح حينما تريد أن تكون (أحد الضحايا) فمثلاً حينما تم قصف مقر قناة الجزيرة في كابل من قبل القوات الأمريكية، كانت (فعلاً إنعاشياً منشطاً) وحدثاً وظفته الأطراف المختلفة وبمساعدة جهلة التحليل السياسي، على أنه حرب على الكلمة وحريات التعبير وكتم الحقائق، في حين أن الجزيرة كانت بأمس الحاجة إلى هذا (الصاروخ) الذي أعطى الضوء الأخضر للجزيرة كي تعادل معادلة (الرأي العام العربي والدولي) على أنها مستهدفة، وأنها تغيض الجيش الأمريكي بقوة الحقيقة والصورة، وصدق جميع المترددين من خفايا سياسة الجزيرة على أنها العدو الجديد لأمريكا وتطلعاتها نحو البروق الدولي الجديد، في هذا الصدد يذكر مراسل (BBC) ويليام ريف أن مبنى البي بي سي (الذي جُهِّزَ حديثاً) هو أيضا قد تضرر من جراء الضربة الجوية الأمريكية، بعد أن استطاع الخروج سالماً من جرّائها، ويذكر ريف أن الجهات الأمريكية أكدت أن الجزيرة لها اتصالات مع طالبان، وأنهم كانوا يرصدون تلك المكالمات، وحينها تاكد لي أن الأمريكان يميزون بدقة (أنتينات الفضائيات الرسمية الشرعية وأجهزة الاتصال المعادية)[٦](١) ولهذا الوقت تتكتم الجزيرة حول فحوى تلك المحاولات ووظيفتها مع المتشددين المسلحين من طالبان.

وقدمت الجزيرة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٣) أكثر من (٦٠) برنامجاً تناولت أحداث ١١ أيلول وما تلاها تحت مسمّى (الحرب على الإرهاب) وحضي برنامج الاتجاه المعاكس بحدود (٨ حلقات) كانت مخصصة لتلك الهجمات، وفي معرض حديثه عبّر مقدم البرنامج فيصل القاسم عن الإرادة والترويج الخفي للقناة ومن يدعمها على الارتفاع بنصيب ابن لادن من الهيبة والمقارنة مع دولة (كالولايات المتحدة) وفي

٥. Colonel Steven P.Garney. Reporting from Qatar:This is Aljazeera.resource.PDF(1) file.p.4، عن :محمد أحمد أبو الرب: الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق للنشر، ٢٠١٢)، ص:٩٣.

٦. (١) ديفيد ميلر: أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة: إبراهيم العريس (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص: ٣٩٤.

معرض إحدى الحلقات يقدم فيصل القاسم مقدمته بالآتي:

"...تحية طيبة مشاهدي الكرام، هل تعلمون كم يبلغ وزن الشيخ أسامة بن لادن؟ تساءل أحد الزعماء العرب في قمة عمان، والجواب: لا يبلغ وزنه ٥٠ كيلوجراماً على أقل تقدير، أما متوسط وزن أي زعيم عربي فهو أكثر من (٨٠ كيلوجراماً) ناهيك عن وزن الجيوش والميزانيات الضخمة، مع ذلك –والقول للقاسم أثناء مقدمة البرنامج– ومع ذلك فابن لادن صاحب القد النحيل يجعل أعتى قوة في التأريخ ترتعد أوصالها لسماع اسمه، أما أصحاب الأوزان الثقيلة جسدياً ومادياً فلا يثيرون في نفس أمريكا إلّا الشفقة وربما السخرية، وهكذا يجري أحدهم المقارنة!! ألم يصبح ابن لادن نداً تخشاه أمريكا؟ من الذي جعل أمريكا تصرخ آه وألف آه؟ ومن ومن ..ألخ"، تلك المقدمة (البطولية والقدسية لابن لادن) طارقةً السامع العربي والإسلامي لتحول ابن لادن إلى رمز مقبول ومعارض لهيمنة أمريكا... من خلال المقارنات (بين رجل دين إسلامي حذف سمة الإرهاب، ودولة عظمى) وفي المقدمة نفسها التي استشهدنا بها يطرح القاسم (٩ أسئلة) تمجد بطولات ومزايا ابن لادن مقابل (٧) تتحدث عن أطراف أخرى.

هذا الأنموذج الذي تسعى الجزيرة إلى تصديره على أنه عامل (سياسي) وليس فقط رؤية في برنامج إعلامي، والعملية التبادلية بين قطر وابن لادن والجزيرة ثالوث الإفادات المتراكمة أوضحها كتاب الجزيرة أنفسهم[٧(*)] (فابن لادن) مثلاً سوقت له قطر الكثير من صورته الرمزية، وعملت على بناء منظومة تلقي حذرة ومقبولة، وليست نافرة بحكم المقارنة مع دولة ممقوتة ومرتبطة مع إسرائيل كالولايات المتحدة، والجزيرة نفسها استفادت كثيراً من خلال بيع الأفلام والمقابلات واللقطات الحصرية بمبلغ (٢٠ ألف $) للدقيقة الواحدة[٨(١)]، فضلاً عن اتساع المشاهدة وإمكانية الوصول إلى عقلية المتلقي العربي والإسلامي عبر تلك المتناقضات التي فطنت لها الجزيرة من خلال (المنافسة والصراع وتلاقي الأضداد)، أما (قطر الدولة) فكان لها مردود سياسي من خلال جعل الجزيرة محور الدبلوماسية العربية والدولية؛ من أجل التخفيف من الانتقاء أو التغطية أو التناول لبعض الأحداث، فقد لعبتها قطر لعبةً سياسية ذكية، وغدت في أحيان متقطعة تلوّح بها –أي بالجزيرة– كقوة مغيّره وضاغطة، والأزمات التي عصفت بالواقع العربي تثبت هذا المنحى من خلال الأزمة اللبنانية والفلسطينية وما أدته من دور مهدت له وعززت من مساره قناة الجزيرة، بل وحتى أوجدت فيه ملامح التأثير التي أضافتها دون واقع أو أرضية.

٧. (*) ينظر تفصيلاً حول دور الجزيرة في تغطية موضوعات القاعدة في: يسري فودة: في طريق الأذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، ط١ (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٥)، يتحدث هذا الكتاب عن التغطية الاستقصائية التي قام بها الصحفي المصري يسري فودة حول تنظيم القاعدة ورحلته في إجراء اللقاءات والحوارات ابتداءً من باكستان وانتهاء بالعراق، لصالح قناة الجزيرة وبعض رجال المخابرات الأمريكية متحدثاً عن أسرار تلك المؤسسات في تعقبها للتنظيم وطرق الحصول على المعلومات، يقع الكتاب في ٢٣٧ صفحة من القطع المتوسط ناشراً فيه بعض الوثائق المهمة.

8.(1) Bessaiso Ehab Y: Aljazeera and the War in Afganistan:A Delivery system or Mouthpiece? From book: The Aljazeera Phenomenon.lbid.P.166 ، عن: محمد ابو الرب: الجزيرة وقطر، مرجع سابق، ص:٩٨

١- الحرب وفنون إدارة الدعاية والعمليات النفسية: يقول السياسي البريطاني ونستون تشرشل:

(في وقت الحرب تكون الحقيقة ثمينة جداً، الأمر الذي يتطلب حمايتها بحرس شخصي من الأكاذيب)

ويُقال كذلك: إن الحرب أولها وآخرها كلام، وإن الإعلام نصف الحرب، والكثير من المقولات الشائعة التي وردت عن قادة ومفكرين حول الدور الرمزي للإعلام في تحريك المعنويات، والإرادات للجبهات الداخلية، ولتوجيه ساحات الحرب والإفادة من مزالق الأرض والفكر والتأريخ والحكم وانتصاراتها، وكل ما يمكن أن يُديم اتجاهات الرأي العام لكسب الصراع، أي صراع.

إن خيوط الإعلام والمعلومات والدعاية تتداخل مع الحرب النفسية في زمن الحرب، وأن أي شكل من أشكال الصدام حرباً كانت أم أزمة (دون إعلام وتسويق) لم تعد حرباً أو عقدةً أو حدثاً من الوزن الثقيل، من دون موسيقى الرعب النفسي، وجرعات الصور والتصريحات والأفلام، التي تمجد هذا وتهوي بذاك، ففي ظل مشاهد الحرب والاشتباك المسلح أو ملامح الأزمات والكوارث، يجد المتلقي نفسه أمام سيل من الأخبار والمعلومات والقصص، المحشوة بالتناقضات والخيال والبطولات، من قبيل المعلومات والإحصائيات والمعطيات، ذلك الطقس والتصدير الرمزي والتسويق المُسرع (كالماكنات) ما هو إلا (معامل للتغيير أو كسب الاتجاهات أو تحيدها) فالحرب النفسية عبر آلياتها وتسمياتها المختلفة سواء أكانت تسمى (إعلاماً، أم دعاية، أم غسيل دماغ، أم رفع معنويات، أم حرب العقائد، وغيرها من التسميات المختلفة) تلك المجهودات المقصودة والمخططة (افتراضاً) تفرض نفسها على منطق الموضوعية والحياد، ويصبح كل طرف فيها وإليها له يد في الحرب، يعمل جاهداً لكشف ما يخدمه وصناعته، ويخدم قوته وتفوقه في الإقناع وتغيير الاتجاهات؛ من أجل رفع معنويات الجيش والشعب وكل من يتعاطف معهما، وضرب معنويات الخصم. من جهة أخرى يعمل الطرف الآخر على محو خسائره أو تقليلها أو رسم سيناريو أسطوري أو قريب إلى الخيال من الهروب، من هزيمة أو فاقة عسكرية، أو إخفاق.

تلك هي مسارات الصراعات على مر العصور من الحضارات البدائية حتى (يومنا الرقمي هذا) والجميع يعمل على ترميم (صورة ما) بهدف الحصول على كسب وقتي للمعنويات، ولمنع حالات الانهيار النفسي والمعنوي، والكل يعلم أن الجيوش في الغالب لا تهزم بالمعركة جراء النار المجردة، بل جراء مرافقات النار (من قصص وحكايات واخبار وصور وافتراضات).

وبطبيعة الحال، ما دامت مقولة (إن الحرب خُدعة) فإن كل شيء مباح للنيل من العدو، ولو تطلب ذلك الكذب وممارسة الحرب النفسية والدعاية والتضليل والتعتيم، فتتضارب الأرقام والمعلومات والأخبار، بل وحتى مراجعة أو انتقاد أو تكذيب ما تقدمه المؤتمرات والبيانات والإيجازات الصحفية، ليس ذات قيمة ما دامت قد أعطت جُرعتها المنشطة لساعات الحرب الحالية أو المقبلة (جرعات التنشيط الدعائي).

الفصل الأول

حرب الرموز الرقمية لتنظيم داعش

أولاً: حرب الرموز: مدخل:

ذُكر في كثيرٍ من الأدبيات الإعلامية وتأريخ الحروب الأهمية الاستثنائية لإدارة حرب المعلومات والدعاية، بأفقيها التقليدي والحديث، وسارت الحرب التقليدية حينما كانت المنشورات والإذاعات الموجة ومكبرات الصوت فضلاً عن الترميز والفعل النفسي الذي كان يعمل دون هوادة، ويستخرج آليات التغيير لتوجيه القناعات سواءً أكانت بجانبها المدني أمْ في ساحة العمليات، وغيرها هي الفيصل في المواجهة، وحينما شهد العالم قفزات التطور الرقمي والحاسب والفضاء الافتراضي كانت هناك مداخل جديدة، قد أوجدتها تلك التكنلوجيا، بعدما أصبح الجميع (افتراضياً) وصوتياً وصورياً (في ساحات المعارك والمواجهات) كل ذلك جاء عبر الاعتمادية اليومية لاستخدام تقنيات وبرامج التواصل الاجتماعي والرقمي للنسيج الاجتماعي، فئوياً أم وطنياً (محلياً) أم على مستوى العالم، وكانت أقطاب الصراع كل صراع حديث تنضوي تحته محاور كبرى (لأدارة وتحليل وصناعة) حرب الإعلام والدعاية نحدد منها الآتي:

١. الإدارة العسكرية والسياسية الداخلية المصنّعة للدعاية وإدارة حرب المعلومات.

٢. الإعلام المحلي والوطني بوسائله المختلفة.

٣. جيش المؤيدين من الشباب أو الناشطين عبر تأييد وبث الصور و(السمعبصريات) والمثيرات الرقمية.

٤. الإعلام الإقليمي والدولي.

٥. المضمون الإعلامي والدعائي للعدو.

٦. طبيعة العمليات وتتمخض في البيئة الإعلامية ومساعداتها (إيكولوجيا التصدير والتأثير).

ثانياً: لماذا يتصاعد دور الإعلام في الحرب؟

١. لأنه المتاح الأرخص والأكثر سيطرة وتأثيراً في الوصول إلى عدة جهات منها: (المؤيدون، والمحايدون، والمعارضون).

٢. في وقت الحروب والأزمات يرتفع سيكولوجيا عامل الخوف والترقب والشك والطلب والاستطلاع على ما جرى وما يجري من أحداث وما ستؤول إليه دفة الصراع؛ وبالتالي شدة الاعتمادية ترتفع في مناخات الصراعات ولاسيّما العسكرية.

٣. نتائج الصراع أو الحرب واستمرارها بنجاح وفاعلية تعتمد بنحوٍ كبير على ما قبلها من انتصارات أو هزائم أو استحضارات أو تصريحات أو وقائع، وتلك يمكن –حينما تُعالج إعلامياً– أن تؤدي دوراً أساسياً في قلب موازين القوى في ساحات المعارك، ومستوى تأييد المدنيين، ورفع معنويات الداخل والاندفاع نحو الاستمرار في الحرب دون معوق.

٤. للإعلام المرونة والقابلية لاستعراض الوقائع عبر الصور والأفلام والمقالات والمواقع إلى الرأي العام الدولي أو الإقليمي، أو العمل على نشر فضائع أعمال مشينة، أو محرمة أو ضد الإنسانية أو الشرف العسكري، بالمقابل تعمل على إبراز مناظر النصر والهزيمة والقوة والضعف وصورها لدى طرفي النزاع.

٥. تعمل وسائل الإعلام على تسويق التصريحات والأقوال والأفعال التي تعد ميداناً مهماً للآخر لمعرفة الاستحضارات الجديدة، أو مستوى الأعمال الماضية للعمليات (قياس رد الفعل العسكري والمدني) وصناعة ردود الأفعال للشخصيات والدول والجماعات الصديقة وتسويقها؛ مما يحدث ضغطاً وحرجاً على متخذي قرارات الحرب الميدانيين أو السياسيين أو المدنيين.

٦. إمكانية صناعة ودس وتضليل وتضخيم الأحداث والأخبار والأعداد بالصور والأفلام وطرق العرض بسهولة شديدة، وتسويقها بسرعة فائقة، أي التلاعب بخرائط التصدير الرمزي للأحداث الجارية في ساحات المعارك أو الأزمات عبر مهارات منها:

- الرصد.
- الانتقاء.
- الحجب.
- الإضافة.
- التكرار.
- إعادة الصياغة.
- التنوع في سياقات الضخ ووسائله.
- التناسب (الاقتران) مع العمليات الميدانية العسكرية.
- الرد على تصريحات الآخر بوثائق أو أسانيد حقيقية كانت أم مفتعلة.

- السياق التأريخي (الإرشيف).

وحرب الرموز والدعاية يراها الباحث على أنها (مجموعة من الأساليب الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية والنفسية المختلفة التي تتبعها دولة أو جهة تجاه طرف آخر، بغرض تقليل عوامل نجاح والعمل وكفاءته، وتحييد التأييد الداخلي أو كسبه، والعمل على تأصيل روح الهزيمة أو الإضعاف في معنويات العدو واستحالة استمرار المواجهة، وغالباً ما تكون بنحوٍ مخطط ومنظم، وتدريجي يتصاعد بحسب الرد الإعلامي أو العسكري أو المعلوماتي للعدو، ووسائل الاتصال بشقيها الإعلامي والشخصي تكون عصب التسويق لتلك الأساليب، باستخدام جملة من الرموز والأشكال والصناعات التقنية والجمالية والنفسية والثقافية لإحداث التأثير)، ويتجلى التأثير بالآتي:

١. التغيير في المعنويات التي تقود إلى استمرار المواجهة.

٢. التغيير في الاتجاهات نحو تقبل القيادات العسكرية والمدنية التي تقود الصراع .

٣. التغيير في اتجاهات طرف ازاء مشروعية الصراع، مما يوّلد تمرداً ام عدواً جديداً .

٤. التغيير في اعتقادات سابقة نحو ممكنات التضحية والمطاولة في الصراع وعدم ثباتها

٥. قد يشمل التغيير (الهروب، والتعاون مع العدو، والتمرد، وطلب الصلح، وعدم الانصياع إلى منظومة القوانين، والإضرار بالمال العام، والأمراض النفسية المتعلقة بالمواطنة).

الفصل الثاني

أولاً: استراتيجية الحرب النفسية والتسويق لتنظيم داعش:

لم تكن الاستراتيجية التي اتبعها ويتبعها تنظيم داعش بالجديدة أو المختلقة، كذلك لم تكن بمنأى عن الأخطاء الكبرى والصغرى، في التخطيط العملياتي لإدارة أزمات الحرب النفسية من جهة، وكسب الأنصار وتجنيدهم من جهة أخرى، لكن التنظيم استفاد كثيراً من تجارب القاعدة ومن متغيّرات سياسة المنطقة المتواترة، وحاول الإفادة من كل متغير بعناية فائقة ولاسيما (إيكولوجيا المناطق)[٩](*) وطبيعة اتجاهاتها، والفهم التفصيلي لأقطاب الصراعات التي يدخل فيها المثير الجديد، أو على مدى مستقبلي، وعموماً فإن التنظيم يمتلك فهماً (جيونفسي) مُحدّث لاتجاهات مناطق التمدد ومتطلباته (وهي المناطق الغربية بالتحديد) التي يراها أرضاً خصبة لأفكاره أو أفعاله، على الرغم من الاستهجان الجمعي والدولي، بما فيهم التيارات الأصولية المتشددة.

ففي الوقت الذي برز تنظيم داعش على (مخلفات القاعدة) وسطوتها الدولية التي ساعدت أحداث ١١ سبتمبر، والاستهدافات التي طالت مدن العراق، ومن ثم سوريا والمغرب العربي، ومن ثم استثمار تنظيم القاعدة (متغيّرات الشارع العربي) والأحداث التي خلخلت بعض الأنظمة الحاكمة، كما في تونس وليبيا واليمن، ومن ثم في سيناء مصر، قد يكون ذلك تحت مسميات مختلفة، أو ترميز ومطالب تكتيكية متباينة إلّا أن الهدف بمجمله واحد (هو التغيير الجذري لإقامة دولة أو خلافة) متشددة تتبع بحسب أقوال وشعارات التنظيم (المسار الإسلامي)،[١٠](**)شكلًا، وتلتهم ثروات المناطق وتحقق غايات ومآرب مختلفة ستُكشف بالتقادم.

وللحديث عن استخدام القاعدة للمنصة الإعلامية عبر الإنترنت والوسائط المتعددة يشير (تيموثي توماس) إلى أن بعد خروجها من أفغانستان لجأت القاعدة وحلفاؤها إلى الإنترنت هرباً من حالة التحفيز والهيجان الدولي ضدها، وبذلك تطورت مهارات استخدام الإعلام الرقمي لديها جراء الاعتمادية الام وشملت (استخدامات التمويل، والتجنيد، والتواصل، والتعبئة، والدعاية فضلاً عن نشر المعلومات وجمعها ومشاركتها مع المواقع الفتية أو الراديكالية)، فكان رجل القاعدة الأول (أبو أيوب المصري) يصدر أشرطة

٩. (*) إيكولوجيا المنطقة: أي التوافق مع شكل الطبيعة والبيئة الجغرافية للأفراد والتكوينات المحلية وثقافتها ولغتها وطقوسها اقتراناً بما تفرضه تلك الطبيعة من سلوك أو وقع تأريخي أو فكري، (الباحث).

١٠. (**) أغلب الخطب والأفلام والمواد التي يسوقها التنظيم تتوسم بالإطار الديني المرتبط بالجهاد والنصرة للمسلمين، وتستوحي خطابها المستقبلي ضمن إشاعة الأمل في إعادة تنظيم حياة المسلمين –بحسب مواد التسويق– ومن جملة المضمون الوعد بالجنة، والالتحاق بالخلفاء والشهداء، والرموز الدينية الأخرى، وتوّعد الآخرين من النصارى والشيعة –الروافض بحسب خطابهم– والمتعاونين مع الأجنبي والسنة المرابطين مع الحكومة، فضلاً عن التذكير بجهاد المسلمين في وقائع معروفة في التأريخ الإسلامي ضد الصليبين مثلاً، وتأتي تلك الترميزات كجزء من استراتيجيات (الكسب العاطفي والنفسي) ولاسيّما الخطاب الموجة للمسلمين في أوروبا والغرب، بالذكر على كلمات مثل (آن الأوان أن تصحوا، ومن هذا اليوم عليك أن تُغيّر، وانبرى يوم استقامتك، والتحق مع الركب قبل فوت الأوان).

فيديو قصيرة تمجد نشاط (الجهاديين في العراق)، واستمر هذا النشاط على الشبكة، حتى بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي، وتشمل مجموعة الوسائط المتعددة ومضمون الضخ الإلكتروني (التدريب على حرب العصابات ولقطات لضحايا على وشك القتل وشهادات من الانتحاريين، وأشرطة الفيديو التي كان ضمن تسجيلاتها القبض على رجل الأعمال الأمريكي (نيك بيرج) وذبحه في العراق.[١١](*) في تلك الأثناء كان موقع (jehad.net وAlneda.com) هي من المواقع الأم بالنسبة للتنظيم لكن استطاع (الأمريكي جون ميسنر) اختراقه بعد أن قام مشغلو الموقع بتحويل الخوادم إلى مواقع مختلفة وتحويل محتوياته، وتسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تسليم المتخصص في تلك المواقع البريطاني الجنسية (بابار أحمد) الذي هو من أنشأ وأشرف على تسهيل بناء تلك المواقع القوية المنيعة ومنها موقع (Azzam .com) [١٢](١).

إن الإشارة إلى بلورة التنظيم تختلف حينما نتحدث بالقيادات وصيغ المبايعة للظواهري أو غيره، لكن المؤكد هو أن ثمة حِراكاً حدث داخل تنظيم القاعدة نفسه أراد أن يخرج بشرنقة وقفزة وثعلبة سلوك جديد يختلف عن الأب –التنظيمات السلفية المتشددة السابقة ومنها التوحيد والجهاد ومن ثم القاعدة– الذي لم يستطع أن يجعل من المصالح الغربية –بحسبما قيل– ملعباً لأعماله العسكرية، وللمزيد من التهديد لمصالحهم وإرباك تطلعاتهم في المنطقة، وفي ظل التشظي الذي عاشته القاعدة بين اليمن ومصر وأفريقيا والعراق وسوريا، وبعض الخلايا النائمة في أوروبا، كان المطلب الجديد (تمرد وتجديد) ليس فقط على القيادات بقدر ما هو تمرد على (الأهداف والحريات الجهادية) التي لم تعد تكتفي بالأعمال العسكرية ضد هذا وذاك، بل أرادت أن تبني لها عش الدولة الإسلامية الموعودة، التي كانت تُوعد به الاتباع، من عرب وأجانب أو مناظرين، وفي إحدى تحذيراته يكشف البغدادي بالقول للظواهري في إحدى منشوراته: ''مع أني كنت بسيارة واحدة في ذات يوم مع الظواهري –إلّا أنه ضل الآن– فتنبه الظواهري وحذر من أنه سيخرج بكلمة يقول أنا الأقدم وأنتم تبعي وأنا أكبر منكم وو... سيخرج الظواهري بكلمه يقول أنا الأولى والأقدم والأكبر سناً والأجدر والأكفء ووو.. بالخلافة من البغدادي وسيتناسى حديث الرسول أن الخلافة في قريش[١٣](١)''.

كذلك فإن المتغيرات الدولية والإقليمية قد دُرّست بعناية فائقة من قبل التنظيم، حتى يمكن له أن يبدأ الظهور بتلك الحُلة وبذلك الشكل الترميزي الجديد، الذي لم ترَ البشرية مثله ولم تذكره كتب التأريخ بالقسوة والإجرام والدموية، الذي استعان ببعض الخطباء ورجال الدين المتشددين الذين –في الأغلب– ضمن لهم أدواراً مهمة وجديدة، فيما لو قامت دولة الخلافة الموعودة، وفعلاً قامت بعض الشخصيات

١١. (*) كان هذا الشريط يعد الظهور الأول لعمليات الذبح بالصورة، كما تبعه فلم (بول جونسون، وكيم سول إيل، ودانيال بيرل على الطريقة نفسها، وتحولت استراتيجية النشر لدى القاعدة لأشرطة الفيديو حتى تضمن عدم إجراء مونتاج أو قطع للمادة من قبل قناة الجزيرة.

١٢. (١) ينظر: منصور عبد الحكيم: داعش: مارد العصر الأخير، ط١، دمشق – القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥، ص: ٤٦–٤٧.

ينظر : (13.http://www.kurdname.org/2014/06/blog-post_30.htm l1

المعروفة والمؤثرة في أوساطها بتصديرها الدائم لخطاب العنف والكراهية في أوروبا، وبعض الدول العربية من التحرك على (ذوي الاستعدادات لدخول التنظيم) أو على الأقل ناصرته وباركته جهراً وإيحاءً في إقامة الدولة وإلغاء الحدود بين العراق وسوريا كبداية، ينظر ملحق (١ و٢).

صورة رقم ١: يبيّن أتباع التنظيم في أوروبا وهم في حالة تأييد وتسويق لفكرة دولة الخلافة بعدما ضمن لهم أدواراً مستقبلية.

صورة رقم ٢: يبين داعية الإرهاب الأول في بريطانيا (أنجم شونكن) وهو يحض الشباب على الالتحاق بداعش.

وهذا بالطبع جزء من استراتيجية الدعاية والبعد النفسي، الذي أراد التنظيم أن يؤديه كجزء من التسويق الفوري (رديكالية العلاقات العامة)[١٤](*) لكسب الاهتمام والحصول على أعلى معين من التناول

١٤. (*) راديكالية العلاقات العامة: هي فلسفة سياسية تؤكد الحاجة للبحث عن مظاهر الجور والظلم في المجتمع واجتثاثها، ومصدر كلمة الراديكالية (radicalism) وتعني الجذر أو الأصل، فالراديكاليون يبحثون عما يعدونه جذور الأخطاء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع ويطالبون بالتغييرات الفورية لإزالتها ويتوسلون بسبل شتى وفي الأغلب يأخذون التثوير وسرعة رد الفعل والاضطراب والفوضى وعدم النظام وتكثيف الشغب والكراهية لتحيق غاية قريبة أو بعيدة، وفي الآونة الأخيرة امتدت راديكالية الدعاية وكسب الأنصار إلى إحداث خروجاً عن المألوف من باب القتل والإرهاب والفوضى واستخدام الدم كسلاح للحصول على الغايات.

الإعلامي والرعاية الدولية في دراسته، أو التمعن بمخرجات ما يعمل.

إن تلك الأحلام والتحركات الإجرائية والميدانية لم تأتِ ولم تُستمكن من فراغ أو من دون مناصرين أو مصفقين، فقد كانت هناك دول ومخابرات وأشخاص، يدفعون التنظيم إلى التمدد وتحقيق المبتغى، حين بعد نموه في سوريا، ومن ثم العراق ليكون مرتعاً وبؤرة كبرى، ليس فقط لتجمع التشدد في بقعة رسمية محددة، بل والضخ به إلى أحلام بعيدة عن طريق الدعم اللوجستي والمعلوماتي، ومباركات تأتي من باب إعلامي والأخرى دبلوماسي والأخرى تسليحي، بطرق التهويل الإعلامي المعروفة في التغطية أم من باب التناقل الخبري، وهو بذلك أصبح جزءاً من التوظيف لاستعراض قوى التنظيم وإطلاقه بحجم وهالة خدمته كثيراً في كسب الأنصار وفي تشويق المتلقي عما يجري؛ لأن التهويل وإلصاق الأعمال الكبرى يعد سوقاً إعلامياً رائجاً وقابلاً للتلقي والنقل المتعدد؛ وبالتالي فإن التنظيم على تلك الشاكلة ليس قائماً بذاته، وليس له مقصدية محددة، وليس له هدف محدد يمكن أن يقفل به ما يجري من أفعال أو جُرعات لاستباحة أماكن أو تكفير جهة أو طائفة أو شخصية، إنما هو مشروع قائم على رسم خارطة صراع وخبث وتغيير سريعة ومستقبلية سيتم تناولها في سياق قادم [١٥(*)].

صورة رقم ٣: تبين فضائية (RT) الروسية في تقرير للإندبندنت البريطانية وهي تعرض مواصفات التنظيم.

إن الصورة رقم (٣) مقطعة من تقرير في إحدى الفضائيات المناوئة لداعش، مصدرها صحيفة بريطانية (الإندبندنت) لكن في ثنايا المضمون يتبين استعراض قوته العسكرية ودرجات ضبطه الميداني، والصورة الأخرى تتعلق بمدى انضمام أفراد من المجتمعات الأوروبية إلى التنظيم بالنحوِ الذي يعزز مكانته،

١٥. (*) ذكر موظف سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكي إدوارد سنودن إن البغدادي وتنظيم داعش هو صنيعة ثلاث دول هي بريطانيا وأمريكا واسرائيل، وبحسب سنودن فإن الوكالة وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية ومعهد المهمات في الموساد الإسرائيلي، مهدت لظهور تنظيم ''داعش''، من خلال تنفيذ خطة بريطانية قديمة، تعرف (بعش الدبابير) حيث أطلقت هذه العملية على تجنيد البغدادي وتنظيمه وتشمل الخطة استقطاب جميع المتشددين والمتطرفين لهذا التنظيم، ينظر: http://www.kulalakhbar-iq.com/index.php?option=com_content&view=article&id

ويعطي رسالة لصالح مخطط الدعاية (مجانية) لتفاصيل يريد لها أن تنتشر عبر الفضاء، وإلى المتلقي العربي والإسلامي.

صورة رقم (٤): انظر خلف مذيعة التقرير صورة لدبابة (إبرامز الأمريكية) لدى داعش وعليها رمز التنظيم.

صورة رقم (٥): تبيّن عدد التغريدات المؤيدة للتنظيم وبحسب مصدر الدولة تقرير نشر على قناة (LBC).

وروجت الصحف الأمريكية والبريطانية حول ما تحدث به ''هارالد دورنبوس'' صحفي أمريكي ''عن الوثائق التي وجدت في حاسب آلي محمول خاص (بجهادي) من داعش التي تثبت أن داعش تسعى للحصول على أسلحة بيولوجية، وبدأ الأمر بطالب تونسي يدرس الكيمياء سافر للقتال مع داعش، ووجدت هذه الوثائق والملفات التي تنبأ عن رغبة داعش في إنتاج هذه النوعية من الأسلحة الفتاكة في حاسبه المحمول الذي فقده في إحدى المعارك، مشيراً الى أن الملفات تحوي أيضاً على طرق للهروب من المطارات، وصنع المتفجرات والأسلحة وغيرها من الوسائل التي يريد هذا التنظيم الإرهابي اتباعها من أجل تدمير العالم''.[١٦](١)

ثانياً: استراتيجيات التسويق الرمزي لتنظيم داعش:

تلك المهمة وذلك الشطر الهائل من المتغير الدولي الجديد، كان لا بد أن يسير على وفق استراتيجيات إعلامية ونفسية ودعائية تسبق عمليات التمدد على الأرض، وأن يتناغم مع مناطق (ستكون مناطق نفوذ) مستقبلية، فالذراع الإعلامي والتسويق الديني والتلاعب النفسي كان يسير على وفق جملة من المساند والآليات والتخوم الرمزية والسلوكية، نرى منها ما هو دولي والآخر إقليمي ومن ثم محلي (بيئة مناطق الاستباحة) الغربية منها تحديداً، وقد لجأ الداعية في داعش إلى استخدام الأدوات المعقدة كافة (الرقمية منها والصورية) مروراً بالتقليدية كأدوات الاتصال الشخصي لإبراز دور العاطفة والحماس والفورية في التغيير، وعلى الافتراض أن داعش كتنظيم افتقر إلى الفضائيات في التأثير، وإلى التقبل الدولي وحفر صورة نمطية لدى الرأي العام الدولي على أنه تنظيم غير مقبول وغير سوي، إلّا أنه أجرى تطويعاً منقطعَ النظير في استخدام الاتصال والإعلام الرقمي الإلكتروني لغزو العقول

١٦. (١) ينظر: منار مجدي: صحفي أمريكي (داعش) تسعى لامتلاك أسلحة بايلوجية تدمر بها العالم، ترجمة: وحدة الرصد الأجنبي: موقع شبكة الإعلام العربية، الأحد ١٤ أغسطس / ٢٠١٤.

وكسب الأنصار في أرضه الموعودة، وبلغات مختلفة كان أساسها البعد الديني، والإجماع على أعداء مشتركين منهم (أمريكا إعلامياً والشيعة والأديان الأخرى إعلاميا وإجرائياً) وكان لا بدَّ من صناعة مضمون وأدوات من الممكن أن تقارع أو تصمد أمام الكم الهائل من الفضائيات التي ترفض تلك الدعوة وتلك الدولة، ومن ثم كان الاستخدام لتلك الأدوات يتمثل بتنوع المضمون وتكراره وإشباعه بضربات من الاستمالات العاطفية والدينية والجمالية من قبيل الأناشيد، والموسيقى، وتصدير الصور، والارتباط (الدمج)[١٧(*)]، وصولًا إلى انتقاء الصور والكلمات والشعارات والمقاطع التأريخية، واختيار الأصوات والوقائع الأخرى التي تعد مأثورة لدى العرب والمسلمين، ونستطيع أن نحدد ما أمكن بتلك الاستراتيجيات على وفق الآتي:

١- المتغير الدولي والإقليمي:

كانت أمريكا وهي التي أعانت التيارات المتشددة على النمو والتمدد وتعدد الأطماع من خلال (الخرس الإعلامي والاستخباري)[١٨(*)] الذي تعاملت به إبان الفترة الجنينية، فداعش لوّحت أكثر من مرة على أنها ستكون القوى الضاربة لأمريكا في المنطقة، وأنها ستُلقن الغرب درساً في الاضطراب الدولي،

---

١٧. (*) هنا يأتي التساؤل دمج الشخصية أم الفعل مع الشخصية؟ فعل أم واقعة؟ إيجابية أم سلبية؟ تاريخية أم حديثة؟ وذلك لربط ذهنية المتلقي من تعظيم أو تبجيل لتلك الشخصية بناء ليس على وقعها الحالي بل ما ارتبطت به من في المادة المسوقة من فعل أو حديث أو شخصية أو قول مأثور (كما جرى تسويق فلم مقارنة البغدادي –زعيم التنظيم – مع بعض الحكام العرب) (الباحث).

١٨. (*) في الوقت الذي دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق إلى التحذير من أعمال القاعدة المفترضة وعادة ما تقوم التحركات الأمريكية على أساس طبيعة الأجواء في مناطق الاضطراب لإشاعة مفهوم إعادة الترتيب (وهو ما عرف في الأدبيات السياسية (بالفوضى الخلاقة) التي تعني رسم خارطة جديدة، خططت لها مراكز الأبحاث، وخبراء السياسة الأمريكية لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، من خلال خلق حالات إشغال متعددة تؤدي إلى الفوضى، في العلاقة بين الشارع وأنظمة الحكم السائدة، أو المتغيرة تؤدي إلى التناحر والفرقة والتقسيم الدائم، لعزل أوضاع الدول النشطة وإرباكها وإضعافها؛ حتى يمكن الاعتماد على الحلول الأميركة في القضاء عليها، وهو مصطلح مرادف للشرق الأوسط الكبير لكنه أعتى وقعاً وأكثر شمولاً مما يظن البعض .

إبان عيد الفطر الماضي (٢٠١٣) أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن بعض السفارات والقنصليات الأميركية التي أغلقت في الشرق الأوسط سيستمر إغلاقها حتى العاشر من الشهر الحالي بدافع الحذر، وليس بسبب تهديدات جديدة، وسيعاد فتح بعثات دبلوماسية أخرى اليوم، فيما تحدث مسؤولون أميركيون عن تهديدات غير مسبوقة من تنظيم القاعدة، ضد المصالح الأميركية، وقالت الوزارة إن البعثات الدبلوماسية في كل من دكا والجزائر ونواكشوط وكابل وهرات ومزار الشريف وبغداد والبصرة وأربيل ستفتح أبوابها اليوم الاثنين، أما البعثات الدبلوماسية في أبو ظبي وعمان والقاهرة والرياض والظهران وجدة والدوحة ودبي والكويت والمنامة ومسقط وصنعاء وطرابلس والخرطوم وجيبوتي فستظل مغلقة حتى يوم السبت، وكذلك الحال في العواصم الأفريقية أنتاناريفو وبوجمبورا وكيجالي وبورت لويس.

وأضافت وزارة الخارجية أن عملية تمديد فترة الإغلاق تأتي أيضاً تماشياً مع العرف المحلي، خلال الاحتفالات بعيد الفطر التي سبق أن خطط لها قبل التحذيرات ''الإرهابية''، كما أكد مسؤولون أن هذه الخطوة لم تصدر نتيجة لوجود ''تيار تهديد جديد'' بل تعد دليلاً على ''الحذر''. المصدر (الوكالات والمواقع الخبرية) في ٢٠١٣/٨/٧.

لكن الجميع بما فيهم الاتحاد الأوروبي، لم يكن مبالياً بما يحدث في الأراضي السورية من تطور على مستوى صناعة القوى المتشددة، وتفريخها ونمو حاضناتها في المنطقة.

ومن ذلك الابتعاد وعدم المبالاة استفاد تنظيم داعش كثيراً وترجم ذلك التناسي على أنه (ضوء أخضر) للمزيد من كسب الأنصار، ومن ثم التمهيد لإعلان الدولة، ويميل كثير من المحللين –ومنهم الباحث– على أن داعش صنيعة أمريكية بالنيابة (وتربية جيوسياسية عن بُعد)؛ لإعادة خارطة طريق جديد للمنطقة (وكان الاسترخاء عن ضرب أو ملاحقة داعش منذ تمدده في سوريا، ومن ثم العراق –وكان بعلم الاستخبارات الأمريكية– من دون أي إشارة أو تهديد أو استنفار؛ لذا فقد تتصاعد التهم وتصح الفروض على أنه كذلك، وعلى إثر الكسل أو العمل الإرادي (هناك استطلاع أجرته شبكة CNN الإخبارية ومركز بيو للأبحاث، أظهر أن الناس لا يعتقدون بأنه يستطيع إنجاز الأمور أو يدير الحكومة بنحوٍ فعال، وقالت الصحيفة «إن الجمهوريين انتقدوا أوباما لسنوات؛ لأن تصرفاته تقوم على رد الفعل وليس الفعل الاستباقي ولاسيما مع داعش، وغالباً ما يرتكز أسلوبه إلى (القيادة من الخلف).[١٩](١)

وتظهر مجلة دابق الإلكترونية[٢٠](*) لتنظيم داعش عشرات الأفلام التي تُظهر إخفاق أوباما في قهر التنظيم، بل أن محاولة قهرة يعد قوة، وحاول التنظيم أن يضع في حسابه وحسابات أخرى تحليلات القادة الأمريكان، وتساؤلات وسائل الإعلام الامريكية حول مصير التنظيم وتمدده، بل قامت بانتقاء العديد من التصريحات للقادة العسكريين لوسائل الإعلام على أن (تنظيم داعش) إحدى أهم المشكلات التي تستنفر القوات الأمريكية، تلك الرمزية وتلك الانتقائية جلبت الآلاف من المقاتلين المعجبين بتخطيط التنظيم على أنه قاهر أمريكا، أو على الأقل يُعمَلُ لها حساب ويصيبها بالترقب، لكن تلك التصريحات وهذا الإطراء يخلو تماماً من اختلاس التنظيم للعين والرقابة الأمريكية، في الوقت الذي اعتاد العالم على أن مثل تلك التيارات والأفكار تُرصد بدقة من قبل الاستخبارات الأمريكية وأجهزتها الممتدة في أرجاء المعمورة، واعتاد العالم أيضاً على أن تكون لدى تلك الأجهزة مجسات المخاطر المحتملة، واستراتيجيات

١٩(١) طارق العليان: واشنطن بوست: أوباما أساء التعبير عن استراتيجية أمريكا تجاه داعش استق في ٢٠١٤/١٠/١٠: http://www.24.ae/article/101270

٢٠. (*) دابق اسم منطقة في سورية / بحسب الآثار والمرويات القديمة منطقة ستقوم بها الحرب الفاصلة بين الروم والمسلمين، وقد نشأ فيها آخر خليفة من المسلمين في القرن السادس عشر –بحسب مروياتهم– ينتصر فيها المسلمون، ويظهر هذا الترميز على أن الجماعة المنتصرة هم (داعش) وتعد إحدى التسميات الغريبة والذكية للارتباط بالماضي المنتصر، وكجزء من استمالات التنظيم للشبان المسلمين، وتصدر مجلة إلكترونية بالإنجليزية بهذا الاسم تعد من أكثر المجلات رواجاً للتعرُّف على التنظيم من قبل وسائل الإعلام .

التحســس [٢١(*)]، مما يجعله يتطور أو يتنامى أو يتحــول إلى عنصر يطيح بما يرسمه المخطط الأمريكي، لكــن الأمر المتعلق بنمو تلك الجماعات ونُصرتهــا في أحيان كثيرة من قبل تلك الأجهزة تحت فحوى (إســقاط نظام بشــار الأســد)، راحت أمريكا وعدة دول تدعم تلك الجماعات المتشددة، بمغذيات مختلفة بالمال والسلاح والتدريب والحشد الدولي، والإعلام والدعاية والتسهيل، وغض النظر عما يتحول إلى براكين من الغضب، تجاه الحياة المدنية والمعاصرة لســوريا، ودول المنطقة، التي هي أصلاً بحاجة إلى تقليم من الإرهاب. وعلى خطى مخلفات القاعدة ومتغيرات الشارع العربي التي كانت القوى الإسلامية المتشددة والمغازلة للقاعدة في سداد الحُكم، أو القريبة منه بدا المد على أنه (الحل الجديد لمشاكل العرب والمسلمين لحياة جديدة ضد الدكتاتورية والعسكرة والفساد بحسب شعارات تلك التيارات ومنها حزب الإخوان المسلمين والنور في مصر والتيارات السلفية في تونس وليبيا واليمن).

وتشير نواظم المشهد الحالي إلى أن البيئة الأخصب لصناعة العنف وتنوع دفعاته كانت في سوريا، من خلال المشروع الأمريكي الدولي –دعم المقاومة والجيش الحر– وكان سيناريو تعظيم أمر الجماعات المسلحة تلك خطأً فادحاً ارتكبته واشنطن وحليفاتها، وإن كان (ضمنياً) تحت مسمى (الحرب بالنيابة)؛ وذلك للضغط على إيران وحزب الله وسوريا والحكومة في العراق، التي بدت –إلى حد قريب– تقترب في مصالحها تجاه روسيا[٢٢(*)] والمراد هو (تقويض المد الروسي – الإيراني) من خلال خلق مناطق فوضى ضاغطة على الأصدقاء والأتباع لإيران وروسيا والصين وقوى الممانعة، وكانت المباركة عربية بامتياز، بعدما رفعت السعودية وقطر وتركيا يافطة التأييد الإعلامي والمالي واللوجستي، لاستكبار تلك الجماعات

٢١. (*) ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، أن مسؤولي الولايات المتحدة على خلاف مع الخبراء، بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، المعروف بـ «داعش»، وأوضحت الصحيفة أن لهجة الإدارة الأمريكية تجاه داعش تصاعدت بقوة في أعقاب نشر الفيديو الخاص بجريمة ذبح الصحفي الأمريكي «جيمس فولي» ومن قبلها السيطرة على مساحات واسعة من العراق، قائلة إن الخطر الذي تشكله الجماعة الإرهابية للولايات المتحدة بات أكثر تحديداً، وفي المقابل قال بعض المسؤولين وخبراء الإرهاب: إن أوصاف الإدارة الأمريكية وعباراتها تضخم من قدرة التنظيم الإرهابي على مهاجمة الولايات المتحدة مصالحها في الخارج، وفي الصدد نفسه أشار مسؤولون أمريكيون إلى احتمال أن يؤدي استمرار وجود بعض الثغرات في المعلومات المخابراتية إلى إعاقة أي هجوم أمريكي في سوريا ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو عدم القدرة على الاعتماد على أساطيل الطائرات المسلحة والموجهة من دون طيار، التي سبق أن استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضد الشبكات الإرهابية في أماكن أخرى... وأضاف المسؤولون أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وسعت أيضاً من شبكة مخبريها داخل سوريا على نحو كبير، من خلال توظيف المقاتلين المتمردين، الذين تم تدريبهم وتجهيزهم في قواعد سرية للوكالة في الأردن على مدى العامين الفائتين، ولفتت الصحيفة –في ختام تقريرها– إلى أن مسؤولين عسكريين ومخابراتيين أمريكيين رفيعي المستوى تحدثوا إليها بشأن هذه العمليات الحساسة شريطة عدم الكشف عن هويتهم، وقالوا إن وكالات التخابر الأمريكية لم تجمع بعد القدرات المطلوبة لاستهداف قادة داعش وتوفير معلومات استخبارية يمكن الاعتماد عليها بما فيه الكفاية لمواصلة حملة من الضربات الجوية على هذا التنظيم الذي ذبح الصحفي الأمريكي جيمس فولي..ينظر الموقع:
http://www.shabiba.com/News/Article-54118.aspx#ixzz3FplEqiUw.

٢٢. (*) من خلال صفقات التسليح المعروفة وزيارة السيد المالكي لروسيا، التي تم إجهاضها من قبل الولايات المتحدة وأطراف عربية.

واتساعها ودفقها إلى مناطق أخرى، لتشمل العراق ولبنان والأردن ومصر وليبيا والسعودية وبعض دول أوروبا وأمريكا كخلايا نائمة، وهذه الخلايا –كما ترى– من الضرورة لها تفجير الأوضاع الطائفية فيها لضمان بقاء الأدوار التي تؤديها تلك الدول، كثالوث وراعي (للتيارات السنية) ومدافع افتراضي عن مصالحها.

هكذا كان الجو العام والأكثر تفصيلاً مهيئاً ومعبّأً لنمو القاعدة كمدافع جديد، عن مصالح وقوى ورغبات ومتغيرات جديدة على وقع التغيير، الذي عصف بالمنطقة وأرادته المصالح أن يكون مرحلياً (نمو تيارات– تشكيل حواضن– تمدد القاعدة– التحول إلى أكثر رديكالية وعنف وتحريك ميداني وفوضى وانتشار وصناعة البؤر والدويلات (المسماة إسلامية) ومن ثم نمو داعش وتكوين دولة الخلافة الافتراضية، ثم الفعلية لتكون مرتعاً دائماً وعائماً للاضطراب في المنطقة ودول التغيير العربية[٢٣](*).

٢٣. (*) بعد تفجير أزمة سوريا المفتعلة (٢٠١١) استأذن أبو محمد الجولاني قائد فصيل تنظيم جبهة النصرة، الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في سوريا للذهاب إلى سوريا من أجل مقاتلة النظام السوري، وبدأ مشواره (الميداني مع ٦ سوريين) وأنشاؤا تنظيم جبهة النصرة لأهل الشام، وفي ٩ نيسان ٢٠١٣ أقدم أبو بكر البغدادي على حل تنظيم جبهة النصرة وقيام الدولة الإسلامية في العراق والشام. سبقهما في ذلك الأردني أبو مصعب الزرقاوي الذي ذهب إلى العراق بعد إطلاق السلطات الأردنية سراحه من السجن عام (٢٠٠٤) وأسس جماعة التوحيد والجهاد، ومن ثم بايع زعيم تنظيم القاعدة السابق (أسامة بن لادن) ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ثم تطور الأمر عام (٢٠٠٦) حينما أعلن الزرقاوي على الملأ في شريط فديو مصور عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين، بزعامة عبد الله رشيد البغدادي، وبعد مقتل الزرقاوي في الشهر نفسه جرى انتخاب (أبي حمزة المهاجر) زعيماً لتنظيم القاعدة، وفي نهاية السنة تم تشكيل دولة العراق الإسلامية بزعامة أبي عمر البغدادي الذي قتلته الطائرات الأمريكية مع ابنه في الاثنين الموافق ١٩/ ٤/ ٢٠١٠ في منطقة الثرثار، وبعد ١٠ أيام انعقد مجلس شورى المجاهدين وتم اختيار أبي بكر البغدادي خليفه له والناصر لدين الله سليمان وزيراً للحرب، وأعلنت الولايات المتحدة أن هذا التنظيم إرهابي، وفي ٩ نيسان ظهر تسجيل صوتي لأبي بكر البغدادي أعلن فيه أن جبهة النصرة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وقد أعلن أيضاً عن إلغاء اسم النصرة ودولة العراق تحت مسمى واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). بوابة العراق الإخبارية.للمزيد ينظر
http://www.aliraq.info.p=109466

شكل ٦ يبين صور الدعم السعودي التركي القطري لداعش.

ملحق ٧ يبين الدعم التركي لتنظيم داعش وتبين محال بيع الملابس واللوازم العسكرية والهدايا والملابس التي تحمل علامة تنظيم داعش (ISIS) التي جعلت من تركيا المصدر والمستهلك الأول لتلك البضاعة.

٢-المتغير المحلي:

في ظل المراوحة السياسة والازمات المختلفة التي كانت تعصف بالعراق سواءٌ على مستوى إمكاناته في ردع الأرهاب اليومي، أمْ على مستوى الخدمات، وإقامة متطلبات حياة كريمة للعراقيين، جعلت القاعدة قبل ذلك من العراق بكل مدنه مسرحاً دموياً يومياً، وكان الفشل في بناء منظومة سياسية منتجة أهم ما جعل القاعدة ومن ثم (داعش) بأن يصنعان لهما بوصلة لرحلتهما الجديدة، تحت مسمى (داعش الجديد) مع المران والتشجيع من قبل أطراف عربية ودولية في تسهيل مهمة هذا التنظيم في اختراق العراقيين وأراضيهم تحت مسمى (الجهاد)، وكان سقوط الموصل في ١٠/ ٦/ ٢٠١٤ قد أحدث خللاً كبيراً في منظومة المواجهة بين القوات الأمنية والإرهاب بنحوٍ عام (وداعش) بنحو خاص؛ مما جعل الأخير ينضوي في ظل مساحات وآفاق متعددة في تصدير حربه النفسية وإدارته في صناعة الرموز وعولمتها، وفي الأغلب كانت تقترن بأسلوب الدعاية الأمريكي في بعض مفاصلة الذي يركز على المفاتيح الآتية:

١- الترميز، ٢- الفورية، ٣- الإثارة، ٤ - استخدام التأريخ والأسطورة، ٥- التشبيك، ٦- تصدير النمط، ٧- خلط الأوراق، ٨- استخدام بالونات الاختبار، ١٠- التنوع في ضخ الرموز ١١- الاختراق-نقد النظام، ١٢- تمجيد المؤسسات-الاحتكار، ١٣- صناعة الاتجاهات والميول على الأساس الديني، ١٤- بناء الحملات، ١٥- بناء الشعارات.

وبالطبع إن كل مرتكز أو آلية يختلف في التركيز من حين لآخر، لكن أدبيات وسممعبصريات التنظيم ينتج ويفصح عن التركيز على -بحسب الترتيب- (الفورية، واستخدام التأريخ، وتصدير النمط، ونقد النظام، والترميز الديني للمواجهة، والانتقاء، والإفادة بالرصد، والمونتاج...).

أما الاليات التي اتبعها التنظيم في حربه الرمزية وإدارته النفسية فنوردها بالآتي:

١– البعد الديني: كان المتغير الأكثر استخداماً في صناعة الرمز الدعائي للتنظيم (على مستوى الخطاب والمؤلفات والاناشيد وأساليب الإقناع، وكان التنظيم قد أفاد وعزز كثيراً من مخلفات رموز القاعدة من شخصيات، أو فتاوى تجيز الأعمال الإجرامية، والفتك اليومي واستخدام القوة المفرطة، تحت فتاوى الإسلام والفتح الجديد لإقامة دولة، ومن المسُّلم به عند النظر إلى مناطق الاستباحة (الموصل ومجاوراتها) نرى أن التبشير (بدولة الإسلام العادلة والمطبقة للشريعة) دعوة لا مناص عنها ولا اعتراض، سواءٌ أكان ذلك تلوّيحاً بالقوة والقتل أم بالإقناع أم العاطفة أم الهوس التحشيدي، وكان التنظيم يعلم إلى من يتوجه، وكيف؟ ومتى؟ بالنحو الذي استطاع فيه أن يمدد نفوذه ويكسب تعاطف الكثيرين معه، من دول مجاورة إسلامية أو من دول أجنبية منطلقاً من الآتي:

١. فكرة الجهاد الموعودة.

٢. إقامة دولة لا حدود لها وغير مميزة بأي عرق أو لون.

٣. قوية وقابلة سريعاً للإقامة.

٤. حان وقت التوبة والجهاد في سبيل الله ورسوله وحان وقت نصرة الإسلام.

٥. لا تفصلها حدود أو موانع أو صعوبات في الوصول والانضمام.

٦. الأعداء مختلفون وكُثر، واستطعنا قهرهم وإقامة دولة من الافتراضية إلى الحقيقة.

وغيرها من المضامين، وكان الضخ الإعلامي والدعائي يسير على قدم وساق لتلك الثيمات الرئيسة.

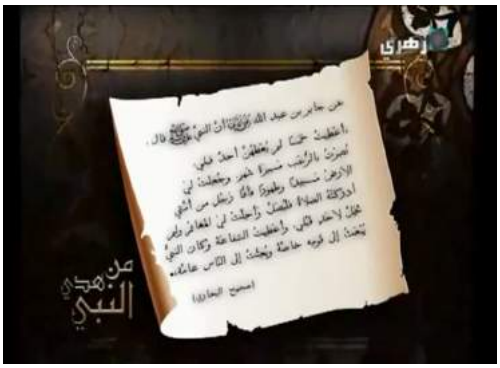

ملحق ٨ أنموذج للنصوص والتفسيرات الدينية التي يستند إليها التنظيم في تبرير الرعب والتوحش.

٢- استخدام الرايات والأعلام[٢٤](*):

استخدم تنظيم داعش رمزية دينية لرايته المعروفة والموشحة بالسواد (وكتابة لا إله الَّا الله) وهي مستوحاة بحسب قولهم من دولة الخلافة النبوية، وتم توشيحها بالكتابة البيضاء، وهي كجزء من الارتباط النفسي بالماضي، وقد استخدمها التنظيم بكثرة ليس فقط في ساحات المعارك والبنايات والدور، إنما حتى على الأسلحة والأدوية ومستلزمات التموين والمدارس والحمل الشخصي وهي جزء من تقنيات (الغرس)

٢٤. الراية: هي العلم الذي يرفع للدلالة على من يقف تحته من أنصار أو جنود أو جيوش أو راية الجماعة أو الدولة؛ فهي إشارة إلى كل هؤلاء، ومن علامات الساعة الصغرى ظهور رايات عدة سود وصفر وتلك دلالة على وجود حروب طائفية في الوطن العربي ولاسيما العراق والشام، لكن أحاديث الرايات الصفر لا تصح كما ذكر أهل العلم، والأحاديث عن أصحاب الرايات السود كثيرة منها الصحيح ومنها الضعيف، وفي مجملها يعضد بعضها بعضاً، وكلها تشير إلى مكان أصحاب الرايات وهدفهم،كما ذكر وأنها آخر الزمان وليست التي رفعها العباسيون حين خرجوا على خلافة الأمويين، وكان يقود تلك الرايات أبو مسلم الخراساني؛ وبالتالي فرايات تنظيم داعش وان كانت سوداً إلا أنها ليست تلك الرايات المذكورة في تلك الأحاديث، فرايات داعش قادمة من ناحية الشام وهي جهة الغرب، وأن هناك الكثير من المفارقات في هذا الموضوع، ونعتقد أن التنظيم وقبله القاعدة قد درسا بعناية موضوع الراية، والشكل وإطلاق الشعر، وبعض الأوصاف التي يمكن أن تتطابق بشكل ما مع ما تردد من أحاديث أو أقوال حول الرايات السود وغيرها، بما يضمن الارتفاع بالارتباط برؤية الماضي والسير بما جاءت به التنبؤات والأحاديث؛ حتى يضمن التنظيم مزيداً من الارتفاع في التصديق على أن قيام الدولة والراية والأشكال التي تناولتها تلك الأحاديث. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر تفصيلاً في: منصور عبد الحكيم: مارد العصر الأخير: داعش السفياني والرايات السود، ط١(دمشق- القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٥) ص: ٩-٢٨.

لدى المتلقي أو المتابع، وبالنحو الذي أصبح الرمز المعبر (المخيف) لدى المناطق المستباحة في سوريا والعراق، والمعبّر عن هوية (التنظيم) في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والسمعبصريات المسوقة عبر الفيس بوك والتويتر والصور والمنشورات.

ملحق ٩ التنظيم يتوشح بالعلامات الدينية لكسب الأتباع، فهو الطريق غير المنطقي (الإقناعي) الأسرع للعاطفة.

٣- استخدام تقنيات (السمعبصريات):

استطاع التنظيم أن يسوق الكثير من شعاراته وأدبياته بل وحتى عملياته ضد القوات الأمنية بالصور الفلمية عبر اليوتيوب والوسائط الفلمية، فهذه الوسائط تعد الأولى في اعتماداته في التسويق، ويتم تصديرها كجزء من الدعاية ورفع المعنويات، وتسجيل الانتصارات والتقدم على الأرض، وللتنظيم عدة منافذ للتسويق منها من ملكية التنظيم، والآخر مساند ومجند بالكامل لخدمته سواءٌ أكانت مؤسسات عربية أم أجنبية نورد منها:

أ.مجلة دابق: وهي المجلة الإلكترونية الأهم لدى التنظيم، من المفترض أن تصدر شهرياً لكنها تصدر بنحوٍ غير دوري بحسب أنشطة التنظيم، وتطبع باللغة الإنجليزية، ثم أصبحت لها نسخة بالفرنسية والروسية، وهي تخاطب الشباب في العالم الغربي لتصبح ذراعاً أساسياً للتجنيد لصالح التنظيم، ودابق اسم منطقة في سورية إذْ إن هذه المنطقة ستقوم بها الحرب الفاصلة بين الروم والمسلمين، ونشأ فيها آخر خليفة من المسلمين في القرن السادس عشر -بحسب مروياتهم- ينتصر فيها المسلمون، ويظهر هذا الترميز على أن الجماعة المنتصرة هم (داعش) وتعد إحدى التسميات الغريبة والذكية للارتباط بالماضي، وكجزء من

استمالات التنظيم للشبان المسلمين، وتصدر مجلة إلكترونية بالإنجليزية بهذا الاسم تعد من أكثر المجلات رواجا للتعرُّف على التنظيم من قبل وسائل الإعلام.

شكل ١٠يبين مجموعة من أعداد مجلة دابق التي يصدرها التنظيم وتعد إحدى أهم قنواته الإعلامية للغرب

ب– مؤسسة الاعتصام والمواقع المناصرة: موقع إلكتروني تابع للتنظيم يقوم بنشر الإصدارات الجديدة والبيانات والمقاطع الصوتية من أناشيد أو خطب أو تعليمات، ويقع في ٧ مفاتيح أغلبها فارغ ما عدا ما يتعلق بالتقارير المصورة، والمواقع الإعلامية المساندة التي كانت بحسب الموقع كالآتي: (مؤسسة البتار، سرية الملحمة، ترجمان الأساورتي ،الخلافة، عبوة لاصقة، صناعة الرجال، فضائح العلمانية، العزم للإنتاج الاعلامي)، فضلاً عن المؤسسات الكبرى التي يملكها التنظيم منها الفرقان، والأجناد، والحياة للإعلام التي تتولى إصدار مجلة دابق.

ج– إذاعة البيان: تبُثُ بالأمواج القصيرة والمتوسطة وعبر الإنترنت في الموصل العراقية، ولها أبراج تقوية في الرقة بسوريا.

د–مؤسسة الوغى: تقوم بإصدار الأناشيد والصور المرئية والفوتو للتنظيم.

و– مجلة البلاغ : التي يصدرها داعش –بحسب المصدر– (فرسان البلاغ) وهي نشرة توجيهية إلى أفراد التنظيم.

شكل ١١يبين أحد الإصدارات التي تغطي العمليات العسكرية في العراق وسوريا وهي كجزء من رفع المعنويات لأفراد التنظيم.

د–التواصل الاجتماعي: وهي أهم الأذرع التي يتواصل بها التنظيم وينقل دعايته وطريقته في كسب الأنصار، فضلاً عن النشر الانتقائي عبر اليوتيوب والتويتر وبقية الوسائط التي تستحدثها تكنولوجيا الاتصال وبلغات متعددة.

هـ–اللغات الأجنبية: يقوم التنظيم بالتوجه والتركيز على شبان الدول الإسلامية غير العربية وأوروبا بلغاتهم الأم كالروسية والأذرية والشيشانية، فضلاً عن اللغة الأجنبية الرئيسة الإنجليزية والفرنسية، ويقوم أخيراً بعمل الأناشيد والخطب وتحويلها إلى تلك اللغات ومنها على سبيل المثال: (نشيد صليل الصوارم) الذي يستخدمه التنظيم بنحوٍ دائم حتى في الأعراس والمناسبات، وكأنه يكاد يكون نشيده التعريفي لأبناء التنظيم[٢٥(*)]، وهو يشمل اخبار الولايات وتقاريرها.

٢٥. (*) قام التنظيم بعمل هذا النشيد الذي يظهر أنه مرغوب من أعضائه بتشكيل إنتاجه وتوليف الكلمات والموسيقي بأنواع مختلفة ومن كلمات هذا النشيد: (صليل الصوارم، نشيد الأباة .....ودرب القتال طريق الحياة ....وكتيم صمت، جميل صداه ....ما بين اقتحام بأيدي الطغاة. ومن الأناشيد التي يضعها التنظيم في مواقعه (هذا عمر، كسر الحدود، عزم الأباة، شفاء الصدور، هو سماكم المسلمون....) وتلك الأناشيد لها كلمات طائفية تحدد العداء للآخر وتثير القتل والفناء لكل من لا تستهويه (دولة الخلافة) بحسب معتقدهم، ينظر : مواقع التنظيم الإلكترونية (تحليل الباحث بعد المسح).

و–القنوات والمواقع والوكالات الساندة: من خلال المسح الذي أجراه الباحث على بوابات معطيات التنظيم ومسح مصادر تمويله الإخباري والصوري وجدنا الآتي:

- أن التنظيم لديه قابلية هائلة للرصد على الفضائيات والمواقع العربية والأجنبية، ويقوم باقتطاع أجزاء من الأحاديث أو الأخبار أو التقارير، ومن ثم يضع عليها (لوكو) التنظيم أو إحدى مؤسساته، وينشرها بطرق متعددة وتحديداً التي تعّظم وتشير إلى ذكاء أو قوة أو دهاء أو فرادة التنظيم؛ وهذا ما لمسناه من خلال التقارير والأخبار المصورة بالفيديو عبر اليوتيوب أو المواقع الفلمية الأخرى .
- تتم إشاعة تلك الأشرطة أو المواد ليس بالضرورة عن طريق مواقعه الخاصة، بل من طريق مواقع بين صديقة، وأخرى مهتمة بشؤون التنظيم أكثرها زخماً وهي:

- الجزيرة.
- أيجي ميديا فانز.
- ناصر الخلافة.
- السحاب.
- المنبر الإعلامي الجهادي.
- مؤسسة الوغى. [٢٦(**)]
- مؤسسة الغرباء.
- مؤسسة الملاحم.
- جهاد بوست.
- وكالة حق.
- صفا، الرافدين.
- مركز الإباة للإعلام.

٢٦. (**) يرى الباحث أن العديد من تلك التسميات غير واقعية وأن التنظيم ربما يعتمد بعضاً منها بشكل واقعي، والأخريات ما هي إلّا أسماء وهمية كجزء من العلاقات العامة وبناء الصورة الذهنية حول إعلامه أو مناصيريه من المؤسسات .(الباحث).

- صلاح الدين.
- ميديا المصرية...فضلاً عن العديد من القنوات الأجنبية والفضائيات والمواقع.
- يقوم التنظيم بتوظيف الحوارات التلفازية ولا سيما للعسكرين والمحللين في قنوات أجنبية، ويتم اقتطاع وترجمة أقوالهم إلى العربية، حول قوة التنظيم وفشل أمريكا والقوات العراقية في دحرهم أو تحجيمهم.
- استخدام نشرات الأخبار لفضائيات عراقية وعربية (كإصدارات مرئية –بحسب تسميتهم–) وإبراز المضامين التي تشير إلى قوة أو انتصار التنظيم أو إلى الخسائر للقوات العراقية، فضلاً عن التناقض في وصف التنظيم لنواب وقادة سياسيين أو معلقين عراقيين أو عرب.
- الخطاب الإعلامي للآخر يجري على وفق الأوصاف الآتية: (صد الصفويين، والروافض، والمرتدين، والكفرة، والملحدين، وأصحاب النار، خوارج شرع الله..الفرس..أتباع الصليبين، وغيرهم) وتلك تسميات دينية وغير سياسية مما يعطي زخماً اسرع للكره والمقت إزاء الحكومة أو أبناء المناطق قيد الاستباحة، .بمعنى أن التنظيم يقوم بالحكم على العدو من باب ديني وليس من باب منافس أو عدو نظامي حكومي، وهذا ما يعطي زخماً لمقاتليه على أنهم يقاتلون الكفار وبأنهم اتباع الدين وليس غيرهم.

يقوم تنظيم داعش بتوزيع أقراص الفيديو الرقمية (DVD) على الأكشاك عن المحتوى الذي تعرضه على الإنترنت من خلال مؤسستها الإعلامية المدعوة بـ(الاعتصام، والأجناد، والفرقان، ومركز الحياة للإنتاج الإعلامي)، ويقوم التنظيم كذلك في عدد من المناطق الخاضعة لسيطرته بالندوة أو الإذاعة المتنقلة التي تسمى بـ(شاحنة دعووية) تبث وتضخ معلومات حول معتقدات التنظيم وقوته وتمدده.[٢٧(١)]

٢٧. (١) ينظر : داعش : نشأتها ..قيادتها ..استراتيجيتها في وسائل الاعلام ومراكز الدراسات ، الرصد : ملحق ٤(كربلاء : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ،اب ٢٠١٤) ص ١٤٥.

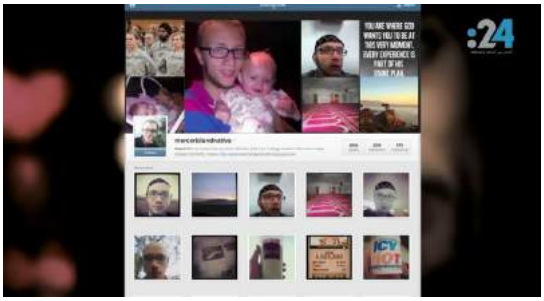

شكل١٢ نماذج من قنوات التنظيم المرئية الساندة (الاتصال والضخ المتعدد)

شكل ١٣يبين اعتماد التنظيم على ما تبثه بعض الفضائيات العربية لمضامين تراها داعمه له (صناعة الموت / أنموذجاً)

شكل ١٤إحدى الأفلام المرئية المروجة لتعليمات التنظيم وإرشاداته

٤- تعاطف بعض وسائل الإعلام الدولية:

استطاع التنظيم أن يثير نشاطاته بطريقين، الأولى: التوظيف المباشر: ويتم من خلالها نقل أخباره العسكرية والإيحاء الدائم بانتصاراته وتمدده وتراكمه في كسب الأنصار، سواء في المناطق المستباحة أم في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، واستطاع التنظيم أن يمول بعض الصحف والمواقع والإذاعات في دول مجاورة تتغنى بدولته (وتمجد البغدادي كأمير للمؤمنين وكضرورة إسلامية)، واقتربت بعض المواقع والفضائيات إلى اقتران بثها أو مقالاتها بحمل (لوكو) التنظيم (رمزيته الدولية إلى العالم).

شكل ١٥يبين استفادة إعلام التنظيم مما يبث من وسائل إعلام أمريكية (الحظ الاعتمادية على قناة (CNN) الإخبارية الأمريكية.

شكل ١٦ يبين اعتمادية إعلام التنظيم على تقارير قناة الجزيرة (وهي الأعلى اعتمادية)

شكل ١٧يبين رصد وانتقائية واعتمادية (موقع ناصر الخلافة) التابع للتنظيم على قناة (FOX NEWS) الإخبارية الأمريكية.

أما الطريقة الثانية: فكان التوظيف فيها يجري عبر فخ التصريحات والاستكتابات والبيانات التي ساقتها بعض الصحف الدولية الكبرى، والفضائيات المهمة من أن التنظيم يمتلك قوة عسكرية هائلة[٢٨(*)]، وأنه قادر على كل ما يمكن فعله، فاستطاع التنظيم أن يبني –وبطريقة مجانية أو بالمال المدفوع– علاقات عامة على المستوى الدولي، ما يريد إشاعته في الأوساط الإسلامية بنحوٍ خاص، والأوروبية بنحوٍ عام من أنه (واقع حال) دولي، وعلى العالم أن يعد العدة لاستقباله، سواءٌ أكان كعدو دولي أم كصديق لبعض الأنظمة خفاءً؛ الأمر الذي ألمح إليه نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن في إحدى خطاباته من اتهامات للسعودية وقطر والإمارات من أنها الدول التي تشارك في تمويل هذا التنظيم، لكن طبيعة الضغوطات الدولية والمصالح حالت دون التحقق من هذا الأمر أمريكياً بعدما اعتذر بايدن عبر وسائل الإعلام من ذلك الاتهام الخطير .

٢٨(*) انظر مثلاً : أحد المواقع العربية ينشر حول داعش الآتي: إن داعش لديه الخبرة القتالية، فأغلب مقاتليه هم من المقاتلين الذين شاركوا في حروب سابقة، ومن خلال الفيديوهات التي ينشرها داعش يتبين أن كثيراً منهم ممن لا يعرفون اللغة العربية، من الشيشان والبوسنة والهرسك وأفغانستان وإيران وبريطانيا وكثير من الدول العربية فهم من جنسيات مختلفة لا يمكن حصرها، الكثير من وسائل الإعلام تتحدث عن داعش، ومنها تصريحات حسن نصر الله الذي تحدث عن خطر داعش، إن تصريحات حسن نصر الله لهي دليل على قوة داعش والخوف منهم، والغريب في الأمر هنا وما أريد قوله تصريحات الإعلام العربي عن داعش بأنها صنيعة أمريكية ويتبارى الكتاب والمفكرون في الكتابة عن داعش ويجزمون بأنها صناعة أمريكية، لا أعرف على ماذا يستندون في أفكارهم عن التنظيمات الإسلامية وعن أسباب التطرف في الدين الإسلامي، أسهل شيء لديهم نتيجة عجزهم الفكري يحيلون الأشياء بأنها صنيعة الأمريكان واليهود، ينظر: بوابة الشرق موقع:
http://www.al-sharq.com/Ugc/Article/493.

شكل ١٨ يبين اعتماد التنظيم على مضامين انتقائية فيها فرادة وتميز في أعماله يعيد نشرها في مواقعه

٥- العمليات الإجرائية تجاه الآخر (الدولي):

حينما كان التنظيم يعمل في سوريا، كانت هناك تسريبات يسوقها الإعلام السوري والعراقي واللبناني حول إجرامية هذا التنظيم، لكن وسائل الإعلام والصدى الدولي لم يكن مهتماً بطبيعة ما يجري في سوريا مادامت المصالح الغربية في منأى عا يجري، وحينما استباح (تنظيم داعش) الموصل في ٢٠١٤/٦/١٠ كانت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية تنقل الخبر على أنه انتكاسة وهروب للجيش العراقي، وبعد (إعلانه الدولة) كان الإجماع الدولي يزحف تحت قرارات أمريكا، والقرار الأمريكي جاء (تسويقياً) متأخراً تحت مذابح التنظيم وجرائمه إزاء الأقليات العراقية من مسيح وشبك وشيعة وسنة وأيزيديين، حين ذاك كانت أمريكا قد تنبهت الى خطأ استراتيجية (التتبع) وتأخر رد الفعل، الذي أدى إلى مزيد من الدمار والخراب والتمدد غير المقبول على يد جماعة غير نظامية (عصابات) تقوم بإخلال أمن المنطقة وتستطيع أن تهجر أكثر من مليونين من المدنيين العراقيين.

نفسياً كان (داعش) يعمل على جذب الأعداء، سواءٌ أكانوا (دوليين) كالولايات المتحدة وحليفها الغرب، من خلال عرض تفاصيل ذبح بعض المدنيين من أمريكا وبريطانيا وفرنسا، مما استدعى التدخل الجوي المباشر لتلك الدول، كما عملت على هذا الاستفزاز من خلال ارتكابها المذابح والاغتصابات والتهجير والأسر والسبي لبقية الفصائل والأقليات الشيعية والعشائر السنية فضلاً عن استهداف القوات الأمنية العراقية (في الأولى عملت على إنذار المسيحيين بدفع الجزية أو الإجبار في الدخول إلى الإسلام) وبعد ذلك عملت على تهجيرهم بالقوة والرهبة والقتل والتخريب، والثانية إطلاق تسميات على كل من لا يعمل ضمن تعاليم الدولة (بالكافر أو المرتد او العميل أو الصفوي أو الرافضي) وهكذا استطاع التنظيم أن يستفز الجميع ويخلق العدو الكوني، وكانت تتبنى فكرة (الأعداء الكثر يأتونك بأصدقاء كثر) واستطاع التنظيم عبر خلق الأعداء المختلفين، من كسب الأصدقاء المختلفين أيضاً، وتلك جزء من تقنيات الدعاية التي جعلت من التنظيم (معادياً أول للخطط الأمريكية) وبذلك قد يحصل من وراء هذا التسويق على كثير من المرتزقة والأتباع والمتبرعين.

شكل ١٩ بعض المرئيات والصور التي يدفع بها التنظيم كرسالة إلى تاييدات دولية وشعبية.

٦- الاعتماد على استراتيجية الرعب:

حينما تشرنق التنظيم عن القاعدة أراد لنفسة كما ذكرنا هوية (توصيف جديدة) وكانت الطبيعة السيكولوجية للقادة والأتباع، تتراكم على أساس القوة وعبور الخط الإنساني الأحمر (أي الرأفة أو الرحمة) فكانت طلائع التنظيم تريد الخروج على هذا المنطق اعتماداً على ما يسمى في علم الدعاية (بنظرية

الرعب)[٢٩](*) تلك النظرية التي اعتمدها كثيٌر من القادة سواءٌ أكانوا قدماء أم معاصرين ولكن بشكل محدود وليس كمدرسة للتبشير، فجنكيز خان وموسوليني وهتلر وغوبلز (وأمريكا فيتنام وكوبا)، وصدام والكثير من القادة قد مروا على نظرية الرعب، لتسويق صورة النظام المبني على التصفية السريعة والعاجلة لإحداث خلل نفسي وخواء لدى الآخر، وإذا ما نظرنا بالتحليل إلى نظرية الرعب، نراها الأنسب لدى داعش، ما دامت حالة الاقناع والحجة لا يمكن ان تمرَّ أو أن تلحق عمليات التمدد، فالرعب أصبح هو الهوية التي ينطلق بها التنظيم ويتمدد بها من خلال المقومات الآتية:

أ.من الناحية النفسية فإن الآخر سواءٌ أكان عدواً ميدانياً أم مدنياً (معارضاً) يمتلك قدراً ما من الشجاعة والخوف، وعمليات التماثل بين تلك الخاصتين الإنسانيتين متراوحة (تعلوا أو تنخفض) تبعاً (للصورة النمطية أو الذهنية التي يحملها تجاه الطرف الآخر) إن كان صغيراً خاوياً ام ضعيفاً، فإن طرف الشجاعة والمعنويات ستفرض نفسها في الدماغ، وإن كان العكس فإن الخوف والرهبة والخواء ستأتي لا محالة، ويعمل تصدير الأقاويل والصور والأفلام والتصريحات على خلق انطباعات (بالتكرار) عما يمتلكه التنظيم (مثلاً) من قدرة أو استخفاف وسرعة في إنهاء الآخر، على وفق الهوية أو الخطأ اللفظي أو المنطقة أو الطائفة، فكيف إذا كان عدواً ميدانيا على أرض المعركة.

ب- الناحية الأخرى مرتبطة بالأتباع:

٢٩. (*) نظرية الرعب: نظرية اتبعتها ألمانيا الهتلرية إبان الحرب العالمية الثانية، وهي كأحد أجزاء الدعاية والحرب النفسية التي صاغها الدكتور غوبلز وزير الدعاية النازية آنذاك التي مفادها استخدام الأعمال الوحشية والقسوة وبث إشاعة التوحش لدى الحلفاء بالنحو الذي يشكل الجيش الألماني وجهازه الاستخباري خوفاً جباراً ورعباً رمزياً لدى اقترابه من الخيانة أو من المواجهة، وقد نجح الأمر حينما استخدمت وسائل الإعلام (كالإذاعات والمنشورات ومكبرات الصوت وفنون كتابات الشوارع الأخرى) بالتعجيل في استسلام النمسا وفرنسا بناءً على سمعة الجيش الألماني على أن لا رحمة لأي عطف إنساني أو حماية، وتتوسم نظرية الرعب بأساليب القتل والتعذيب المتعدد والتدمير الشامل وارتفاع الوحشية والتصفية الفورية لكل من يقف في طريقها، لإدخال الرعب الأولي على من يريد أو يبقى يجابه قوة فوق رحمة البشر كما استخدمتها أمريكا عند استهدافها واحتلالها العراق بالضربات الصاروخية والجوية واستهداف المدنيين والرمي والقسوة على في الشوارع وبيوت الآمنين في بغداد والمحافظات المحتلة الأخرى. (الباحث) للمزيد ينظر: مؤلفات حروب الدعاية النازية، ومصادر احتلال بغداد.

إن لدى بعض الناس استعداداً عالياً للجريمة حين التلويث العقلي والاعتداد العقيدي المتشدد، وهم بذلك مرضى نفسياً وعقلياً، وهم سيميلون بالضرورة إلى (مبدأ التوافق) أي: ما يتوافق مع تطلعاتهم وأفكارهم واستعداداتهم السلوكية؛ وبذلك يسجد التنظيم الكثير من هم بطاقة هؤلاء، إذ إنه الملاذ الذي سيتوافق مع أهدافهم في التعبير السلوكي والعقيدي والفكري، فلدى هؤلاء نزعة الشذوذ الفكري الذي يجعل من القتل والقسوة والدمار ولون الدم والحرب والاستباحة والسبي والوعيد والفوضى ميادين وحواضن بغاية التوافق والإنتاج والتنفيس، لذا فإن أسلوب الصدمة، أو الخروج عن المألوف أو تحطيم القيم والرحمة، ما هي إلّا عوامل رمزية واتصالية ودعائية لكسب النصرة، ومن ثم التجنيد والتماهي، مع فكر يرى فيه مجاميع مسلحة أن لغة الدم والرعب جزءٌ من طبيعة الحياة ومرتكزها في الانتصار والتمدد.[٣٠(*)]

تلك النظرة والسلوك جعل لداعش نصرة من شبان عرب وأجانب غريبي الأطوار أصلاً ويحتاجون نفسياً إلى مثل تلك الرموز التي ترعب الآخر دون وازع أو أخلاق أو ذمم، وبالطبع تكون مُسرعة ولازمة ومشرعنة، تحت راية أسموها (راية الإسلام) كجزء من ترميز التسهيل لمرور التنظيم إلى أقسى نطاق ومنطق وعاطفة.

٣٠. (*) ترى الباحثة سعاد العشي أن بروباغندا التفريق بين السنة والشيعة هي التي بنت عليها داعش كل آمالها، وعاشت عليها، وقد دخلت من باب أن السنّة مظلومون والشيعة ظالمون، وداعش لم تنصف أحداً، ولم تميز أحداً، فهي تذبح الجميع، ولا توفر أحداً، من هنا يجب القيام بإغلاق باب الفتنة السنية الشيعية كي لا تمتد إلينا أكثر..
بدوره يَعدُّ الإعلامي أنطوان خوري في حديثه لـ"إيلاف" أن اعتماد داعش على بروباغندا التخويف والرعب تؤدي حتماً إلى انتشارها، لأن الجهل الذي يقوم به هذا التنظيم يجد أرضية خصبة في بيئات فقيرة ومعدمة، ويلقى رواجاً في أوساطه .
ينظر: ريما زهار: حرب الدعاية لدى داعش: موقع إيلاف في ٢٧/ أغسطس ٢٠١٤/ العدد ٤٨٤٥،
http://www.elaph.com/Web/News/2014/8/934803.html#sthash.bjoFjFUJ.dpuf .

شكل ٢٠ يبين أفلام الرعب والوحشية التي يصدرها التنظيم لكسب الأتباع وبناء صورة ذهنية لوحشيته.

٧- استخدام الأطفال والنساء:

من إحدى مرتكزات التسويق الدعائي لداعش هو استخدام الأطفال والنساء كجزء من التنظيم، ويحمل هذا الموضوع في طياته أمرين، الأول: إن المرأة والطفل عنصران يعززان الصورة المتكاملة (لجوهر التنظيم) ويرمزان إلى العائلة؛ وبالتالي فإن ولاء المرأة والطفل يعني امتداداً وبيئةً لا غبار فيها، ويعني أن هناك قضية كبرى جعلت من الطفل والمرأة الانخراط في التنظيم، فهو لا يقتصر على ثلة من الرجال (العصابات) كما يسمونهم في الإعلام، في الوقت الذي يستخدم (داعش) تجنيد النساء عملاً دعائياً، لكسب العطف والإعلاء من فكر التنظيم، ولتسهيل أهدافه في تنجيد المزيد من الرجال.

وعلى الرغم من أن طبيعة المرأة العاطفية والفكرية أقل ميلاً للعنف والإرهاب إلَّا أن التنظيم وعبر آليات غسيل الدماغ (والاغتيال الفكري) استطاع تجنيد انتحاريات للقيام بأعمال إرهابية في العراق وسوريا، ويبدو أن عمليات تجنيد الأطفال والنساء في الأغلب يأتي بالترغيب والترهيب في معظم الأحيان، فضلاً على انخراط زوجات المقاتلين وأطفالهم، ويأتي التطوع في أماكن سيطرة داعش بناءً على اعتقادهن أن الانخراط سيجعلهن محصنات ضد الاعتداءات والعنف ورغبات الرجال، وسيعطيهن موقع قوة عن سائر النساء، بعدما عمل داعش على إنشاء كتيبتين للنساء، يعمل بعض النساء فيها كقياديات.[٣١(*)]

٣١. (*) برزت ظاهرة تجنيد النساء في (الدولة الإسلامية) بصورة واضحة هذا العام، وفور سيطرة داعش على مدينة الرقة السورية قام التنظيم بتأسيس كتيبتين للنساء الأولى تحمل اسم (الخنساء: الشاعرة الجاهلية التي اشتهرت برثائها لأخيها صخر) والثانية باسم (أم الريحان: مهمتها شرح تعاليم الإسلام للنساء وتوعيتهم على كيفية التقيد بها ومعاقبتهن لدى الإخلال بها والقيام بمهمات تفتيش النساء في الحواجز، ينظر: جريدة النهار اللبنانية في ٢٥ اب ٢٠١٤.

شكل ٢١صور مرئية تبين استخدام التنظيم لثيمة الطفل والمرأة (المجاهدان) كجزء من نصرة التنظيم

٨- الزي:

استوحى التنظيم زيه بطريقتين، الاولى (الزي الأفغاني) والمعبر عن الحاضنة الأساسية للتنظيمات الأصولية المتشددة، والمتشح في الغالب بالسواد، والثاني بحسب منطقة الاستباحة، فنرى -مثلاً- بعض أعضاء التنظيم من العراقيين أو السوريين يرتدون أزياءهم الشعبية ويضعون فوق الرؤوس غطاءً أسود، وعلى الوجه أقنعة سود أو غيرها، وهي في الغالب تثير قالباً من الخصوصية لدى العرب وتمييز الهوية، وفي الغالب فإن ارتداء الزي الأفغاني -في الأغلب- هو نمط لتوحيد الثقافات (المجندين من الأرجاء المختلفة) والزي عامل أساسي في تذويبهم والتقليل من فوارقهم الإثنية واللغوية والقومية، فهكذا استطاعت القاعدة ومن ثم تنظيم داعش أن تجعل من ارتداء الزي (شفرة) لصالحه عبر التوحيد للأمراء أو المقاتلين ويستثنى من ذلك من يقومون بعمليات إجرامية في بغداد أو بقية محافظات العراق، تبعا لمتطلبات العبور الأمني أو رفع الشبهات.

٩- المنشورات والصور والمعاملات الورقية:

عمل التنظيم على استخدام المنشور الديني والتحذيري للسكان كجزء من فرض القوة والتحكم في الميدان، فضلاً عن استخدامه لصور الشخصيات والقتلى والمعارك والأماكن والرايات، وسواها، وتسويقها عبر الوكالات الدولية والمواقع والساحات العامة.

شكل ٢٢ يبين إصدارات ومعاملات التنظيم وكأنه دولة حقيقية (داعية الأمل) البقاء الافتراضي.

١٠- الكتابات الجدارية واللاصقات:

ركّز داعش على هذا المفصل الدعائي بنحوٍ مكثف، من خلال كتاباته على جدران الدوائر العامة والمدارس والجوامع والساحات بشعارات توحي باستدامة التنظيم وبقائه، واستقباله على أنه فجر جديد،وتعمل على تمرير صناعات الهدايا والعلامات من ألبسة ومعلقات وأكسسوارات وملصقات وعلامات أسلحة تروج لداعش من طريق أسواق في تركيا وسورية وبعض المدن العربية الأخرى.

١١- التعليم:

كأسلوب دعائي عقيدي وإعلامي وسلوكي اهتم به التنظيم كثيراً، من خلال فتح مدارس دينية خاصية لدراسة فكر التنظيم والعيش في أجوائه، وتهيئة قادة وشبان يعملوا على الامتداد في مناطقهم السكانية، فضلاً على الإشراف على آلية التعليم في المدارس وإدخال المتغيرات الجذرية على مفاصل التعليم اعتباراً من المنهج وحتى بنايات المدارس وشكلها، وفي دراسة لمعهد واشنطن نشر في ٢٠١٤/٦/١٣ يقول (أسس التنظيم مدارس خاصة للفتيات ينصب شكل التعليم فيها على قراءة القران الكريم وحفظه، مع أنه يقيم أياماً ترفيهية خاصة تزخر بتوزيع المثلجات والهدايا واللعب المختلفة، أما الشبان الأكبر سناً فانه يضع لهم دورات تدريبية لتعليم الدعاية والإمامة ويتم نشر مواعيد الصلاة والأنشطة في أبواب المساجد، أما الظاهرة الأكثر قلقاً في هذا الجانب فهو ما يعمله التنظيم للصبيان من دورات تدريب شبه عسكرية تسمى (أشبال الكشافة) في المؤسسات الكبرى التابعة للتنظيم).[٣٢(١)]

٣٢. ينظر: تنظيم داعش وقواعد الدولة الاسلامية في
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-isis-guide-to-building-an-islamic-state

شكل ٢٣ مدارس داعش تستقطب الأطفال لتسميم أفكارهم، وإعطائهم قسطاً من التدريب العسكري واستحباب القتل.

١٢- الإفادة من التصريحات:

من المسح الذي أجراه الباحث على مفردات الترميز الإلكتروني والنشريات السمعبصرية وجد أن التنظيم يقوم بتوظيف الأخبار والتحليلات والتصريحات بهدف ضخها وتسويقها إلى افراد التنظيم كجزء أساسٍ من رفع المعنويات وهي أسلوب دعائي قديم تم استخدامه في الحضارات القديمة وتصاعد في وسائل الإعلام الإلكترونية، حينما كانت الصحف والإذاعات الموجهة تنقل ردود أفعال خسارات المعارك أو الأوجاع التي تصنعها دولة من الدول جراء الحرب، وهذا الموضوع لا يشمل فقط الجانب العسكري وإنما يمتد إلى نقل وتوظيف كل معاناة الحرب وكيف تمر على المدنيين وصناع القرار، وبناء على ما تم رصده وتحليله نرى أن التنظيم يقوم بالأعمال الآتية في جانب التوظيف هي:

الرصد الشمولي للكثير من القنوات الفضائية الأجنبية والعربية والعراقية، ويقوم باستقطاع (مونتاج) للجمل أو الصور أو المواقف التي تشيد به وبقوته وببقايه ولاسيما من المحللين السياسيين وتصريحات المسؤولين.

تسويق الأفلام والمقاطع ودمجها على أنها الثيمة الأساسية للقول أو المقابلة أو التصريح.

تصدير هذا النمط عبر قنواته الإلكترونية بالتكرار لبعض التصريحات.

التضحية بوصف التنظيم (بالمارق،أ الكافر، أو يحمل ذكاء أو دهاء، أو وحشية، أو احتمالية الإجرام الإنساني...) كما يوصف في بعض وسائل الإعلام، لكنه يحولها إلى وصف عدو خائف، ورد فعل لمتردد، أو يحملها على أنها فكرة كبرى للإعلام الدولي، وبالتالي فإن الإعلام الدولي والفضائيات الكبرى الفاعلة في أخبار الرأي العام ومصادر الصحف والمواقع تقوم بخدمة التنظيم من خلال التركيز على تقنياته وتشكيلاته (دعاية مجانية كبرى) ولاسيما ما يتعلق باللغات الأجنبية (كالإنجليزية، والروسية، والإسبانية، والفرنسية)، وغالباً ما يقوم إعلام التنظيم بنقل المقالات والتصريحات وردود الأفعال في مجلته الإلكترونية (دابق) أو في موقعه الإعلامي (أعماق) من المصادر الإخبارية الكبرى كال(BBC, FOX NEWS, CBS, ABC) فضلاً عن وكالة إسلام بوست، وغيرها مما تم ذكره ي ثنايا البحث.

شكل ٢٤اعتمادات التنظيم على فضائيات ومقاطع دولية وإعادة بثها بما يخدم تسويق الدعاية.

١٣- الاستعراضات العسكرية:

بالنظر لاستيلاء التنظيم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في الموصل، فهو يقوم بنحو دائم بعمل الاستعراضات العسكرية داخل المناطق التي يسيطر عليها، وفي الغالب يجري الترويج لها عبر اليوتيوب والتويتر والفيس بوك والمراسلين الأصدقاء لبعض الوكالات الدولية والمراسلين الأصدقاء داخل المناطق التي يسيطر عليها، وهي رسائل دعائية ورمزية مهمة تسري على ثلاثة متلقين:

أ- الاول للظهور الإعلامي على المستوى الدولي ولمخاطبة الرأي العام الإسلامي والأوروبي -فضلاً عن أصحاب القرار- على قدرة التنظيم والامتلاك وكمية إدارة الأسلحة والتشكيلات[٣٣(*)]، وبالطبع يتخلل العرض جملة من الحركات والشعارات والملابس التي تثير الرعب وتؤطر صورة نمطية لدى المتلقي على أن التنظيم ينماز (بالقوة وحسن السيطرة والتعدد في التسليح والانضباط) وبالفعل قامت الصحف الكبرى والوكالات ومنها الأمريكية على تصوير (داعش) بالمنظم والمدرب وأن الضربات الجوية قد لا تنفع في ظل الأسلحة والمهارات التي يمتلكها، وبذلك استطاع عبر الاستعراضات أن يديم الرعب الدولي مما يمتلك وما يمكن او يفعل بالشكل الذي صرح بايدن بعد احدى الاستعراضات وبعد تعرضات الضلوعية بالقول: (إن الاستحضارات والتخطيط لتحرير الموصل قد يتطلب سنة على أقل تقدير) مما أعطى زخماً معنوياً على أنه قوة جبارة لا يمكن قهرها بسهولة.

---

٣٣. (*) انظر مثلًا ما نشرته جريدة الحياة السعودية في صدر صفحتها الأولى: (داعش يسقط مروحية عراقية ثانية) نشر التنظيم صوراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحطام مروحية طراز «بيل ٤٠٧» أميركية الصنع، مؤكداً أنها سقطت بصاروخ محمول مضاد للطائرات، ما أدى إلى مقتل الطيار ومساعده، وهذه هي المروحية الثانية التي تسقط خلال المعارك في العراق بعد تحطم مروحية أخرى من طراز «أم آي ٣٥» الأسبوع الماضي، وكشف التنظيم أنه حصل على الصاروخ الحراري المستخدم في إسقاط الطائرة بدفع رشوة لضباط في وزارة الدفاع، وقد روجت بعض وسائل الإعلام عن امتلاكه أسلحة جديدة أمريكية الصنع (غنمها في سوريا في إحدى معاركه مع تنظيمات تدعمها واشنطن) تعمل بتقنيات عالية لاستهداف الطائرات العراقية وطائرات التحالف الدولي.
http://alhayat.com/Articles/4960070/-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4--
جريدة الحياة السعودية :في ٩/ اكتوبر /٢٠١٤

ب- رسالة إلى القوات التي تشتبك معه والقوات الأمنية العراقية والمتطوعين بأغلب تشكيلاتهم بحسب نظرية (استعراض القوة) وهي إحدى أساليب الحرب النفسية.

ج- رسالة إلى المدنيين والنازحين الذين لهم موقف مخالف ومعادٍ لأعمال داعش داخل المناطق المستباحة أو خارجها من أهالي الموصل أو تكريت، أو كركوك، أو الأنبار، والقرى المسيطرة أو التي قد تكون تحت السيطرة في المستقبل، كجزء من الرعب واستحالة المواجهة.

شكل ٢٥ الاستعراضات (الاتصال العسكري اليومي للتنظيم) للتأكيد على الوجود والقوة والتأثير.

١٤- الإفادة من البيئة الإيكولوجية للمناطق:

قام داعش بالإفادة المجتمعية والبيئية من طبيعة المناطق التي تم السيطرة عليها أو القريبة من السيطرة، من طريق الاتصال الشخصي (المواجهي)، واستخدام قادة الرأي (من بعض الوجهاء والشيوخ وضباط النظام السابق والمنتفعين السابقين)، وكان التنظيم يستخدم الاتصالات الهاتفية لإقناع أو تهديد القرى أو القصبات أو الأشخاص -بحسب المكان والطريقة والتوقيت المناسب- وذلك للضغط على تلك المناطق، وفي الأغلب تكون لغة الإقناع بطريقتين، الأولى: دينية مذهبية (العدو الواحد)، والثانية: تهديدية (الاستباحة غير المسؤولة وما يترتب عليها من فوضى وسبي وقتل وحرق ومصادرة) بالتركيز على الأطفال والنساء والأملاك وأخيراً قام إعلام التنظيم بترويج حملة (سميت بحملة المليار مسلم) أشاعت لها في وسائل الإعلام، وعن طريق الخلايا النائمة والمناصرين لها في دول المغرب العربي وأوروبا وآسيا والخليج من خلال رفع شعارات التنظيم في تلك الدول وصناعة (علامات المناصرة) إذ قام التنظيم بصناعة فلم ينقل الاستمالات العاطفية وحمى التأييد بالصور والعلامات الورقية والرسوم في الأماكن الدولية المشهورة لأكثر من ٥٠ دولة؛ مما يوحي بأن التنظيم امتد واستطاع فعلاً أن يحصل على ردود أفعال إيجابية تجاه تلك الحملة بتحرك رجال دين وشخصيات متطرفة في تلك الدول.

شكل ٢٦ بعض الكتابات (المصنعة) التي يقوم داعش بضخها على أنها تأييدات اجتماعية ودولية

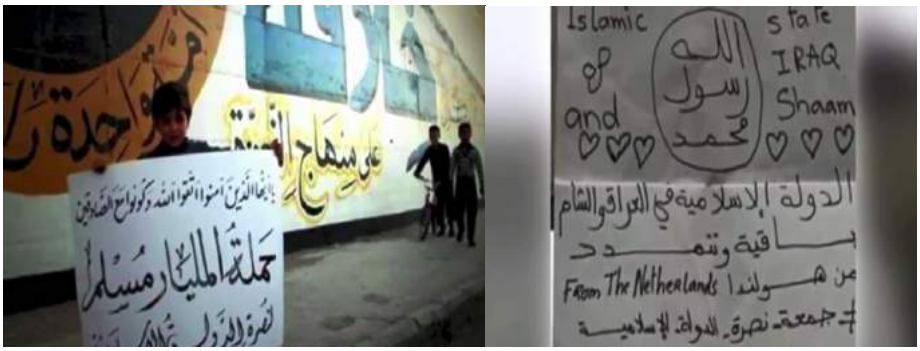

١٥- الخطف والاعتقال والقتل الانتقائي (الإعدام أمام الملأ):

كجزء من الحرب النفسية وتأصيل (نظرية الرعب) يقوم التنظيم بخطف بعض الأشخاص (المترددين) أو أبنائهم أو بناتهم، لغرض إجبارهم على عمل محدد، ويقوم بإنزال العقوبات على الملأ (بالجلد أو التعليق أو الإعدام) أمام المارةأ وكجزء من تطبيق الشريعة أو لرد التوبة عن بعضهم، وقد عمل التنظيم على كسب الأنصار بطريقة الاحتواء الأولي عسكرياً، ثم القيام بكسب أنصار المنطقة للدفاع عنها أو مسكها أمام القوات الأمنية العراقية، وتقوم آليات كسب الأنصار على خطف أو اعتقال أو التشكيك أو إطلاق الأوصاف على بعض الشباب كي يثبت الآخرون ولاءهم للتنظيم بنحوٍ فوري وميداني، ويقوم التنظيم بالإعدام العلني لبعض الشخصيات أو الاطفال التي تلصق بهم تهم شتى لغرض عرض صورة الانتقام الفوري.

شكل ٢٧ الإعدام العلني والتصفيات والتمثيل بالجثث والتعذيب أمام الملأ كدروس لمنع الخروج عن طاعته.

١٦- التوشم وتقليد الجيوش:

يقوم أغلب أفراد تنظيم داعش بالعمل على تقليد الجيوش النظامية سواء أكان بالزي أم باستخدام الاجهزة أم بالعبارات والتقسيمات العسكرية، أمْ سياقات الإنذار وعلامات العسكر، فضلاً عن ارتداء

بعضهم للزي العسكري، وعدة الحرب النظامية، بل وحتى التوشم بشعارات الجيوش الكبرى منها الجيش الأمريكي؛ للإيحاء بالحنكة والقوة والمهارة والتدريب كالجيوش النظامية.

شكل ٢٨ أفراد من داعش يتوشمون بوشم الجيش الأمريكي وبعض الرموز الغريبة كجزء من رفع القوة.

١٧- التسميات:

يعدُّ إطلاق التسميات والأوصاف وتداولها بين التنظيم والمدنيين المستباحين ووسائل الإعلام جزءاً من سير التنظيم بعقلية محددة ومتوافقة مع جهة أو تيار وهو بالأحرى (التيار الوهابي السلفي) ويقوم التنظيم بإطلاق التسميات بحسب الآتي:

الأعضاء المهمّون والقادة: استخدام الكنى الدينية ومصدر الدولة، مثل: (أبي بكر البغدادي)، (أبي عبيدة السوري)، (طلحة المغربي)، (عمر السعودي)، (خالد المسعري)، (أبي مسلم التركماني)، (أبي عمر الشيشاني)، (أهل الشام)، (أهل العراق)....وغير ذلك.

أوصاف العدو: يوصف إعلام ودعاية داعش (المستهدفين) بالأوصاف الآتية: (الجيش الصفوي)، (المرتدين)، (الخونة)، (عملاء أمريكا)، (الرافضة)، (أذناب إيران)، (الكفرة)، (المرتزقة)، (أعداء الإسلام)، (أعداء الله).

شكل ٢٩بعض الرسائل المرئية التي يدفع بها التنظيم (لاحظ استخدام التوصيفات وتحديد المسميات).

١٨- الأحكام والأمور اليومية:

يتبنى داعش الأحكام والأمور العامة في الإدارة والتمويل والمحاسبة وإصدار الفتاوى، كأنها دولة وكأنها كيان رسمي مرغوب فيه، وقد عززت ذلك بالأوراق الرسمية والأختام واستخدام اسم الدولة الإسلامية في المعاملات اليومية (كإصدار العملة وجوازات السفر[٣٤(*)] كما يظهر) وعلامات الدوائر والمدارس وتحويل الأسماء والمناهج والمؤن وغيرها.

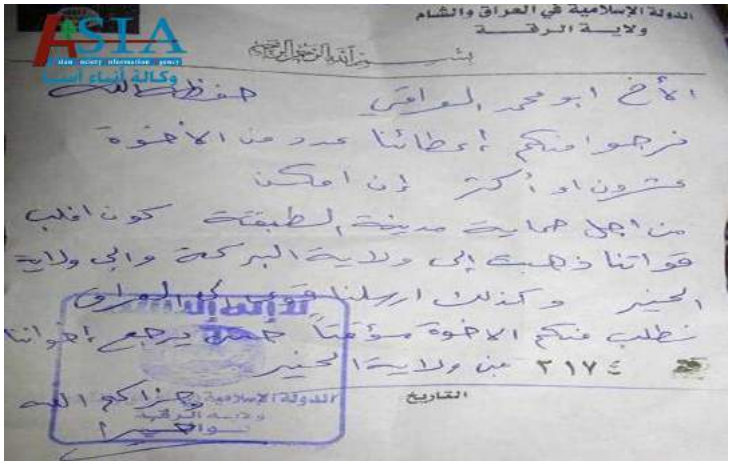

شكل ٣٠ يقوم التنظيم بالطبع والتوزيع والتعامل مع المفردات اليومية كأنه دولة رسمية قائمة وحقيقية.

٣٤ . (*) لم يتم التأكد من هذا الأمر، لكن قام داعش بتسريب صور لجواز الدولة الإسلامية، مكتوب في أسفله (حامله تسير له الجيوش لو مسه ضرر) وهو تشبيه لما يحمله الجواز الأمريكي.

١٩- التوريط:

من منافذ سياسة تنظيم داعش في كسب الأنصار وتجنيد المدنيين اتباع أسلوب التوريط، أي العمل على استخدام البعض من غير أن يعلموا، بأسلوب المساعدة الشهرية أو الضغط الجسدي أو الاجتماعي، وفجأة يرى بعضٌ منهم أنهم وسط التنظيم وجزء منه.

٢٠- إصدار الكتب والمطبوعات:

يقوم التنظيم بشكل دائم بإصدار المؤلفات التي يراها تعد خطة طريق جديدة ومحدثه لنشر أفكاره وكسب المزيد من الأتباع ولاسيما في الخليج والمغرب العربي ومصر، ويقوم بتكليف أحد السلفيين بالتأليف (كطبعة أولية)، ثم الدعم بالنشر الرسمي مع علامته، وتقوم المؤسسات المعلنة والمجهولة بالترويج والتوزيع فضلاً عن نشرها وإمكانية تحميلها على مواقعه.

٢١- ضعف التصدي الدعائي والإعلامي: ويتلخص بالنقاط الآتية[٣٥] (١):

التناقض بين الوقائع والمادة الإعلامية المسوقة.

ضعف الرصد وعدم الاهتمام بالبيانات والصور والمنتج الإعلامي للعدو ودراستها وتحليلها.

التهويل المبالغ فيه والضخ غير المتناسق، واستخدام الكليشيهات (الكلام المبتذل) في تسويق الأخبار والإشاعات وعدم تفنيدها.

الاعتماد على شخصيات ومصادر متعددة (غير رسمية) في إصدار بيانات الحرب، و(تعدد مصادر المعلومات)، وعدم الاعتراف بالخسائر بشكل مطلق.

- السير في لغة وسياق ومكان وكلمات محددة، من دون تغيير، وضعف الاستعانة بالمراسلين الميدانيين.
- عدم استخدام ماكنات رفع المعنويات، كالشعارات، والأغاني، والأناشيد الوطنية، والرموز، والصور التأريخية، وعدم إبراز عيوب الإعلام المعادي ومزالقه وتناقضه، وعدم كشف أكاذيبه.
- عدم التفريق بين الفعل الدعائي (للداخل، للقطعات المعادية، للخارج)، وضعف أداء الناطق العسكري أو المتحدث الرسمي وأدواته في الإقناع .
- ضعف التركيز على القادة الميدانيين العسكريين وتناسي قصص وشواهد الحرب، وذكريات المقاتلين.

٣٥. (١) د.كامل القيم (استحضارات إدارة الإعلام والدعاية ضد داعش) مرفق ندوة حوارية / مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية في ٢٣/ ٩/ ٢٠١٤.

- ضعف العمل بالأفلام الوثائقية حول طبيعة المعارك، أو المناطق، أو الشخصيات، أو الأزمات، والاستمرار في عرض المواد الإعلامية الهابطة وتكرارها لرفع المعنويات.
- تناسي أدوار الجهات الساندة في إدارة وإدامة العمليات، كالثقافة، ورجال الدين، والجامعات والوزارات وغيرها.
- التحرير الكيفي للوسائل الإعلامية (الرقم، الشخصيات، المكان، النتائج) بالشكل الذي يصل إلى حالة التناقض بين الفضائيات الساندة مثلاً والصحف، أو أخبار المواقع الإلكترونية أو الناطق الرسمي.
- ضعف العمل بتصدير الإشاعات وأساليب الحرب النفسية.
- عدم خروج وسائل الإعلام إلى الفضاء الوطني والمجتمعي في إشراك الرأي العام بما يحصل وعرض وجهة نظرهم وإغفال عرض اعترافات الأسرى والمتسللين وحاضنات العدو وبعض أهدافه الإجرامية إزاء منطقة أو مكان محدد.

التوصيات:

على رجال الدعاية ومن يدير الحرب النفسية أن يعملوا بالآتي:

أن نفهم الخلفية العقائدية والدينية والتأريخية لداعش.

أن نعمل على رصد إعلام داعش وإمكانية استخدامه للرد أو للحجب أو للمعالجة.

أن نفرز المواقف والبيانات السياسية ومن ثم الإقليمية والدولية ضد داعش.

أن نحدد إمكاناتنا المتاحة للتسويق الإعلامي.

أن نحدد أهدافنا الكبرى والصغرى بحسب مجريات الصراع.

أن نستفيد من كل المعطيات التأريخية والفنية والإعلامية المتاحة ونصنف وحدات المعالجة الإعلامية (صور، أفلام، مقالات، مقاطع، تصريحات).

أن ندرس حاضنات داعش من المؤيدون؟ ومن المعارضون؟ ومن المستفيد ؟ ومن المتضرر الأكبر؟

الدور المستقبلي والاستراتيجي لتمدد داعش، أشخاص، مناطق اقتصادية، معونات، دول جوار، سرقات، أخرى.

ما سلوكيات داعش ضد العراقيين بأطيافهم؟ من يتعاون معهم أو يقترب من أهدافهم أو يصمت لسلوكهم؟

كيف يتم تسويق انتصاراتهم في موقف ما؟

ما الجهات التي معنا ضد داعش (إعلامية، سياسية، دولية)؟

التنسيق في وحدة الخطاب وتوزيع الأدوار ضد داعش، وأن نتعرف جيداً لمن نتوجه بالخطاب، ومن يتلقى الخطاب (أي فئات، في الداخل والخارج).

كيف نستفيد من الأجناس الإعلامية المتعددة: الفضائيات: (الأفلام الوثائقية، الحوارات، الأغاني والأناشيد، الصور، نقل الأضرار، الأخبار، التقارير، رد الفعل الدولي، خرائط المعارك واتجاهاتها)، الإذاعات: (البرامج المباشرة، اللقاءات الشخصية، الأخبار، التقارير، الأناشيد والأغاني الوطنية، التوحيد الإذاعي)، الصحف: (المقالات الافتتاحية، العمود، التحقيقات، المقالات، الدراسات والأبحاث).

كيف نصدر مخاطر داعش إلى الداعمين من دول الجوار (مخاطبة الرأي العام).

أي من الوسائل الإعلامية هي الأكثر تاثير في حرب الدعاية والمعلومات....لماذا؟

من يستهلك موادنا الإعلامية، هل أثرنا على الآخرين؟ كيف؟ لماذا؟

كيف نشعر أننا دحرنا العدو بالإعلام؟

العمل بالإذاعات المتحركة والبديلة (الميدانية الموجهة).

استخدام المنشورات والصور والتحذيرات .

تقويم العمل وقياس الأثر.

مهمات واستحضارات المراسل الحربي:

المعلومات والثقافة العسكرية: الإلمام بمصطلحات العسكر المتعلقة بالهجوم والدفاع وآليات وتسميات مفردات المواجهة العسكرية واستحضاراتها، وكذلك التعرف على أهم التشكيلات الساندة للقوات المسلحة من المتطوعين.

الإلمام بالرتب العسكرية والتشكيلات والأسلحة، والتعرف على أسماء المناطق وتفصيلاتها التي تجري عليها المعارك حالياً أو مستقبلاً.

خريطة عمل يومية: ماذا سأعمل (تصوير، لقاءات، تحليل، تغطية معركة مستقبلية، تغطية صد هجوم، مادة لرفع المعنويات)؟.

ماذا لدي من مادة خام (إرشيف) صور، أصوات انفجارات وأزيز رصاص، أفلام سابقة، تصريحات قادة، تصريحات لقادة داعش، مواقف للجهات الساندة؟.

كيف سأكون مع القطعات؟ بصفتي إعلامياً، مقاتلاً، عراقياً، مراقباً لما يجري، علينا ألَّا نجعل هناك توجساً للمقاتلين وهم يمارسون حياتهم الطبيعية والشخصية في ساحات المعارك ولاسيما في أوقات الراحة أو فترات الدفاع الطويلة.

ماذا علي أن أعرف في ساحة العمليات؟ علي أن أعرف الآتي:

تسميات وجغرافية المنطقة.

العمليات السابقة ونتائجها.

أهم القادة والمسؤولين للقطعات.

تشكيلات ونيات العدو بما أمكن .

على ماذا يجري التركيز؟

الأسلحة الثقيلة وتحركاتها.

ترميز وارتسامات تعابير المقاتلين وهم بمعنويات عالية.

إجراء حوارات مع أشخاص يجيدون الكلام لرفع المعنويات.

إجراء لقاءات مع القادة والمقاتلين على شكل مجاميع.

تجنب إطلاق صور الحركات العفوية وردود الأفعال التي ترمز إلى الحط من شأن شخصية أو جهة أو طائفة.

تصوير المواجه بالنحو الذي ينقل اندفاع المقاتلين وانتصارهم.

الانتباه إلى تسجيل أزيز الإطلاقات وأصواتها.

من المفضل أن يحمل المراسل –مع مرافق الكاميرا– محفظة صغيرة وجهاز موبايل للاتصال عبر الشبكات العاملة، ويمكن أن يقرأ بعض الأخبار والتصريحات في المفكرة أو دفتر الملاحظات المحمول معه دوماً؛ كون ذلك يعطي فاعليةً واهتماماً أكثر للمتلقي .

التركيز على أوضاع الأعلام (علم العراق والرايات للقوات المرافقة كالتشكيلات والمتطوعين وأعلام الصنوف).

التركيز على (قتلى أو أسرى العدو إن وجدوا)، فضلاً عن تصوير مناطق تواجدهم بعد تطهير مواقعهم، والتركيز على مخلفاتهم ومستحضراتهم المدنية والعسكرية.

لا يجوز التسرع في إصدار البيانات بنحوٍ شخصي (إلَّا بعد التأكد من مصدر عسكري أو طبي موثوق) وعادةً ما يتم لفظه على شكل (توقُّع).

الابتعاد عن كلمات الوصف العام مثل: (خسائر كبيرة جداً، وهروب لجميع أفراد العدو، وتمت تصفية أو معالجة كل القطعات المهاجمة، وقتل عدد كبير منهم، وتكبدوا خسائر فادحة بالأرواح والمعدات) فتلك المصطلحات تستخدم في الحروب الكبرى والدولية وليست مع عصابات مناطقية مثل داعش، إذْ إنَّ الأفضل في التلقي أن نركز على العدد وكسب الأرض وتصوير آثار الهزيمة أو التقهقر.

العمل بقصص الحرب والأفلام الوثائقية.

التركيز أيضاً على المسؤول المدني والمشرف العام على منطقة العمليات: (المحافظون، وأعضاء مجالس المحافظات، واللجان الامنية، ومديرو الأقضية والنواحي، وشيوخ العشائر، ومديرو الدوائر، وكادر خلايا الأزمة في المحافظة أو المنطقة).

ارتباط المادة الإعلامية الخام من جبهات القتال إلى السلك المدني والإفادة منها في تركيب برنامج أو تقرير ودمجه كمادة للرأي العام مفعلة بالجانب الفكري، كإجراء مقابلات مع أكاديميين ومتخصصين في علوم مجاورة لحالة يمكن استخدامها مع للتسويق النفسي كإجراء الحوار مع الأطباء، أو خبراء الإعلام، والجغرافية، وعلم النفس، والاجتماع، والتربية، والاقتصاد وغيرهم.

الانفتاح على تعرُّف المجريات اللحظية واليومية (سوق الأخبار والتقارير) من مصادر متعددة مع أو ضد توجهاتنا، سواءٌ أكانت فضائيات أم مواقع أم إذاعات؛ لتقدير الموقف والرد بما أمكن على بعض الإشاعات، أو لتأكيد بعض الوقائع أو تصحيحها.

التركيز على معاناة النازحين والمتضررين جراء الحرب والمصادمات.

التركيز على الأضرار الصحية والبيئية والنفسية جراء استمرار المعارك دون حسمها.

التركيز على رود الأفعال الدولية الإيجابية لمواقف الدول والمنظمات والشخصيات.

أهم المراجع:

أبو بكر ناجي: إدارة التوحش: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، دون ببلوغرافيا.

أفلام يوتيوب خاصة بدعاية تنظيم داعش.

http://www.al-sharq.com/Ugc/Article/493 بوابة الشرق موقع:

بوابة العراق الاخبارية: www.aliraq.info.p=10946.

جريدة الحياة السعودية: في ٩/ أكتوبر /٢٠١٤

جريدة النهار اللبنانية: في ٢٥ آب ٢٠١٤

د. يحيى اليحياوي: قضايا في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والسياسة، مركز الجزيرة للدراسات (ورقة عمل) ١٤/ تشرين ٢ /١٠١٣.

د.كامل القيم (استحضارات إدارة الإعلام والدعاية ضد داعش) مرفق ندوة حوارية / مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية في ٢٣/ ٩/ ٢٠١٤.

داعش: نشأتها .. قيادتها .. استراتيجيتها في وسائل الإعلام ومراكز الدراسات، الرصد: ملحق ٤ (كربلاء: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية)، آب ٢٠١٤.

ريما زهار: حرب الدعاية لدى داعش: موقع إيلاف / في ٢٧/ أغسطس ٢٠١٤/ العدد ٤٨٤٥.

طارق العليان: واشنطن بوست: أوباما أساء التعبير عن استراتيجية أمريكا تجاه داعش في http://www.24.ae/article/101270’ 10/10/2014

عبد الباري عطوان: الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل ، ط١(بيروت: دار الساقي)، ٢٠١٥.

منصور عبد الحكيم: مارد العصر الأخير: داعش السفياني والرايات السود، ط١ (دمشق- القاهرة: دار الفكر العربي)، ٢٠١٥.

موقع كوكل (صور متعددة).

الوكالات والمواقع الخبرية في ٢٠١٣/٨/٧.

المراجع الالكترونية:

http://www.elaph.com/Web/News/2014/8/934803.html#sthash.bjoFjFUJ.dpuf .

http://www.kulalakhbar-iq.com/index.php?option=com_content&view=article&id.

http://www.kurdname.org/2014/06/blog-post_30.htm

http://www.shabiba.com/News/Article5418.aspx#ixzz3FplEqiUw.

الدولة العربية المعاصرة

بين إشكالية المكونات (الإثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي *

مقدمة:

لا شكَّ أن الدولة المدنية (الوطنية) الحديثة القائمة في أرجاء العالم المتقدم، قد نهضت على أكتاف المجتمع المدني وسائر التنظيمات الوسيطة، التي انبثقت من رحم الطبقة الوسطى الفتية والفاعلة، وصاحبة الإبداع في المسارين الطبيعي، والتقني، والفكري، والفلسفي، وهو إبداع لم يقدم للعالم التكنولوجيا الحديثة بأبعادها الصناعية والمعرفية –اقتصاد المعرفة القائم على الاتصالات– فحسب، وإنما قدم أيضاً كبار العلماء والفلاسفة الذين نظّروا في مجال الدولة والمؤسسات الموازية –المجتمع المدني والقطاع الخاص محلياً وعالمياً–.

إنَّ هذه الدولة المدنية وهذا الإبداع التقني والفلسفي (المعاصر) لم يُولَد عندنا نحن العرب ويظهر حتى الآن إلّا في شكل محاولات وهبات هنا وهناك، ما أن تظهر، إلا وتواجه بمعاول الهدم تحت حجج وشعارات واهية، ومن هنا بانَ تخلفنا وظهرت تبعيتنا للآخر، بل إننا فشلنا حتى في تقليد البنى الحضارية الحديثة، ولم نؤسس بنياناً (لدولنا) المعاصرة، التي هي أشباه دول وليس بدول، بالمعنى الصحيح لمفهوم الدولة؛ لأنها (دول) لا تزال تعيش ما قبل المرحلة الفيبرية –نسبة لماكس فيبر ١٨٦٤–١٩٢٠ ونظريته في السلطة العقلانية القانونية– في حين تجاوز العالم المتقدم ذلك إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وهي مرحلة تقوم على العولمة والحوكمة، بما يفضي إلى التقليل من هرمية الدولة وعموديتها، إلى مقاربة بين الدولة والتنظيمات المدنية والاقتصادية الوسيطة (المجتمع المدني والقطاع الخاص)، بما يقلب العلاقة العمودية إلى أفقية، لصالح مؤسسة مدنية–اقتصادية جديدة تفعّل من دور الشراكة والتشاركية، بما يجعل عمل الدولة مبدعاً خالياً من الترهل والحلقات الزائدة والوقت الضائع والجهد المهدور، لصالح أداء فاعل يوازي عمل الشركات الناجحة التي تحسب لكل جزء من عملها حساباً، بما يؤدي إلى توافق عملها مع عمل الماكنة التي تتوافق مع المنهج الوظيفي الذي يحدد لكل جزء عملاً محدداً يكمل عمل الأجزاء الأخرى، وهكذا يكتمل عمل الكل .

إذن الدولة المعاصرة التي نروم بناءها في عالمنا العربي لا يمكن أن تقوم إلَّا بفسح المجال أمام الطبقة

* جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الوسطى المستنيرة، التي تصنع المجتمع المدني، الذي بنهوضه التدريجي، يتراجع المجتمع الأهلي وبناه التقليدية لصالح قيام مؤسسات مدنية حديثة، تؤمن بدور المواطن، والعدالة الاجتماعية، والشراكة السياسية، مؤسسات تقوم على ثقافة سياسية تؤمن بالشراكة والمساهمة، وترفض الخضوع والاستبداد، وتقيم تنمية اقتصادية تمكن الجميع من توسيع خياراتهم في إطار دولة عصرية تفيد من معطيات علم السياسة في الإدارة والحكم وتنتفع من نتاجات الحضارة الحديثة، بما يجلب التقدم وليس الحداثة فقط.

وتأتي هذه الدراسة –وإن كانت على عجل وبشيء من الاختصار– لتقدم إسهاماً متواضعاً على طريق بناء دولة تأخذ بخيار المؤسسة المدنية المبنية على المنهج الوظيفي بديلاً عما ابتلينا به من خيارات ترفع شعار المكونات الإثنية، وهو خيار مرتبط بأيديولوجيا المجتمع الأهلي (التقليدي) وأفكاره الذي لم يعد له مكان في بناء الدولة الحديثة، إنه خيار بين مجتمع مفتوح قائم على التعددية والإبداع والتسويات، ومجتمع مغلق مبني على الأحادية والاستبعاد والانغلاق والجمود والصراع، وهي محاولة متواضعة تصب في بناء الدولة العربية المعاصرة، التي يفترض أن يعيش جميع مواطنيها في ظل عقد اجتماعي–سياسي (دستور) يساوي بين الجميع تحت مظلة المواطنة والعدالة والتسامح بما يفضي في المحصلة إلى مجتمع آمن مستقر يزدهر فيه النماء والإبداع والتقدم والرفاه.

في ضوء ذلك، عالجت الدراسة أزمة الدولة العربية المعاصرة، من منظور علم الاجتماع السياسي (علم السلطة) من طريق تسعة محاور أساسية، تتعلق بمعطيات علم السياسة وعلاقته ببناء الدولة من منطلق الحفاظ على التنوع الثقافي في إطار الوحدة (الوطنية)، وخلق روح المواطنة بالالتزام بالمساواة والعدالة الاجتماعية في أجواء ثقافية ديمقراطية توازن بين الحرية والمساواة ضمن مجتمع مدني يقوم على الإبداع والشراكة والاستنارة والتنمية بأبعادها المختلفة، في أجواء من الشفافية، والإدارة العقلانية ضمن ما بات يعرف بالحوكمة والإدارة الرشيدة، في شكل من الحكم يسمح بمشاركة واسعة للشعب في صنع السياسات العامة، سواء في ظل دولة بسيطة أم مركبة .

وانتهت الدراسة إلى التأكيد على مسؤولية النظم السياسية في الحفاظ على وحدة الدولة وسلامتها وأمنها ورفاهية شعبها، على وفق مرتكزات علم السياسة الذي يقول: إن النظام السياسي في أي زمان ومكان هو الذي يصنع القاعدة القانونية، وهو من يطبقها، وهو من يحكم بها، فإن صلحت صلح الأمر كله، وإن فسدت فسد الأمر كله؛ إذن فإن الاتحاد أو التفكك إنما يبدأ من ولاة الأمر قبل غيرهم؛ لأن القاعدة العامة تؤكد على أنه حيثما وجدت السلطة وجدت المسؤولية.

أهداف الدراسة:

١. في الإفادة من معطيات علم السياسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث إشكالية الدولة العربية المعاصرة سواء في شكلها اليسير أم اللامركزي الإداري أو الفدرالي؛ من أجل إيجاد حل توافقي يحفظ لهذه الدولة تمايزها عبر وحدة ترابها، ويعمق تواصلها مع عالمها العربي بما يديم لها ترابطها ويحفظ أواصر الشراكة السياسية والتعاون بين نُخَبها وقادتها، عبر آلية متزامنة تحافظ على التنوع ضمن إطار الوحدة في علاقة دائمة تُبقي على تمايز كل دولة عربية على حدة وتديم في الوقت نفسه ترابطها مع غيرها من الدول العربية في كيان عربي يتسم بالمرونة والتماسك في آن واحد، وإذا كنا نريد ما تم ذكره آنفاً حقاً، فما علينا إلاّ أن نبدأ من معطيات علم السياسة ومدخلاته وتوظيفها؛ لاستنباط حل عقلاني لأزمة الدولة العربية المعاصرة التي يتهددها متغير التفكيك والتمزيق بفعل عوامل داخلية وخارجية لم تعد مجهولة.

وهنا نرجع إلى أفلاطون الذي ذهب من قبل إلى عدم وجود «فن آخر أو علم أحق من العلم السياسي، بتدبير شؤون المجتمع الإنساني وحكم الناس على وجه العموم»، واستنتج من ذلك أن «السياسة فن مهيمن على الفنون جميعاً، إنه يشرف على القوانين وعلى كل الشؤون المتعلقة بالدولة ويحيكها ببراعة فائقة ويخرجها نسيجاً واحداً، إنه فن شامل ويجب أن نطلق عليه اسماً شاملاً جامعاً، ألَا وهو السياسة أو فن رجل الدولة»؛ وإذ تترتب على ذلك نتيجة تفيد بسيطرة العنصر والبعد السياسي الكاملة والمطلقة، على حياة المجتمع الإنساني وحكمه لها وتحكمه بها، فسيقتضي ذلك ويستوجب أن تكون البداية والنهاية دائماً في كل شأن من شؤون الحياة الإنسانية من السياسة وإلى السياسة وبالسياسة ومع السياسة[١].

وعليه فإن الخطوة الأولى في حل أي مشكلة أو إشكالية هي الاعتراف بوجودها، وتجنب تجاهلها أو إدارة الظهر عنها[٢]، وأن تكون المصلحة -في حل أي مشكلة- أولى بالاعتبار من الأفضلية، وذلك على وفق قاعدة فقهية قديمة اعتمدتها بعض المدارس الإسلامية تقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، أو الفاضل؛ فينبغي للحل هنا ألا يقوم على شكل محدد للدولة العربية بوضعها الحالي (القطري) أو بأنموذجها المرتجى (الدولة العربية الواحدة)، وإنما على مضمون هذه الدولة، تماشياً مع القول الصيني المأثور: لا يهم لون الهرة، طالما أنها تجيد اصطياد الفئران[٣]؛ وعليه فإن الدولة سواء بشكلها الفدرالي أم اللامركزي أم الوحدي

١. ينظر: أفلاطون، رجل الدولة، تعريب أديب منصور، (بيروت: دار صادر، ودار بيروت، ١٩٥٩)، ص: ٦٤، وقارن مع علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي، بغداد، العدد الرابع، السنة الأولى، كانون الأول/ ديسمبر/ ٢٠١٢، ص: ٢١١.

٢. الشرق الأوسط، العدد ١٢٧٥٤ في ٢٠١٣/١٠/٢٩، ص: ١٤، من مقابلة مع الملكة رانيا على قناة العربية.

٣. نقلاً عن: عبد السلام إبراهيم بغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا، (وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا ١٩٤٩ - ٢٠٠٨) سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٩٧، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨)، ص: ١.

–المركزي– فإنها ينبغي أن يتوافر فيها عنصر الاتفاق بين مواطنيها على العيش معاً في إطار جماعة سياسية واقتصادية واجتماعية تترابط فيما بينها بعقد اجتماعي–سياسي يقوم على فكرة يسيرة تتجسد في المساواة القائمة أصلاً على المواطنة وعلى حكم مقبول منهم جميعاً لإدارة الدولة وسن قوانينها[٤].

٢. في المواطنة

في الدول المتقدمة، صار قاطنو المناطق التي تؤلف إقليماً لها مواطنين لهذه الدولة، على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية، فهو يوحدهم انتماؤهم للوطن وتجمعهم الرابطة الوطنية، وهنا تماهت –كما يذهب ديريك هيتر– المواطنية مع الانتماء الوطني[٥]، إذ «أفضت العلاقة العضوية القائمة بين المواطنية المتمحورة حول الانتماء الوطني والدولة الوطنية إلى التماهي في مصطلحين متمايزين في الأصل، هما: المواطنية والمواطنة، فهذه الأخيرة هي المرادف للجنسية في الدولة الوطنية»[٦].

أدى هذا المسار بالتدريج إلى تجدد منظومة المواطنية عبر بلورة ثلاثة أبعاد للمواطنة، هي: البعد المدني (المتمثل بالحقوق الشخصية والفردية)، والبعد السياسي (المتمثل بحقوق المشاركة في السلطة)، والبعد الاجتماعي (المتمثل بحقوق الضمان والتعلم والاستشفاء والسكن وتأمين متطلبات العيش...)، وغدا هذا المفهوم للمواطنة في أساس تبلور الصورة التي نعرفها في عصرنا الراهن)[٧].

والدولة معنية أولاً وأخيراً بترسيخ مفهوم المواطنة من خلال تحقيق المساواة بين جميع مواطنيها دون أي تمييز، واحترام التنوع الاجتماعي؛ مهما تعددت ألوانه وأطيافه، والتعامل معه على وفق انطلاقة وطنية بعيدة عن التعصب العرقي أو الطائفي، وهنا يقول أحد الكتاب العراقيين المهتمين بهذا المسار:

---

٤. عادل الجوجري، برنارد لويس، سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو/ ٢، (حلب: دار الكتاب العربي، ٢٠١٣)، ص: ١٧٤، عن عبد المنعم سعيد/ شرعية الدولة الحديثة.

٥. علي خليفة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣٩ و٤٠، ٢٠١٣، ص: ١٦، نقلاً عن: ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧).

٦. يرتبط مصطلح المواطنة (لا المواطنية) بالتاريخ السياسي الغربي حصراً، ما بعد القرن السابع عشر تحديداً، حيث سقطت الحواجز والأسوار التي كانت تفصل بين المدن الأوروبية بعضها عن بعض لتكوين الدولة القومية التي يسكنها شعب واحد على الرغم من تنوع الأجناس أو اللغات أو الأديان فأصبحت الدولة وطناً لهم في ظل تفاعل اجتماعي وسياسي واقتصادي وأخذ تعبير الأمة يتصل بالدولة. يجدر بالتالي التمييز بين المواطنية–المفهوم (في أكثر من مجتمع وعلى امتداد العديد من الحقبات التأريخية) والمواطنة–التجربة التأريخية الخاصة بمنظومة الدولة–الأمة، أنظر: غسان طه، «المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان» في: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، سلسلة الدراسات الفكرية (بيروت: منتدى الفكر اللبناني، ٢٠١٠). عن المصدر نفسه ص: ١٦.

7. Thomas Humphrey Marshall, Class, Citizenship and Social Development (London : Garden City , 1965)..16 عن المصدر نفسه، ص:

تتجذر العرقطائفية[٨] في الدولة حينما تتم أدلجة التنوع المجتمعي، وتتعقد حينما يتلبس الدولة عرقٌ واحد أو طائفةٌ واحدة، وتتعمق حالما تفقد الدولة حياديتها وصفتها الأبوية، وتعلو شأناً حينما تفارق المدنية والتحديث، وتترسخ في الوقت الذي تُسحق الخصوصيات الذاتية وتصهر الهويات الفرعية... فالدولة لا تعنى بصهر الهويات ومصادرة الخصوصيات، فهي إطار جامع للتنوع المجتمعي تخلق المشترك بين مواطنيها على أساس من الحقوق والواجبات المتكآفئة لتحقيق المصالح الفردية والعامة.. والهوية الوطنية هوية سياسية تعبّر عن جميع الأفراد والجماعات والهويات الفرعية الداخلة في تركيبة الدولة، وهي الروح الناتجة من التماهي السياسي بالدول وليس التماهي العرقي الطائفي الإثني.

الخطير في المشكلة العرقطائفية حينما تتكون بها ومن خلالها القوى السياسية المعنية بفعل الدولة، فحينها لا يعود للأمة السياسية من وجود؛ فستكون هذه القوى قوى ردة على مشروع الدولة وعلى أمة الدولة نفسها، والأخطر حينما يندفع الخطاب المذهبي والفكري وراء تأصيل العرقطائفية على أساس ديني وثقافي، فيتم توظيف المقدس الديني والموروث الثقافي لتبرير العزل والإقصاء والتخوين والتكفير والتفوق على أساس الانتماء العرقطائفي.

تترسخ العرقطائفية أيضاً حينما يتم تأسيس الدولة على وفق استحقاقات المحاصصات السياسية–العرقطائفية لتتمذهب مؤسساتها بلون المذاهب السياسية التي تدمج العرق بالطائفة بالسلطة، فينتج لدينا دولة المذاهب السياسية على وفق أقيسة الفرق العرقطائفية، وليس دولة المواطنين المفصلة على وفق أقيسة المواطنية والكفاءة.

إن السلطة تعاني الانقسام لا التقاسم في ظل التوافقية العرقطائفية، والدولة كأعلى شكل من أشكال السلطة ستفقد علويتها في ظل انقسام سلطتها[٩].

إذن الدولة العربية الحديثة –مهما كان شكلها– ينبغي لها أن تقوم على قاعدة المواطنة وتحقيق الشراكة السياسية الفاعلة والحقيقية بين جميع مواطنيها دون تمييز أو تفريق، وإتاحة الحريات العامة وغيرها من القيم، وهذا كله –مع عوامل أخرى– ستأتي هذه الفقرة على ذكرها، فيعمل ذلك على تقوية أواصر

٨. العرقطائفية: جاءت هنا بمعنى أدلجة التنوع الاجتماعي بقصد إضافة بعد سياسي–تمييزي على الانتماءات العرقية/ الطائفية للمواطنين، بما يعطي أفضلية لانتماء عرقي أو طائفي معين داخل الدولة على حساب الانتماءات المناظرة الأخرى، وللأسف فإن هذا ما تمارسه بعض النظم السياسية العربية تحت ذرائع وحجج مختلفة، وهي حجج لا تصمد كثيراً أمام مبدأ المساواة والعدالة والمواطنة وتكافؤ الفرص، ومثل هذه السياسة تؤدي في المحصلة إلى أن تفقد الدولة حياديتها وموضوعيتها إزاء عموم مواطنيها؛ مما يدخلها في أزمات متناوبة.

٩. ينظر الحوار الذي أجراه الصحفي توفيق التميمي مع المفكر حسين درويش العادلي (٢–٣) تحت عنوان (ثورات الربيع العربي فجرها الشباب المدني الحالم بالحرية/ استخدام المقدس للوصول إلى السلطة احتيال على الديمقراطية) صحيفة الصباح/ بغداد، العدد ٣٠٥٨ في ١١–٣–٢٠١٤ ملحق (ديمقراطية ومجتمع مدني)، ص: ١٢.

الوحدة الوطنية في ظل التنوع[١٠]؛ وهذا يعني إدارة الدولة على أسس مدنية وديمقراطية وعقلانية عادلة بما يضمن احترام حق المواطنة لكل فرد من أفراد الدولة بغض النظر عن انتمائاته الفرعية (العرقية/ الثقافية)، وبما يخدم حقوقه وكرامته بحيث لا تضيعه ولا تغيبه على وفق قواعد دستورية وقانونية واضحة[١١].

ومن واقع التجربة السودانية المريرة يقول الصادق المهدي – رئيس الوزراء السوداني الأسبق للمدة ١٩٨٦-١٩٨٩، والمفكر الإسلامي المعروف- عن حق المواطنة في حديث له عن الإسلام والدستور (القادم) في السودان: إن «الإسلام جزء مهم من المكون الثقافي السوداني، والقول بأبعاده من الشأن العام لا يجدي، بل يأتي بنتائج عكسية، ولكن المطلب الإسلامي أن لا يحرم الآخرين حقوقهم الدينية والمدنية، وأن لا يخدش المساواة في المواطنة، وأن يتم عن طريق آلية ديمقراطية»[١٢].

وهذا ما يعتقد به العديد من المختصين السودانيين في القانون الدستوري –مستلهمين اعتقادهم من تجربة السودان المؤلمة التي أفضت إلى انشطاره إلى دولتين، ومن دون أن ينهي هذا الانشطار معاناة الشطرين على الصعد كافة- إذ يذهب بعضهم إلى القول: إن (فكرة الدولة الحديثة قائمة «على مفهوم أساسي من مفاهيم الديمقراطية والدولة المعاصرة، وهو مفهوم المواطنة، لا على الهويات الإثنية أو الدينية أو الثقافية؛ وبهذا الصدد، لم يتضمن التراث الدستوري في الدولة السودانية الحديثة نظرية دستورية كاملة لمركز المواطنة وقد خلت دساتير السودان من ذلك، ويرى بعض الباحثين أن الأوان قد آن إلى أن تورد شروط المواطنة ومؤهلاتها في الدستور مع تأطير كفتي الميزان لها من الولاء والحماية في قلب ذلك الدستور؛ لأن المواطن الحر هو قلب الأمة الحرة؛ ومن هنا تأتي أهمية وضع معايير مناسبة لتصميم الدستور الذي يتوافق مع أهل السودان بالنظر إلى معطيات الواقع وموروثات الشعب وقيمه[١٣].

٣. في الدستور

وطالما نحن نذكر الدستور، والتجربة السودانية بهذا الصدد، فهي تجربة قاسية في شقيها المركزي والفدرالي فإن تصميم دستور جديد يستدعي أهمية فهم طبيعة الدولة السودانية ومشكلاتها على أن يأتي الدستور وفق رؤية وطنية جماعية أو توافق وطني لكي يكون ثابتًا وراسخًا. «إن الذي يكسب الدساتير

١٠.حسن حامد مشيكة، (التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان)، المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول، سبتمبر/٢٠١٣، ص: ٢٨.

١١.عبد الجبار أحمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، عرض صحيفة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد ٣٠٧٠ في ٢٠١٤/٣/٢٥، ص: ١١.

١٢.مشيكة، ص: ٤٣.

١٣.حسن حامد مشيكة، ص٢٧، نقلًا عن: محمد إبراهيم خليل ونصر الدين عبد الباري، معدَّان ومحرران، رؤى وتطلعات أهل السودان حول الدستور القادم، (أم درمان: المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان، ٢٠١٢)، ص: ٨، وكذلك http://ahfadgender.com/sites/default/files/Books/ حمزة، مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان، ص: ٥١٣.

الثبوت والرسوخ ليس هو النص عليها في لوح محفوظ، وإنما هو إدراك الحاكمين لروح الدستور قبل نصوصه والتزامهم على أنفسهم العمل دوماً على وفق تلك الروح وهذه النصوص، وكل ميثاق أو دستور يجب أن يكون في موقع أثير في قلوب السودانيين، كما العهد أو الميثاق، فالعبرة في الإيمان والاستعصام به، والذي يصدر عن قناعة وإيمان فهو يبقى، وإن ذهب الذين صاغوه»[١٤].

فالدستور المرتجى هو الذي يقوي ممارسات التعاون بين الشعب، وينظم التعايش السلمي بين السلطة والحرية، ويرتقي بحقوق الإنسان ويتيح التعددية الحزبية والسياسية القائمة على الشراكة السياسية الحقيقية والفاعلة[١٥].

وفيما يخصُّ الدستور الاتحادي المرتجى لأي شكل عربي اتحادي، فإنه ينبغي أن يكون هناك تحديد واضح للسلطات (سلطات حصرية لكل مستويات الحكم الثلاثة (المركز «الحكومة الاتحادية»، الولايات، المحليات) مع تبيان السلطات المشتركة بينها.

ومن الأهمية بمكان أن يتضمن الدستور الاتحادي في فصل الحكم نصوصاً محددة عن مستويات الحكم الفدرالي وموارد كل مستوى، وأن يراعى التوازن في السلطات والاختصاصات والموارد المالية[١٦].

وهنا يقول العلامة الدستوري الفرنسي أندريه هوريو: إن (مدلول القانون الدستوري أي معناه العميق، أو كما يقال مهمته، هو تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة– الأمة)[١٧].

أو بتعبير اليوم (الدولة الوطنية) التي تجمع على إقليمها جميع المواطنين بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومعتقداتهم، فالقانون ينبغي أن يكون له اليد العليا والأولوية؛ لأن القانون، كما قال الكاهن الكاثوليكي لاكوردير عام ١٨٤٨ –وهو عام الثورات «اليسارية» في أوروبا– هو الذي يعدل «بين القوي والضعيف، وبين الغني والفقير، وبين السيد والعبد، والحرية هي التي تضطهد، والقانون هو الذي يحرر، وإذا لم يحكم القانون، فان القوة هي التي تحكم، وهذا الخيار يطالعنا في أماكن عدة من العالم»[١٨].

---

١٤. مشيكة، ص٤١ عن منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل: الجزء الأول، ص: ١٩٠.
تعود الدساتير التي ورثها السودان مثله مثل بقية البلدان النامية إلى أصول أوروبية، فأغلب دساتير العالم الثالث وضع خطوطها العريضة الاستعمار قبل رحيله، أما الدساتير الأوروبية، فقد ولدت من رحم الديمقراطية الليبرالية، والليبرالية في صورتها التي انتهت إليها تمثل نظاماً للحكم يقوم على مرتكزات من أهمها التراضي الاجتماعي.

١٥. بتصرف عن: مشيكة، ص: ٤٤

١٦. مشيكة، ص: ٤٥.

١٧. مشيكة، ص٢٧.

١٨. لقاء مع الكاتبة الفرنسية دانيال سالناف، تحت عنوان (روسو معاصرنا بتمزقه وقلقه) مجلة، آفاق المستقبل، السنة الثانية، العدد ١٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، ٢٠١٢، ص: ٨٣.

ومع ذلك فإنه ينبغي التأكيد أن الدستور لا يعالج وحده المشكلات السياسية والاجتماعية التي تلازم الدولة العربية المعاصرة منذ عقود عدة، فالحلول ينبغي أن تأتي دائماً في إطار السياسة العامة للدولة[١٩]، وهي سياسة ينبغي أن تكون مرنة ومواكبة للتطورات التي تحصل على أرض الواقع، ضمن الإطار النظمي الذي يأخذ بالمدخلات والمخرجات في إطار تغذية عكسية مستمرة.

٤. في العدالة الاجتماعية

وهذه السياسة ينبغي أن تقوم على تحقيق العدالة في بعدها السياسي قبل أي شيء آخر؛ وذلك أن تحقيق العدالة السياسية في بناء الدولة، فدرالية كانت أم بسيطة، هو (الشرط الأول والأساس لتحقيق أي شكل من الأشكال الأخرى للعدالة، القانونية منها والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة، استناداً إلى عدالة السلطة الحاكمة فيها، التي تستند بدورها إلى شرعية علاقة هذه السلطة مع المجتمع المدني، طالما أن أياً من تلك الأشكال الفرعية المتخصصة للعدالة ومضامينها وتطبيقاتها، هو أولاً وقبل كل شيء نتاج قرار سياسي ومحصلته؛ بما يجعل مشكلة نقص العدالة أو غيابها، وحل هذه المشكلة في النهاية مشكلة وحلاً سياسيين. وعلى هذا الأساس تكون الإرادة السياسية السلطوية ومؤسساتها وسياساتها وقراراتها وتشريعاتها الدستورية والقانونية هي المسؤولة أولاً وآخراً، نظرياً وعملياً، عن تحقيق العدالة في نماذجها الفرعية المتخصصة، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية، وضمان الوصول إليها.

وإذ لا يمكن للسياسة أن تحقق العدالة ما لم تتحقق العدالة أولاً، وابتداءً في السياسة وسلطاتها ومؤسساتها التي هي صاحبة القرار الفصل في تحقيق العدالة والموكلة بتطبيقها، فلا بد إذن من أن تتمتع العدالة السياسية بأولوية التطبيق، على بقية التطبيقات الفرعية المتخصصة للعدالة، وأن تتقدم عليها، وتحتل موقع الصدارة بينها بحكم الارتباط المؤكد والدائم والأولي لكل مشكلات نقص العدالة، أو غيابها اجتماعيًا واقتصاديًا بمشكلة نقصها أو غيابها سياسيًا، بما يجعل حل مشكلة العدالة السياسية شرطًا وأساسًا، ومقدمة لحل مشكلات العدالة بكل صورها وأبعادها الأخرى)[٢٠]؛ وعليه كان مطلب (العدالة) وما زال واحداً من أول المطالب الإنسانية الفردية والجماعية وأهمها، ليس فقط بحكم المعاناة الفعلية أو الافتراضية لغالبية المجتمعات من نقصان العدالة أو حتى غيابها شبه الكامل، بل وأيضاً بحكم قدرة هذا المطلب على استبطان وتحقيق القسم الأعظم من كل أشكال ومستويات المطالب الإنسانية الأخرى الرامية، لمعالجة شتى أوجه وأبعاد ظاهرة نقص العدالة أو غيابها في الحياة الإنسانية والمتمثلة في[٢١]:

١- نقص أو غياب العدالة السياسية بفعل:

---

١٩. مشيكة، ص: ٤١. وللتوسع في هذا الموضوع يحيلنا المصدر على:
Clarke E. Cochran , Lawrence C. Mayer and T. R. Carr, American Public Policy .: An Introduction (New York : Saint Martin Press , 1993) , p. 2

٢٠. علي عباس مراد، (حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق)، ص: ٢١٢.

٢١.مراد، ص: ٢٠٩ – ٢١٠.

- احتكار حق ممارسة السلطة في المجتمع السياسي من قبل فرد أو أسرة أو قبيلة أو دين أو طائفة أو حزب أو فئة أو شريحة أو طبقة أو تحالف قلة ما، استناداً إلى أحد أو بعض تلك الأسس الاجتماعية.
- عدم اعتراف السلطة الحاكمة بشرعية المعارضة وتعاملها معها بوسائل غير قانونية.

٢- نقص العدالة الاجتماعية والقانونية والإدارية أو غيابها بفعل التوزيع غير العادل للخدمات والوظائف والمناصب العليا والحساسة واختصاصها بجماعات أو فئات أو مناطق دون غيرها، وعدم مراعاة التطبيقات القانونية والإدارية لمبدأ العدالة بين المكونات المجتمعية مع مراعاة إختلافها وتنوعها.

٣- نقص العدالة الاقتصادية أو غيابها بفعل التوزيع غير العادل للثروة الوطنية على القلة الحاكمة وحلفائها، وحرمان الغالبية العظمى من المواطنين من حقهم فيها، بل وحرمانهم غالباً من الحد الأدنى من وسائل العيش الكريم أو حتى جزء منها.

٤- نقص أو غياب العدالة المعرفية بفعل تقييد أو إلغاء حرية المعتقد والتعبير عن الرأي والتعليم والنشر والإعلام، بما يحرم غالبية المواطنين من حقهم في اعتناق ما يناسبهم من المعتقدات الدينية والدنيوية وحرية التعبير عنها، وممارسة طقوسها والوصول إلى المعرفة والمعلومات.

ونتيجة لكل ذلك "كانت العدالة وما تزال غاية كل الشرائع الدينية، وجوهر جميع الأنظمة الأخلاقية، وهدف كل القوانين الوضعية، حتى وإن لم تلتزم هذه الأخيرة بها في التطبيق فعلياً، ولم يمنع اختلاف الأفراد والجماعات بشأن كل ما يتعلق بطبيعة العدالة ومضمونها ومظاهرها وأسسها ومقدماتها ونتائجها من اتفاقهم، على كونها واقعة أساسية وشاملة ومركبة تتعلق بكل مكونات الحياة وعناصرها، بما يجعل أي غياب للعدالة أو حتى نقصها جزئياً مشكلة هي الأخرى ذات طبيعة أساسية شاملة ومركبة"[٢٢].

٥- في الديمقراطية والثقافة الديمقراطية والديمقراطية الملائمة لنا عربياً:

لا يمكن للعدالة أن تتحقق أو يكتمل بنيانها إلَّا من خلال وجود نظام سياسي ديمقراطي حقيقي، يتبنى الديمقراطية والشراكة السياسية قولاً وفعلاً، دستورياً وعلى أرض الواقع، ولاسيما في بلداننا العربية التي تتسم بالتنوع الثقافي؛ لأن الديمقراطية هي الأنسب لإدارة الأزمات المتعلقة بالانتماءات الفرعية (الجماعات الإثنية المتنوعة) وحلها، ويذهب كثير من المراقبين والمختصين، إلى أن الديمقراطية إن كانت لا تنجح دائماً في حل الصراعات التي تدعى (إثنية) فلم يثبت أبداً أن الدكتاتورية قادرة على ذلك بشكل أفضل[٢٣].

٢٢. مراد، ص: ٢١٠. وقارن مع دينيسلويد، فكرة القانون، تعريب: سليم الصويعي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد ٤٧، ١٩٨١)، ص: ١٠٩ – ١١١.

٢٣. أمين معلوف، ترويض الفهد، مجلة الفكر التقدمي، بيروت، العدد ١٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، ص: ١٠٧.

ويتساءل أصحاب هذا الرأي –وهم محقون– «هل أثبت النظام اليوغسلافي ذو الحزب الواحد أنه أكثر قدرة على الحفاظ على السلم الأهلي من التعددية الحزبية»[٢٤].

ويضيفون بالقول إنه «مع مرور الزمن يتبدى أن الديكتاتوريات التي تدعي العلمانية هي مناجم التعصب الديني. إن العلمانية دون ديمقراطية هي كارثة على الديمقراطية والعلمانية معاً»[٢٥].

ولكن إقامة الديمقراطية والشراكة السياسية في بلداننا العربية ليس بالأمر اليسير، فالأمر أشد صعوبة مما يتصوره كثيرون، لكن إذا كان أمر إقامة الديمقراطية والشراكة صعباً، فإنه ليس مستحيلاً، في حال تم تهيئة الأجواء لإنماء ثقافة ديمقراطية، وهذه مهمة جميع المتنورين[٢٦]، إذ لا يمكن نجاح أي تجربة ديمقراطية من دون وجود ثقافة ديمقراطية تنتج أناساً ديمقراطيين، عندها تكون الديمقراطية بمنأى من التدمير والتخريب، وهنا يقول أحد أساطين الفكر الغربي النافذين والمعروف بسلبيته من العرب إن «إقامة الديمقراطيات أشد صعوبة، لكن تدميرها أصعب كذلك»[٢٧].

وإن كان لا شيء مسلماً به في السياسة، وكل شيء خاضع للتساؤل والتأمل والتعديل والتغيير أيضاً كما يذهب إلى ذلك كارل بوبر فيلسوف العقلانية النقدية المقارنة وصاحب نظرية (المجتمع المفتوح وأعداؤه).

فنحن إذن –وهذا الأمر ينطبق علينا نحن العرب في هذه المرحلة المفصلية العصيبة التي نمر بها ولاسيما ونحن نجتاز موسم الربيع العربي (الطويل)– أمام شكلين للفكر والفعل السياسيين، هما: الأول: سياسة (المجتمع المفتوح) التي ينادي بها (بوبر)[٢٨*] بعبارات (الحرية) و(الإنسانية) و(التعدد) و(الشراكة)، مقابل سياسة (المجتمع المغلق)، والآخر: مجتمع (السلطوية) و(العشائرية) و(الطائفية) و(التعصب)، إنها المواجهة بين مجتمع مفتوح يتيح عبر مؤسساته الديمقراطية إمكانية المناقشة النقدية والحوار العقلاني الحر والشراكة العقلانية الفاعلة، ومجتمع مغلق يمكن اختزاله في عبارة (العنف محل العقل)[٢٩].

---

٢٤. معلوف، المصدر نفسه، ص: ١٠٧.

٢٥. المصدر نفسه، ص: ١٠٧.

٢٦. المتنورون أو الاستنارة أو التنور: دلت في معانيها الأولى على حركة التنوير الفلسفية في القرن الثامن عشر، المناهضة لمساعي القوى المقاومة للتغيير والتحديث في أوروبا من رجالات الإقطاع والكنيسة. وبالتالي فهي حركة ارتبطت بالعقلانية والحداثة، والانتقال بالمجتمعات من سمتها الأهلية الراكدة إلى وضعها المدني القائم على الوظيفية وتشابك المصالح والتمايز البنيوي بما يؤدي إلى قيام دولة مدنية مستندة على تداول السلطة وفق آليات منتظمة وشفافة.

٢٧. برنارد لويس، أزمة الإسلام، الحرب الأقدس والإرهاب المدنس، رؤية المحافظين الجدد واليمين الأمريكي للإسلام المعاصر، ترجمة: حازم مالك محسن، (دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع ٢٠١٣)، ص: ١١٦.

٢٨. (*) فيلسوف نمساوي، انتقل من الشيوعية إلى الديمقراطية والحرية والمجتمع المفتوح، وهو من نقاد الديمقراطية التوافقية لصالح الديمقراطية التنافسية التي تقوم على أقل عدد من الأحزاب.

٢٩. نقلًا عن خالد العبيوي (الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٨ ربيع ٢٠١٣، ص: ٧٥ – ٧٦.

والديمقراطية –على وفق وفق ما كان يردده ونستون تشرشل –رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية وهو من أكثر سياسييها شهرة في القرن العشرين–: «ليست هي الأفضل، ولكنها أقل الأنظمة السياسية سوءاً»[٣٠]؛ لذا فإن كارل بوبر لم يكن يدعي يوماً أنه يمكن تحقيق السعادة المطلقة للناس من خلال الديمقراطية والشراكة، ولكن على الأقل التخفيف من آلامهم، وضمان ممارسة أفضل للحرية والمسؤولية والمبادرة الخلاقة... فالديمقراطية عنده «مجرد لعبة سياسية لتدبير الاختلافات عبر الحوار العقلاني والنقاش النقدي الحر والمفتوح، هكذا يجب النظر إليها، تجنباً لتقديسها»[٣١]. فالصراع عند بوبر «حتمي، بحيث لا يوجد مجتمع إنساني بدون صراع، لكن مع ذلك، تظل المساهمة في التقليص من حدة الصراع واجباً أخلاقياً»[٣٢].

وإذا كانت الديمقراطية هي الخيار المفضل أو المرجح لتقليص حدة الصراع –ولاسيما الإثني منه– الذي يدفع نحو اللامركزية أو الفدرالية، بل وحتى الانفصال –كما حصل مع السودان– ومرشح لأن يحصل في بلدان عربية أخرى، فأي نوع من الديمقراطية ينفع معنا؟ هل ديمقراطية المحاصصة هي التي طبقت تحت شعار الديمقراطية التوافقية على وفق آلية الانتخاب القائم على التمثيل النسبي، الذي يسمح بمشاركة الانتماءات الفرعية في السلطة «مشاركة شكلية غير فاعلة»، ولا يسمح بوجود معارضة حقيقية أو فاعلة؟ كما حصل في التجربتين اللبنانية والعراقية؟ أم ديمقراطية التنافس الحقيقي القائمة على روح المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين دون تمييز عرقي أو طائفي؟

هنا نرجع إلى أحد المفكرين اللبنانيين المواكب والمعايش للتجربة اللبنانية الذي يقول: «من يتطلع إلى عالم من الحرية والعدالة لا يرى في الديكتاتورية حلاً مقبولاً، من دون أن نحتاج حتّى إلى مناقشة خاصة حول عجزها الواضح عن حل المسائل المرتبطة بالانتماء الديني والإثني وبالهوية، لا يمكن للاختيار أن يتم إلّا في إطار الديمقراطية.

إلّا أنني بقول هذا لا أكون قد حققت تقدماً مهمّاً، إذ لا يكفي أن أقول: «ديمقراطية» لكي يستقر التعايش المتناغم، فهناك فرق بين ديمقراطية وأخرى، والانحرافات هنا لا تقل فتكاً عن انحرافات الديكتاتوريات، هناك في الحقيقة طريقان يبدوان لي خطرين بنحوٍ خاص على التنوع الثقافي وعلى احترام المبادئ الأساسية للديمقراطية نفسها: أولهما بالتأكيد ديمقراطية نظام الحصص مدفوعاً حتى العبث أو الخيار المعاكس، أي ديمقراطية نظام لا يحترم إلا قانون العدد دون أي رادع.

والأنموذج اللبناني هو من أبرز الأمثلة تعبيراً عن السبيل الأول، إن لم يكن الوحيد؛ إذ تتقاسم الطوائف السلطة مؤقتاً كما يقولون على أمل تخفيف التوترات مع وعد بأن يدفعوا الناس تدريجياً نحو شعور بالانتماء إلى «المجتمع الوطني»، ولكن منطق النظام يذهب في اتجاه آخر تماماً: بما أن هناك اقتساماً

٣٠. عن المصدر نفسه، ص: ٨٨.
٣١. المصدر نفسه، ص: ٨٨.
٣٢. المصدر نفسه، ص: ٩٢.

«لقالب الحلوى»، تميل كل طائفة إلى اعتبار أن حصتها ضئيلة جداً وأنها ضحية ظلم فاضح، وبعض السياسيين يجعلون من هذا الإحساس موضوعاً دائماً لدعايتهم، وشيئاً فشيئاً يصبح القادة الذين لا يستسلمون للمزاد مهمشين فيقوى حينئذ شعور الانتماء إلى قبائل مختلفة بدلاً من أن يضعف وينحسر شعور الانتماء إلى درجة الاختفاء، أو يكاد دائماً بمرارة وأحيانًا عبر حمام من الدم، إذا كنا في أوروبا الغربية فبلجيكا هي المثل، وإذا كنا في الشرق الأوسط فالمثال هو لبنان»[٣٣].

ويسترسل هنا في توضيح ما قد يحصل من لبس بشأن تبني حلول باسم الديمقراطية أو تحت شعاراتها لموضوعة (الأقليات والجماعات الإثنية الفرعية) فيقول: «إني أُبسِّط الأمور قليلاً ولكنه السيناريو الذي نتجه صوبه حينما نتجاوز في معالجاتنا للقضايا الإثنية حداً ما، وهو الحد الذي يحول الانتماءات الطائفية إلى هويات بديلة بدلاً من جمعها في هوية وطنية يعاد تحديدها وتوسيعها.

إن الاعتراف بعدد من الانتماءات اللغوية والدينية والإقليمية في قلب جماعة وطنية قد يخفف التوترات في كثير من الأحيان، ويصحح العلاقات بين مختلف فئات المواطنين ولكنها عملية حساسة لا نستطيع خوضها كيفما اتفق لأن قليلاً من الأشياء يكفي ليحدث عكس تأثير الذي كنا نأمله.

يريدون تسهيل اندماج جماعة أقلية فنكشف بعد عشرين عامًا أننا حشرناها في غيتو[٣٤] لا تتمكن من الخروج منه، وبدلاً من تنقية الأجواء بين مختلف جماعات المواطنين نؤسس لنظام من المزايدات والاحتجاجات والمطالب المشاكسة التي لا يمكنها أن تتوقف مع سياسيين جعلوا منها علة وجودهم ورأسمال تجارتهم.

كل ممارسة تمييزية خطيرة حتى عندما تمارس لصالح جماعة عانت، ليس فقط لأننا بهذه الطريقة نستبدل ظلماً بآخر ونقوي الكراهية والشك، وإنما من أجل قضية مبدأ أخطر في نظري أيضاً: طالما يتعلق مركز شخصية ما في المجتمع بانتمائه إلى هذه الطائفة أو تلك، نساهم في استمرار نظام منحرف لا يستطيع إلا أن يعمق الانقسامات.

إذا كنا نسعى إلى تقليص التفاوتات والمظالم والتوترات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها، فالهدف المنطقي الوحيد والمشرف هو أن نعمل لكي يعامل كل مواطن بوصفه مواطنًا كامل الحقوق مهما كانت انتماءاته، بالطبع لا يمكن بلوغ مثل هذا الأفق بين ليلة وضحاها ولكنه ليس سببًا لنقود القافلة بالاتجاه المعاكس»[٣٥].

٣٣. أمين معلوف، ترويض الفهد، ص: ١٠٧ – ١٠٨.

٣٤. الغيتو: تدل في معناها المتداول المعروف على حارات اليهود (أيام زمان) أو أحياء الأقليات أو الفقراء في المدن القديمة، أو المعازل والتي تشير إلى منطقة يعيش فيها طوعاً أو كرهاً، مجموعة من السكان يعدهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين. وتعني في دلالتها الحديثة أو المجازية على العزلة، أو العيش منعزلاً عن الآخر، عزل أو انعزال جماعات معينة في أحياء خاصة بها. في دالة على عدم الاندماج أو الإدماج ضمن المجتمع الواحد أو الجماعة الوطنية ضمن إطار الدولة.

٣٥. المصدر نفسه، ص: ١٠٨.

وهذا ما ذهب إليه المفكر الفرنسي المعروف (ريمون آرون) من أن جوهر النظام الديمقراطي يقوم على احترام كل الآراء السياسية، بما فيها الآراء المعارضة[٣٦].

إذن علينا أن نقر بأن (التنوع المنتج للتعددية (بجميع أشكالها) حقيقة إنسانية تأريخية لا مجال لإنكارها أو تجاهلها أو مسخها، فالتعددية المجتمعية بما فيها التعددية الطائفية حالة إنسانية طبيعية بذاتها، ولا يمكن حمل الناس جميعهم على عقيدة أو أيديولوجيا معينة بغية الظفر بالتجانس... وفكرة التجانس المجتمعي أكذوبة أنتجتها المدارس الأيديولوجية السياسية الهادفة إلى تسييس الهويات المجتمعية؛ وبالتالي احتكار السلطة من قبل هوية معينة على حساب الهويات الأخرى، وهو ما يؤسس للطائفية السياسية، فتتكون خطورة الطائفية حينما تمتد إلى الدولة هنا فتغدو سلاحاً فتاكاً يهدد وحدة الأمة والدولة معاً.

المفترض بالدولة أنها أمة سياسية وطنية تحتوي التعددية المجتمعية على تنوعها العرقي والطائفي والإثني على أساس من مبدأ المواطنة الذي يعني (وحدة انتماء عضوي بين الفرد والدولة)، بغض النظر عن دينه وطائفته وقوميته وإثنيته. فالدولة هنا جمهور المواطنين وأمة أفراد الدولة، ومجموع رعاياها، توحدهم (على تنوعهم) هوية سياسة موحدة، هي هوية الدولة (السياسية الوطنية) لا غير؛ وحينما نقول لا غير فإننا نعني بذلك أن الشرعي في عرف الدولة فقط وفقط إنما هو هويتها السياسية، فليس للدولة هوية دينية أو طائفية أو عرقية، وأدنى ركون من الدولة لهوية فرعية مجتمعية يجعلها دولة تمييز وإقصاء وليست دولة وطنية جامعة لأمة الدولة.

إن الدولة الطائفية هنا هي دولة الجزء لا الكل، هي دولة طائفة على حساب الطوائف الأخرى. وبعد، هي تفرض التجانس السياسي من خلال إلغاء التعددية المجتمعية؛ وهو محال، فالولاء والتجانس المطلوب للدولة إنما هو سياسي هنا، فالدولة (كفكرة ومعايير ومصالح) لا تعنى بالصهر المجتمعي، بل بالصهر السياسي وليس للدولة حق إقصاء التعددية المجتمعية الفكرية أو الطائفية أو العرقية أو السياسية... وسواها، بل لها الحيز المشترك الذي تخلقه بين مواطنيها، والمشترك هنا تؤسسه الإرادة العامة والمصالح المشتركة لمجموع المواطنين، ولا يتأسس على وفق طائفة أو قومية أو إثنية محددة، الذي يولد الهوية الوطنية، إنما هو الانتماء القانوني والسياسي للدولة، وهو الذي يخلق جمهور الدولة وأمتها، فجميع دول العالم غير صافية العرق أو الديانة أو الطائفة، فالدولة الصافية أكذوبة تأريخية، وهنا فليس للدولة إلا الاعتراف بالتنوع وإعطاء التعددية حقها ومجالها الطبيعي الذي اشتغالها في حقل المجتمع (كأمة إنسانية) وليس الدولة (كأمة سياسية)، فللمجتمع حق ممارسة ذاته على أساس من تنوعه العرقي وتعدديته الطائفية بما يحقق هوياته الفرعية الطبيعية لكن تبقى هذه الممارسة ضمن إطارها المجتمعي وليس السياسي[٣٧].

وعليه، فإن كثيراً من المتابعين العرب يحملون النظم السياسية العربية –وبعضها جاء تحت شعارات جميلة رافعاً يافطات القومية العربية وغيرها– «مسؤولية أولى،\ عن التدهور الذي آل إليه النظام الإقليمي

٣٦. نقلًا عن العبيوي، ص: ٨٩.

٣٧. ينظر الحوار مع درويش العادلي (٢ – ٣)، ص١٣.

العربي في نهاية القرن العشرين، فهذا يرتبط بالأساس اللاديمقراطي، بل المعادي للديمقراطية، الذي قامت عليه»[٣٨].

وأخيراً، وضمن إطار هذه الفقرة، ما أحوجنا أن نستذكر اليوم وبعد مرور ثلاث مئة سنة ونيف على ولادة جان جاك روسو ١٧١٢ – ١٧٧٨ آراء هذا المفكر الذي يعد أحد أعمدة النهضة الأوروبية المعاصرة، ورائد التنظير للديمقراطية والشراكة السياسية القائمة على عقد اجتماعي رصين الذي نادى «بإرساء التجمع البشري على أسس إنسانية تأخذ في الاعتبار أهمية العدل والمساواة والأخوة والتضامن»[٣٩]، ورفضه التام «لكل أشكال عدم المساواة»[٤٠]، وانتصاره للحرية، بقوله «أن يتخلى الإنسان عن حريته معناه أن يتخلى عن إنسانيته»[٤١]، وكان روسو من أوائل الذين بشروا بانتهاء عصر الأرستقراطية وحتمية الدخول في عصر الديمقراطية والشراكة الحقيقية بين أبناء المجتمع الواحد[٤٢].

ولا ريب أن أساس الديمقراطية المعاصرة إنما يرتكز إلى الأحزاب السياسية والنظم الحزبية والانتخابية، التي تعد جوهرية «للحفاظ على القوى الحيوية للديمقراطية»[٤٣].

وإذا ما أردنا لشيء من الديمقراطية أو الشراكة السياسية أن يتحقق على أرضنا العربية فإنه ينبغي لنا أن لا نقلد التجارب الحزبية الفاشلة التي لم تحقق نجاحاً حتى في البلدان المتقدمة، مثلما حصل مع تجربة ما يسمى بالديمقراطية التوافقية[٤٤*] التي جرى تطبيقها في بلجيكا ولم تفلح، وعُمل بها ردحاً من الزمن في إيطاليا (للتوفيق بين الأحزاب الكثيرة التي ظهرت فيها بعد الحرب العالمية الثانية .. لكن تم التخلي عنها أخيراً بعد ثبوت فشلها). وللأسف تم نقلها إلى بلدان عربية كلبنان بعد عام ١٩٤٣، والعراق بعد عام ٢٠٠٣، ولم تنجح في تحقيق الاستقرار في كلا البلدين باعتراف القائمين عليها. ذلك أن من إفرازات

٣٨. عادل الجوجري، ص: ١٧٦، نقلًا عن: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: (المركز)، كانون الثاني، يناير ٢٠٠٠)، للمزيد ينظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، (بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص: ١٥٦.

٣٩. أوراس زيباوي، (٣٠٠ عام على ولادة صاحب العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، المسكون بفكرة العدل والمساواة)، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد ١٥، يوليو، أغسطس، سبتمبر، ٢٠١٢، ص: ٨١.

٤٠. مقابلة مع دانيال سالناف، مصدر سابق، ص: ٨٣.

٤١. زيباوي، ص: ٨١.

٤٢. جوزيف ابستاين، الكسي دو توكفيل، المرشد إلى الديمقراطية، ترجمة سمية ممدوح الشامي، مراجعة أسماء محمد عادل (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص: ١٧٨.

٤٣. نيلسون روكفلر، مستقبل الفدرالية، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٦٣)، ص: ٥٥.

٤٤. (*) حول هذا الموضوع، ينظر آرنتليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، (بغداد، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص: ٣٨٤.

هذه التجربة التي تقوم على قاعدة الانتخاب وفق التمثيل النسبي، أنها تدخل أحزاباً متعددة إلى العملية السياسية، بل إلى البرلمان والحكومة؛ مما يؤدي في المحصلة إلى تعطيل أو تأخير كثير من القوانين والقرارات، بسبب سياسة الشد والجذب بين هذه الأحزاب، إلى درجة استخدام البعض لحق النقض، مما يفاقم من تراكم المشكلات بدلاً من حلها.

وعن هذه التجربة المشوهة للديمقراطية والمنحرفة عن جوهرها، ومن واقع تجربتها في العراق، يقول الكاتب العراقي درويش العادلي، ناقداً هذه التجربة –التي قامت على أسس عرقية (عربي/كردي) وطائفية (شيعي/ سني) باسم الديمقراطية التوافقية–: التوافق في النظام التوافقي العرقطائفي ليس توافقاً سياسياً صرفاً، بل توافق سياسي ممثلاً للأعراق والطوائف في أصل تشكيل الدولة وإدارتها فيما بعد، لذا فالتوافق هنا هو مجمع سلطات متناشزة.

من البديهي سلوك منهج التوافق السياسي في ظل الديمقراطية التعددية، فهو وجه من أوجه إدارة الحكم وتقاسم السلطة (وليس انقسامها) بين الفائزين انتخابياً، ولكن أن يكون التوافق مختزناً لتمثيل المكونات العرقية الطائفية فهو الخطير وغير الطبيعي، لأنه سينتج توافقية عرقطائفية وليس توافقية سياسية.

تكون السلطة في النظام التوافقي العرقطائفي خاضعة للانقسام وليس للتقاسم، وهذا هو الخطير بالأمر؛ لأنها ستعتمد التوافق اللاغي لمبدأ الحسم، وهو ما يقود لا محالة إلى تشظي وحدة القرار ووحدة السياسة، والدولة لا تحتمل تشظي قراراتها وتعدد سياساتها.

السلطة في النظام التوافقي العرقطائفي تعتمد على الإرضاء والتقاسم، وليس كل قضايا الدولة تقبل الإرضاء والتقاسم. السلطة التوافقية العرقطائفية سلطة صفقات لا يمكن تمرير سياساتها وبرامجها دون صفقات تحقق مصالح المكونات وهو ما يحول دون إنسيابية السلطة، وهي أيضًا سلطة قائمة على التخويف والتهديد بتعطيل مسيرة الدولة كون المكونات متسلحة بالفيتو كسلاح يمنحه التوازن بين المكونات.

إن السلطة التوافقية العرقطائفية صيغة مخفقة لابتلاع القوى السياسية للدولة من خلال نظام المحاصصة الذي يعتمده النظام التوافقي كأساس لشراكة المكونات.

وتكمن الخطورة بانشطار الدولة وانقسام سلطاتها وتنامي نزعات الاستقلال والانفصال تحت عناوين الأقلمة والصلاحيات والخصوصيات... وهذه هي عنوانات مخفقة لموت الأمة الوطنية للدولة ولموت فكرة الدولة الواحدة وهي من أهم معطيات النظام التوافقي العرقطائفي.

لا أرى خلاصاً إلّا بإعادة إنتاج العملية السياسية على وفق اشتراطات المشروع الوطني الديمقراطي

المدني الضامن لوحدة الأمة والدولة وهو ما ينتظره التأريخ منا [٤٥].

وهنا نستلهم آراء بعض المفكرين من الذين يعتد بآرائهم- من أمثال موريس دوفرجيه -وهو من كبار المنظرين الفرنسيين في حقل النظم السياسية والحزبية- إذ يقول صحيح أن كثرة الأحزاب السياسية تؤدي إلى تقوية مركز البرلمان، لكنها في المحصلة تؤدي إلى ضعف الوزارة (الحكومة)[٤٦].

وهذا يؤدي لا محالة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مثلما كان يحصل في إيطاليا حتى سنوات قريبة. لذا نلاحظ أن مفكرًا ليبراليًا كبيرًا مثل كارل بوبر، ظل يدعو إلى ديمقراطية تعتمد نظام الحزبين، حيث ينتخب المواطنون الحزب الحاكم بالأغلبية عبر اقتراع عام، في مقابل ديمقراطية متعددة الأحزاب تعتمد الاقتراع النسبي[٤٧].

وهذا ما ذهب إليه المفكر الفرنسي الشهير ألكسي دو توكفيل ١٨٠٥ — ١٨٥٩ والذي عاش ردحًا من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يرى أن كثرة الأحزاب السياسية تفسد الحياة السياسية لذا كان يفضل الديمقراطية الأمريكية ذات الحزبين السياسيين الكبيرين، إذ كان يجدها ملائمة أكثر[٤٨] [٤٩*].

وتوكفيل -الذي أودع أهم أفكاره في كتابه (الديمقراطية في أمريكا/ جزأين ١٨٣٥)- بنظر كثير من دارسيه لا يعلى عليه كمحلل للديمقراطية، فلم يزد أحد حتى الآن على وصفه لنقاط قوة وضعف الديمقراطية، ولم يصل أحد إلى فهم أكثر صحة لما يمكن ولا يمكن أن تحققه الحكومات الديمقراطية.

أدرك توكفيل ما نطلق عليه اليوم العلاقة التبادلية بين المكاسب والخسائر التي تزامنت مع قدوم المساواة إلى العالم الحديث، ونشك أن يكون أي شخص آخر قد نجح في إدراك هذه العلاقة بهذا العمق.

أدرك توكفيل في وقت مبكر أن الديمقراطية هي مثال مميز لأسوأ المعضلات، التي يتعارض فيها جانبان إيجابيان دون إمكانية التوصل إلى تسوية أو حل، والجانبان المضيئان في الديمقراطية هما بالطبع المساواة والحرية[٥٠].

---

٤٥. ينظر الحوار مع حسين درويش العادلي (٢-٣)، مصدر سابق، ص: ١٢.

٤٦. موريس دوفرجيه، النظم السياسية، ترجمة أحمد حبيب عباس، مراجعة ضياء الدين صالح (القاهرة: مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، د. ت) سلسلة الألف كتاب ٢٨٢، ص: ٦٧ — ٩٠.

٤٧. نقلًا عن: العبيوي، ص: ٨٣.

٤٨. العبيوي، ص: ٨٥.

٤٩. (*) ينظر ما كتبه، جوزيف ابستاين، عن هذا المفكر، في كتابه الموسوم، ألكسي دو توكفيل، المرشد إلى الديمقراطية، مصدر سابق، ص: ١٨٤.

٥٠. جوزيف ابستاين، ص: ١٧٩.

وعندنا –عربياً– ليس من الضرورة تحديد العدد أو البرامج، لكن المهم أن تكون هناك أحزاب ذات طابع وطني محض، بعيدة كل البعد عن العرقية أو الطائفية أو الحيوية، أحزاب تجمع لا تفرق، واضحة في برامجها وتمويلها تعمل وفق قانون واضح الأبعاد والمعالم، ينظم عملها ويحدد سبل مراقبة أدائها بما يخدم العملية الديمقراطية والانتماء الوطني والشراكة السياسية قبل أي شيء آخر.

وهنا يقول أحد المهتمين بالشأن السياسي العراقي، ومن وحي التجربة العراقية الصعبة في مجال الحزبية والبناء الحزبي بعد عام ٢٠٠٣، أنه (لإنتاج وتحقيق السلم والتعايش والتنمية)، فإنه (يجب أن تتطور القوى السياسية عينها، أن يتطور وعيها وبرامجها وسياساتها وتعاونها المشترك بما يحقق وحده شكل الدولة وهويتها...كما على الأحزاب أن تتحلى بثقافة الدولة لا بثقافة الحكم فحسب، فلا يمكن إدراك وحدة الدولة وسلامة السلطات مع التنازع القيمي والمصالحي بين القوى السياسية...الدولة وحدة متكاملة لا تحتمل الانشطار الذاتي المتأتي من تنازع القوى السياسية المعنية بشكل وفعل الدولة.

من جهة أخرى عانت الدولة العراقية من ظاهرة دولة الأحزاب، الدولة المبتلعة والمجيرة لهذا الحزب أو ذاك...فغدت الأحزاب جزءًا من المشكلة لا جزءاً من الحل. فبدل أن تكون الأحزاب أحزاب دولة باعتبارها وحدات سياسية مدنية تتبنى المعايير والبرامج المعززة لكيانية واستقلالية وحيوية الدولة. غدت أحزاب سلطة مجردة هدفها إبتلاع الدولة، فابتلعتها أيديولوجيا وجيرتها مؤسسيًا وأدخلتها في نفق الامتياز لا المسؤولية. وتزداد المشكلة تعقيدًا عندما يكون الحزب مؤدجًا عرقيًا أو طائفيًا أو مناطقيًا. هنا يتم تجيير الدولة لصالح مكون أو طائفة أو عشيرة أو منطقة، فتفقد الدولة استقلاليتها وشخصيتها العامة، لتكون سلطة مجردة يتحكم بها هذا الحزب أو ذاك على أساس عرقي أو طائفي أو قبلي أو مناطقي...لتدخل في صراع مع مكوناتها ومواطنيها.

الدولة مؤسسة وطنية لا يمكن أن تنتظم إلا على وفق المعايير والأسس المشتركة والجامعة من مواطنة وديمقراطية ومدنية واضحة، وما لم تنهض لدينا أحزاب وطنية مدنية ديمقراطية جادة ومسؤولة فسوف لن يتم كسب مشروع الدولة، وستبقى الدولة كيان حكم وأداة تمييز وإطار تنافس وموقع امتياز[٥١].

وعن قانون الأحزاب السياسية (العراقية)، الذي لم يشرع حتى الآن، يقول العادلي: «قانون الأحزاب هو القانون الذي يمنح الأحزاب الترخيص بالعمل ويمارس الإشراف والرقابة عليها ويحدد آليات تشكيلها وينظم الإطار العام للمبادئ العامة الواجب التمسك بها حفاظًا على وحدة وسلامة واستقرار الدولة والمجتمع. ويحدد القانون أيضاً طرق تسجيل الأحزاب وحقوقها وواجباتها وتمويلها ويبين أيضًا قواعد المنع والحظر المرحلي أو الدائم لعمل الأحزاب وفق أنظمة قانونية واضحة ومحددة.

تحرص الدولة المدنية الديمقراطية على سن قانون الأحزاب، فلا يمكن تصور نظام ديمقراطي مدني

٥١. ينظر الحوار الذي أجراه توفيق التميمي مع الكاتب حسين درويش العادلي ٣ – ٣ (ثورات الربيع العربي فجرها الشباب المدني الحالم بالحرية) صحيفة الصباح/ بغداد، العدد ٣٠٧٠ في ٢٠١٤/٣/٢٥ ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، ص: ١٢.

وحياة سياسية قانونية مسؤولة وانتخابات نزيهة وعادلة دونما إطار قانوني ينظم عمل الأحزاب السياسية. وهنا تبرز أسئلة كبرى تتصل بواقع الحياة السياسية في العراق منها: لماذا التزمت معظم الأحزاب السياسية العراقية باستحقاق إجراء الانتخابات منذ عام ٢٠٠٣ وإلى يومنا هذا، لكنها مارست الترحيل والتأجيل لسن قانون الأحزاب؟ لماذا الاحتكام لقانون رقم ٩٧ لعام ٢٠٠٤ الذي أصدره بول برايمر[٥٢*] مع أنه نفسه ينص على إنتهاء صلاحيته بإنتهاء المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٦؟ هل كان الهدف هو التحرر من أي نص قانوني يضمن لمعظم الأحزاب الوصول إلى السلطة وإحكام قبضتها والتحكم بمجرياتها ثم يصار إلى سن قانون للأحزاب فتكون هي المستفيدة منه بحكم الواقع ما يحول دون خلق منافسين سياسيين حقيقيين؟ وكيف يمكن عمليًا منافسة أحزاب تموضعت بالدولة وتسلحت بالمال والإعلام والسلطة؟ ثم أي تأسيس سليم لحياة سياسية مع وجود احتكاريات حزبية كبرى أنتجها نظام المحاصصة القائم على أساس المقاطعات العرقية الطائفية الحزبية؟ أسئلة نتركها للضمير الوطني»[٥٣][٥٤*].

٦- في المجتمع المدني (الغائب) عربياً:

للأسف سوف نبقى نعاني حتى حين من ضعف القيادات السياسية المدربة على أيسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة وترجح الإبداع السياسي[٥٥]، على التقليد والتبعية للآخر! ليس لأننا نعاني -كما تمت الإشارة- من ضعف أو انعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط، وإنما من ضعف وجود مجتمع مدني يأخذ زمام المبادرة من المجتمع الأهلي الذي لا يزال يهيمن على حياتنا العربية متمثلاً بالطائفية والعشائرية والجهوية، على حساب (الكتلة النهضوية)، المتمثلة بالتكنوقراط، من شرائح المهنيين والفنيين والمثقفين المستنيرين، والذين لم يمارسوا حتى اليوم، دورهم بشكل صحيح أو كامل في العملية السياسية، لأسباب عدة، يقع في مقدمتها: وجود قوى مقاومة للتغيير والتجديد والإصلاح، قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد، والتي ترى أن مصلحتها تكمن في بقاء أو إبقاء حالتي التخلف والتبعية مخيمتين على أرجاء عالمنا العربي[٥٦].

إذن، فإن أبرز مستحقات الحياة الديمقراطية في أي بلد عربي اليوم، إنما تكمن في إنماء مجتمع مدني يتسم بالحيوية، وقادر على التأثير في مجريات الأحداث السياسية، كما أن التفاعل الإيجابي للأحزاب السياسية مع مقتضيات التحول الديمقراطي يساعد على النقلة الديمقراطية غير المنقوصة التي يتطلع إليها

٥٢. (*) السفير بول برايمر، هو الحاكم المدني الأمريكي للعراق، خلال المدة التي أعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحتى منتصف العام ٢٠٠٤.

٥٣. السفير بول برايمر، هو الحاكم المدني الأمريكي للعراق، ص: ١٢.

٥٤. (*) تم تشريع قانون جديد للأحزاب السياسية، نهاية العام ٢٠١٥.. لكن ليس من المتوقع منه إحداث نقلة نوعية، لأنه لم يُشرِ إلى مواضيع مثل: المحاصصة ومتعلقاتها. ينظر: قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

٥٥. بتصرف عن: روكفلر، مستقبل الفدرالية، ص: ٥٥ – ٥٦.

٥٦. عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية، ص: ٥٣ – ٦٣.

وينشدها العرب جميعاً[٥٧].

إن سرَّ التقدم والنهضة والرخاء الذي حققته البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة إنما يكمن جزء كبير منه في ظهور وتطور المجتمع المدني على يد أبناء الطبقة الوسطى المستنيرة، أو ما يطلق عليها بـ (البرجوازية) التي قادت الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والتغييرات الكبرى في أوروبا والعالم، إذ وجد هذا المجتمع تعبيره السياسي والقانوني لأول مرة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية بعد عقود منذ ظهوره كمفهوم لأول مرة في كتابات جون لوك في القرن الثامن عشر وفيرغسون ١٧٣٣ – ١٨٠٦ وغيرهما[٥٨]. حيث شكل المجتمع المدني إطاراً تعاقديًا بين أفراد أحرار، مجتمعًا مقابلًا للمجتمع الطبيعي، وبذلك كان نواة للدولة العصرية العقلانية الديمقراطية، وهذا ما لم يحصل عندنا حتى الآن، لأن الدولة عندهم نشأت من تحت، من رحم المجتمع المدني، ومن صنع الطبقة البرجوازية، في حين ظهرت الدولة عندنا كيانًا فوقيًا اصطناعيًا، لذا لم تستقر أركانه، ولن تستقر، ما لم ينشأ عندنا مجتمع مدني Civil Society متكامل، يقوم على الترابط الوظيفي والتمايز البنيوي، بفواعل اجتماعية (تكنوقراطية) وطنية، تأخذ على عاتقها بناء دولة حديثة متكاملة الأركان والبنيان.

وعليه فإن اشتراطات قيام دولة مدنية وطنية، –على الأقل في العراق– على وفق الكاتب العادلي، وهذا ينطبق بطبيعة الأمر على بقية البلدان العربية، هي تلك المتصلة بتكامل ثلاثة مستويات:

١. تكامل القيم المدنية التي تنتجها المدينة (منظومة الفضائل المدنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) المستلة من روح المدينة على حساب روح البداوة أو القرية في إنتاجها للمجتمع. إذ لم تتشكل –عراقياً– بعد أية روح مدنية أو حتى مدينية، فلقد قضى على المدينة كنسق جدلي وسياق إبداعي منتج للتطور التاريخي. وأيضًا قضي على المدينة بفعل غياب قيمها وضماناتها وحواضنها.

٢. سيادة الضمانات المدنية التي تنتجها الدولة، وتتمثل بالحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن اشتراط سيادة الضمانات المدنية مرهون باعتماد المواطنة الديمقراطية في أصل نشوء وبقاء الدولة، ولا يمكن الحديث عن حقوق سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية دون اشتراطات حماية قانونية توفرها الدولة، والدولة المدنية هي النمط الوحيد بين أنماط الدول القادرة على ضمان سيادة منظومة الحقوق المدنية.

٣. توافر الحاضن المدني كنسق ومؤسسات، والحاضن للثقافة المدنية هنا هو المجتمع المدني، ولم

٥٧. بتصرف عن: حسن مشيكة، ص: ٣٣.

٥٨. عزمي بشارة، تجسيد المجتمع التعاقدي والسيادة السياسية، عرض راضي محسن، صحيفة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد ٣٠٧٥ في ١–٤–٢٠١٤، ص: ١٠ وقارن مع: د. فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، (القاهرة: مكتبة مدبولي ٢٠٠٥).

يتشكل بعد مجتمعنا المدني. إن نسق مدنية المجتمع يرتبط بثلاثة عوامل هي: الرابطة، والوعي، والأداء، فنسقية المجتمع المدني تنتظم على أساس من المواطنة القانونية والثقافية الكاملة، وعلى أساس من المواطنية الفاعلة في العلاقات النسقية (عمودية وأفقية) بين الأفراد والمجتمع والدولة وعلى أساس من الأداء (الفردي والجماعي) الطوعي والمسؤول المستند إلى القانون السليم[٥٩].

٧. في الحوكمة Governance :

ونحن بصدد بناء دولة مدنية، تحتضن جميع مواطنيها فإن هناك دعوات ملحة بدأنا نسمعها، تنادي أي نظام سياسي يراعي في مخرجاته وسياساته أبعاد الحوكمة الرشيدة التي تقوم مبادئها –على وفق دعاتها– «على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، والمساواة، والعدالة، وحكم القانون وسيادته، والتي لن تتأتى إلا في إطار التداول السلمي للسلطة الذي يقتضي الإيمان المسبق بمبادئ الديمقراطية[٦٠]..»

ويرى دعاة الحوكمة Governance والمنادين بها أو المتحدثين بها، أنه لا يفهم منها، أنها تتعارض مع الدعوة للفدرالية (اللامركزية السياسية) أو الديمقراطية، بل هي سياسات تهدف إلى ضرورة بناء المجتمعات العربية –لحاقًا بالمجتمعات المتقدمة– على أسس متينة للحكم الراشد أو الإدارة الرشيدة Good Governance أولاً، قبل محاولة البحث عن تقسيم إضافي للسلطة بشكل غير مجد[٦١].

وهنا يذهب بعض الباحثين العرب إلى القول، أنه في الدول العربية التي تعاني الصراعات أو التوترات الإثنية، فإن الفدرالية قد تسيطر على الصراع بشكل محدود ومؤقت وليس بشكل دائم (مثال: السودان الذي انفصل جنوبه على الرغم من تطبيق الفدرالية) بل إن شماله وجنوبه بعد أن انفصلا عن بعض رسمياً عام ٢٠١١ في دولتين مستقلتين، يعانيان الآن من صراعات إثنية عنيفة تهدد بانهيار الدولتين.

إذن صانع القرار في أي دولة عربية ينبغي عليه البحث عن آليات أكثر كفاءة لتجاوز أسباب الصراع بدلاً من الاعتماد على النظام الفدرالي وكأنه العصا السحرية التي بإمكانها وحدها تحقيق العدالة في قسمة السلطة والثروة[٦٢].

ولكن ما هي الحوكمة، التي كثر الحديث عنها كأحد الحلول لخروج الدولة العصرية من أزماتها واختناقاتها. هنا يرى بعض الباحثين أنها ابتدأت عمليًا منذ سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، خصوصًا

٥٩. ينظر الحوار مع المفكر العادلي (٢-٣)، ص: ١٣.

٦٠. مشيكة، ص: ٣٢.

٦١. حول الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد، ينظر: زياد ماجد (إعداد) الإدارة الرشيدة في العالم العربي (عمان: برنامج بنيان ٢، ٢٠٠٢) ص: ٣ — ١٣.

٦٢. أسماء حسين محمد آدم، (دراسة تحليلية عن الفدرالية والفساد في أفريقيا، السودان ونيجيريا أنموذجاً)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٣٨، ربيع ٢٠١٣، ص: ١١٨.

مع أعمال رونالد غاوس، عندما أصدر دراسة عام ١٩٣٧ حول «طبيعة الشركة»، حيث يشير مفهوم الحوكمة وفق غاوس إلى الأجهزة المكونة من طرف الشركة للوصول إلى تنسيق داخلي فعال يمكن الشركة من تنمية وتطوير شبكاتها وإعادة النظر في التراتبيات (الهرمية) الداخلية وتطبيق معايير العمل بالتعاقد. وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم «حوكمة الشركة» الذي طور بالأساس في السياق الأمريكي سنوات السبعينيات والثمانينيات من طرف المتخصصين في الاقتصاد النيومؤسسي، لاسيما ضمن أعمال أوليفر وليامسن، حيث يشير هذا المفهوم إلى إعادة النظر في النموذج الفوردي للمؤسسة انطلاقًا من تطوير نظام للتعاقد الخارجي وزيادة استقلالية مراكز المسؤولية باعتماد أسلوب تنظيمي أقل تراتبية في المؤسسة يقوم على الخيار العقلاني في نطاق يتسم بحرية تدفق المعلومات والمساهمات. هذا المفهوم المستوحى من الأفكار النيومؤسسية سرعان ما انتقل إلى حقول معرفية أخرى، لاسيما العلوم السياسية خصوصًا ضمن حقلي تحليل السياسات العامة، من خلال طرح مفهوم شبكة السياسات وحقل الإدارة العامة بظهور مفهوم التسيير العمومي الجديد، حيث تستخدم هذه المفاهيم التي تقوم على افتراضات اقتصادية كمنظورات معيارية لإصلاح الدولة من جهة، وكمنظورات تحليلية تتجاوز المنظور العقلاني القانوني (الفيبري) من جهة أخرى[٦٣][٦٤*].

وتبدو الحوكمة هنا مُنظراً لنوع جديد من الديمقراطية، هي الديمقراطية التشاركية، وطرح أنموذج لإدارة الدولة، وهنا يعرف يان كوامانس والعديد من الباحثين الأشكال الاجتماعية والسياسية في عملية الحوكمة على أنها «أنماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي فقط، حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها». بهذا المعنى يعكس هذا التصور التغير في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة، وذلك بالانتقال من النمط الهرمي/ التراتبي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركاء (السلطات العمومية، المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين، جمعيات الاستهلاك) لتفعيل الفعل العمومي. أي إن «القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عالٍ من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة»، التي تعدُّ مؤشرا على ظهور نمط جديد للديمقراطية يتجاوز أزمة التمثيل (أزمة الديمقراطية التمثيلية) في الدول الغربية. وهذا ما يتعلق بتصور الديمقراطية التشاركية حيث يتم معالجة الاختلافات من طريق النقاش المستمر والبرهنة والإقناع المتبادل، وحيث تعمل الشبكة على ضمان الاتصال الدائم بين البيروقراط والمنتخبين

٦٣. رضوان بروسي، (من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد، رؤية نقدية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد ٣٨، ربيع ٢٠١٣، ص: ٦٤.

٦٤. (*) الفيبري، نسبة إلى ماكس فيبر ١٨٦٤-١٩٢٠، وهو مفكر ألماني شهير، كتب في الإدارة والسياسة والاقتصاد، وقدم ضمن أعماله الكثيرة، نظرية في السلطة السياسية، ظلت معتمدة في علم السياسة، حتى ظهور مفهوم (الحوكمة) وتقوم نظرية فيبر على وجود ثلاثة أنماط من السلطة، وهي: التقليدية القائمة على التوريث، والملهمة والقائمة على شخصية الزعيم الملهم، والعقلانية القانونية المعتمدة على حكم القانون الوضعي.

ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بنحوٍ يتجاوز الحدود المؤسسية والتنظيم التراتبي؛ وهذا من شأنه التأسيس لإدارة ديمقراطية أو ما يسمى بـ (إدارة ما بعد الحداثة) التي تتناقض مع النموذج الفيبري. وهنا طرح نمط جديد لإصلاح الجهاز الحكومي يقوم على تطبيق آليات القطاع الخاص ومفاهيم السوق، وهو ما يعرف بنمط التسيير العمومي الجديد بوصفه أحد التجليات المفهومية والتطبيقية لمفهوم الحوكمة في أدبيات الإدارة العامة[٦٥].

وبهذا الخصوص فقد أشار الباحث ديس غاسبر إلى أن التسيير العمومي الجديد ظهر في ثمانينيات القرن الماضي بنحوٍ خاص في نيوزيلاندا وأستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وانتشر هذا النمط سنوات التسعينيات في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعدها في الدول النامية من طريق الوكالات الدولية مثل البنك الدولي، وأمانة الكومنولث، وجماعات الاستشارات الإدارية. وهنا حدد الباحث أوين هيوغس، عدة عوامل قادت إلى طرح هذا النمط، من بينها صعود تيار اليمين في الدول الغربية الذي يرى أن الدولة تسبب مشكلة لضخامة حجمها وإجراءاتها والأزمات الاقتصادية والجبائية لدولة الرفاهية، وظهور نظريات اقتصادية جديدة مثل نظرية الخيار العقلاني والاقتصاد النيومؤسسي، وهناك عوامل أخرى مثل التغير الحاصل في تنظيمات القطاع الخاص وظهور تقانة المعلومات والاتصالات[٦٦].

في سياق له علاقة، أرجع أغلب الباحثين في الإصلاح الحكومي الفضل في بدء حركة التسيير العمومي الجديد إلى ما سمي بزعماء الرأسمالية المتوحشة والنيو ليبرالية، المتمثلة بوصول مارغريت تاتشر إلى السلطة في بريطانيا عام ١٩٧٩، التي ركزت على إصلاح الخدمة المدنية في حملتها الانتخابية، فضلاً عن انتخاب رونالد ريغان ١٩٨١ رئيساً للولايات المتحدة، وهي التي سميت بالحقبة الريغانية ١٩٨١ – ١٩٨٩ والتي قامت على أساس تقويض البرامج الاجتماعية وتقليص الديمقراطية (التمثيلية لصالح التشاركية)، وجاء من بعد ريغان، المحافظون الجدد، خلال حقبة الرئيس جورج دبليو بوش ٢٠٠١ – ٢٠٠٩، الذين ساروا أيضاً على درب التخلي عن برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والاجتماعية[٦٧].

---

٦٥. رضوان بروسي، ص٦٤ – ٦٥، وقارن مع
George Frederickson, «Public Administration? Governance , Governance Everywhere» Royal Holloway University of London , p. 2 – 4 <http: //www.rhul.ac.uk/management /news-andevents/ seminars/ hgeorge frederickson11.2.04%20paper.pdf>.

٦٦. رضوان بروسي، ص٦٥ وقارن مع
Dele Olowu , «Introduction : New Public Management , an African Reform Paradigm?» Africa Development , vol. 27 , no. 3-4 (2002) , p.2 , 6 – 7.

٦٧. ينظر عادل الجوجري، برنارد لويس سياف الشرق الأوسط، ص: ٣٩– ٤٠، قارن مع رضوان بروسي، ص: ٦٥، وكذلك: أيلين سيولاكامارك، «العولمة وإصلاح الإدارة العامة» في: جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص: ٣١٨.

عربياً علينا أن نتساءل، هل الحوكمة، وهي بتقدير هذه الدراسة، أحد إفرازات العولمة[٦٨*] Globalization التي اكتسحت الفضاء الإعلامي العربي، وأصبحت شعار ودثار كثير من منظمات المجتمع المدني وبعض كبار الإداريين في القطاعين العام والخاص تصلح للتطبيق في عالمنا العربي الذي يعاني أصلاً من تراجع دور الدولة وعدم كفاءة القطاع الخاص في آن واحد؟ أم أن الحوكمة جاءتنا ووردت إلينا من إسقاطات مجتمعات متقدمة، تجاوزت فيها الإدارة العامة كثير من مفردات نظرية (ماكس فيبر) في السلطة (العقلانية–القانونية)، التي لم تعد تعمل بكامل طاقتها في مجتمعات ما بعد الحداثة الأمريكية–الأوروبية. وأين نحن من كل ذلك، ولاسيما أننا لم نصل حتى اللحظة بعد إلى أعتاب نظرية ماكس فيبر في السلطة العقلانية–القانونية. إذن علينا الحذر من التعامل مع هذه الحوكمة التي جاءتنا تحت يافطة الحكم الرشيد والشراكة والسياسة الحسنة والحذر لا يعني رفضها أبداً، ولكن التعامل معها بشروط المرحلة التي يمر بها العرب، وهي مرحلة تسجل –وللأسف الشديد– تراجعاً على كل المستويات، تراجعاً في أداء المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على حدٍ سواء. إن عالمنا العربي لا يحتمل– على الأقل في هذه المرحلة– تراجعًا آخر لدور الدولة فالحوكمة بنظر من كتب عنها، وأفاض في ذلك مثل الباحث رضوان بروسي تحمل تصوراً خاصّاً بإعادة تعريف الدولة على أنها ''عملية تقليص الدولنة''، وهو ما يعني –كما لاحظ الباحث ميك مور– أن الحوكمة هي ''نتاج إيديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي–السياسي الإنجلو–أمريكي الليبرالي/ التعددي الذي يسيطر حالياً'' واكتسح تقاليد غربية أخرى حتى تلك الأكثر دولتية وتدخلية في أوروبا[٦٩][٧٠*].

---

٦٨. (*) في ضوء تصاعد دور الشركات عابرة القومية أو المتعدية الجنسيات، Trans- National Corporations ضمن نظام إنتاج وتبادل كوني، بفعل عملية التحرير المنهجة للاقتصادات التي بدأت في أواسط السبعينيات، يطرح أحد رؤساء المجموعات الاقتصادية (الرئيس السابق لمجموعة (ABB) تعريفًا للعولمة، فيقول: (إن العولمة بالنسبة للمؤسسات التابعة للمجموعة التي أديرها، هي حرية الاستثمار متى وحيث أرادت، وحرية إنتاج ما تريد، وحرية الشراء والمبيع في المكان الذي تختاره، وتقليص القيود إلى حدودها الدنيا فيما يتعلق بتشريعات العمل والعقد الاجتماعي). ويعقب سامي نائير (أستاذ في العلوم السياسية ونائب في البرلمان الأوروبي)، قائلًا: إن الشركات المتعدية الجنسيات– والتي هي قلب العولمة الاقتصادي وروحها– شهدت منذ أواسط السبعينيات نمواً كبيراً، (وتزايدت وتيرة هذا النمو في السنوات الأخيرة الماضية: ففي العام ١٩٩٥، سيطرت ٣٩٠٠٠ شركة قابضة متعدية الجنسية على ٢٩٧٠٠٠ من الشركات الفروع. وفي العام ٢٠٠٠ ارتفع العدد إلى ٦٥٠٠٠ متعدية الجنسيات تسيطر على ٨٥٠,٠٠٠ من الفروع، أي بزيادة ملحوظة خلال خمس سنوات فقط. ولاشك بأن حصة الشركات الأمريكية ضمن هذه المجموعة ضخمة جدًا: أكثر من ثلث المئات الأولى من الشركات المتعدية الجنسيات هي أمريكية، وهي تسيطر على أكثر من ٢٠٪ من مخزون الاستثمارات العالمي). ينظر: سامي نائير، الامبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة دلال رضا حمدان، (بيروت: دار الفارابي، الجزائر: منشورات آنيب، ANEP 2006)، ص: ٣٣ – ٣٤. وللمزيد عن العولمة، ينظر: حسين علي البطاوي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشور/ إشراف د. عبد السلام إبراهيم بغدادي ١٩٩٩.

٦٩. بروسي، ص: ٦٨.

٧٠. (*) ارتكزت سياسات الحوكمة على أفكار مدرسة شيكاغو في تجاوز سلبيات النموذج الفيبريوالكنزي، وتحسين أداء الاقتصاديات والأجهزة الحكومية سواء في الدول الغربية أو في دول العالم الثالث، المصدر نفسه، ص: ٦٨.

وعليه، فإن كثيراً من الباحثين حتى على المستوى العالمي، ومنهم سلافويجيجك[٧١(**)]، يوجه نقداً شديداً للرأسمالية في طورها الليبرالي الجديد، وهو طور أنتج الحوكمة التي هي في المحصلة تقلص من دور الدولة لصالح عدة قطاعات مدنية أفقية، وهنا يقول: «في العالم الذي نعيش، إتكاءٌ على مقولات إيديولوجية متجددة، فإذا كانت الإيديولوجية الرأسمالية التقليدية، في مراحلها المتعددة، قد أنتجت «وعياً زائفاً»، إذ يفعل الإنسان ما لا يعيه، فإن الأيديولوجيا الليبرالية التي ازدهرت منذ تسعينيات القرن الماضي وما تلاها، قد أعطت «وعياً كلبياً»، بلغة معينة، أو «وعياً متبجحاً»، بلغة أخرى، حيث الإنسان يخدع ذاته واعياً، كما لو كان قد ارتضى بما يحصل عليه ويعلن عنه رضاه، من دون النظر إلى شكله ومضمونه»[٧٢].

وهكذا يمكن القول، إن الحوكمة وبهذا المنظور الذي يستخدم كإطار تحليلي (تحليل الفعل العمومي وممارسة السلطة) من جهة، وكإطار معياري (إصلاح الدولة كسياسات وبرامج) من جهة ثانية، جاء لإعادة النظر في هيكلية الدولة وأدوارها، وآليات إدارة الشؤون العامة وصنع السياسات، لكن هذا التصور الذي يروج له من طرف مؤسسات بريتونوودز[٧٣(*)] يطرح العديد من التساؤلات حول إمكانية تعميمه لتحليل الدولة وإصلاحها في (بلدان العالم الثالث) ومنها البلدان العربية، ولاسيما أنه ظهر جراء تحولات سياسية ومجتمعية واقتصادية عرفتها الدول الغربية سنوات السبعينيات والثمانينيات [٧٤].

٨. في التنمية (المغيبة) عربياً:

تأتي هذه الطروحات والأفكار، بل والتحديات، والدول العربية لم تتمكن حتى اللحظة من تحقيق تنمية معتمدة على الذات تفضي إلى الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج، فالدولة العربية هي دولة تابعة بامتياز وقد قادت السياسات الاقتصادية المتبعة القائمة على إجماع واشنطن إلى الإجهاز على ما تبقى من القطاع العام، وحتى القطاع الخاص المحلي الذي طرح كبديل تحول إلى مجرد كومبرادور[٧٥] –على وفق معادلة استيراد– بالتواطؤ مع بيروقراطية الدولة، ولم تؤسس الاستثمارات الأجنبية التي دخلت وفق منطق اقتصاد السوق إلاّ رأسمالية تجارية لتحويل السلع والخدمات من الدول المصنعة في مقابل تحويل

٧١. (**) الفيلسوف الأكثر شهرة بعد جورج لوكاتش، الذي أنجبته أوروبا الشرقية، والذي رحل مطلع التسعينيات.

٧٢. سلافويجيجك، بعد المأساة تأتي الملهاة! أو كيف يكرر التأريخ نفسه، عرض فيصل دراج. المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص: ١٦٥.

٧٣. (*) ويعنى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما تلاهما من منظمات، منها: منظمة التجارة العالمية والوكالة الأمريكية للطاقة [الباحث].

٧٤. ينظر: رضوان بروسي، ص: ٥٩.

٧٥. الكومبرادور: كلمة أصلها برتغالي وتعني المشتري، ويكثر استخدامها كمصطلح سياسي من قبل التيارات اليسارية والوطنية، ويعنى بها شريحة اقتصادية/ اجتماعية قريبة من طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقاً لمصالحها الخاصة، ومحاولة منها للسيطرة على السوق المحلي لصالح الأجنبي، وعادةً لا يقوم نشاط هذه الشريحة على إنتاج السلع وإنما يكون مجرد وسيط أو وكيل لرأس المال الوافد، ومع مضي الأيام ومع استمرار اعتماد هذه الشريحة من قبل الهيئات الأجنبية فإن مصالح تصبح مرتبطة بالمصالح الأجنبية على حساب المصالح الوطنية.

العملة الصعبة إلى البنوك الأجنبية في الخارج، وهذا ما انعكس سلباً على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والبلدان العربية، اللذين يظهران في تفشي البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة ومستويات التعليم، وعلى الرغم من استفادة بعض الدول من ارتفاع أسعار النفط كالجزائر وليبيا وبلدان الخليج، إلا أنها لم تستطع تحويل الفوائض المالية إلى اقتصاديات حقيقية منتجة، وراحت تنفق هذه الأموال في مشاريع لتبذير المال العام وتلجأ في كل مرة إلى ضخ أموال في برامج ترقيعية في سبيل شراء السلم الاجتماعي.

على هذا الأساس، فإن سؤال الدولة في الوطن العربي أمام عدة تحديات تتمحور أساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الإنسان على وفق منظومة فكرية واعية بالتاريخ الحضاري لهذه الأمة سواء على مستوى الأفكار والمرجعيات أم على مستوى التناقضات التي أحدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التاريخ... بأفق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبنحوٍ يعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولتية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة؛ وهذا يترافق مع التأسيس لمجال سياسي مؤسس قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء أنموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية إلى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على فك ارتباط التبعية[٧٦].

ومن الجدير بالذكر أن مناقشة الجوانب التنظيمية لهذه المنطقة بدأت خلال دورات انعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في العامين ١٩٩٥ – ١٩٩٦ بهدف صياغة مشروع برنامج تنفيذي يحدد خطوات ومراحل التأسيس والنفاذ.

ووقعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام ١٩٩٧ وبتوقيع ١٧ دولة عليها لإنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية، وهي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية، وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٥، وبلغ عدد الدول العربية الأعضاء فيها حالياً (١٨) دولة[٧٧]. وربما تكون هذه إحدى الخطوات الاقتصادية الفاعلة على طريق تحقيق الاتحاد الفدرالي العربي في المستقبل.

٩– في الفدرالية المثيرة للجدل عربياً:

وإذا ما أريد للاتحاد الفدرالي العربي أن ينجح فأول ما ينبغي نبذه، هو التفكير الجهوي أو المناطقي أو الإقليمي الذي ينحاز لإقليم دون آخر ضمن الدولة الاتحادية؛ لأن ذلك سيكون نذير تفكيك أو تفكك للاتحاد في أقرب فرصة ممكنة. وهنا نشير إلى ما جاء

٧٦. رضوان بروسي، ص: ٧٢.

٧٧. فرح الخفاف، مصطفى الهاشمي، (إنشاء منطقة حرة بين الدول العربية يدعم المشاريع الاستثمارية)، صحيفة الصباح، بغداد، العدد ٣٠٧٣ في ٢٠١٤/٣/٣٠، ص: ٦.

في إحدى الدراسات المتخصصة، التي تذكر، أنه «قد ينشأ موقف خطير عندما ينصب تركيز الأطراف العاملة على المستوى الفدرالي على الإقليمية في المقام الأول، حيث يتوقف عمل الأحزاب السياسية الفدرالية كجسور فعالة وممتدة بين المناطق الإقليمية، وقد كان لهذا العامل الرئيس سببٌ في حدوث حالة عدم الاستقرار التي شهدتها باكستان قبل انفصالها عام ١٩٧١ ونيجيريا قبل نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٦٧، والانهيار النهائي للاتحاد الفدرالي اليوغسلافي عام ١٩٩١، وتشيكوسلوفاكيا في الفترة التي سبقت تقسيمها عام ١٩٩٢، وبهذا الصدد فإن واحدة من أكثر الدلالات المنذرة بالسوء في الاتحاد الفدرالي البلجيكي الحالي هي الصفة الإقليمية التي تظهر في كافة أحزابه السياسية العاملة على المستوى الفدرالي؛ ولهذا فإن الدلالات الحديثة العهد الشبيهة بذلك الاتجاه في كندا في ما يتعلق بأحزاب المعارضة الفدرالية يعد إشارة شديدة الخطورة»[٧٨].

إنّ تبني الفدرالية كخيار عربي دائم أمر ممكن بل ولازم أحيانًا، ولكنه خيار يفترض عند تبنيه وتطبيقه بناء هذه الفدرالية، على أسس صحيحة ومتوازنة وراسخة، تمنع تحوله إلى سبب للإضرار في المستقبل القريب أو البعيد بالمصالح الوطنية الفردية والجماعية، بما يدفع الناس للكفر بالمشروع الفدرالي، كما كفروا من قبله بالمشاريع القومية والاشتراكية، لا لعيوب فيها بذاتها بل للعيوب التي صاحبت تطبيقاتها.

فإن لم يحدث ذلك فسينتهي الحال بالعرب جميعاً بمختلف شرائحهم وفئاتهم إلى أن يتذكروا وقت لاتنفع الذكرى، حكاية كسر العصا المنفردة والعصي المجتمعة، أو أن يرددوا قول الثور الأسود في خاتمة حكاية الأسد والثيران الثلاثة، حينما يحين دوره ليكون هو الفريسة، فيقول نادماً يوم لا ينفع الندم: (لقد أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض)؛ لأننا إن بقينا على هذا الحال، فسنؤكل جميعاً في النهاية ولن تنفعنا تخندقاتنا المناطقية ولا الطائفية، التي ستجعل كل أكثرية منا أقلية، فلا أكثرية حقاً ولا أغلبية فعلاً، إلاّ الأكثرية والأغلبية الوطنية الواحدة الموحدة تحت سماء النظام الفدرالي، أو أي نظام آخر تختاره الإرادة الشعبية العربية في المستقبل بوعي حقيقي وإدراك كامل لطبيعته وإيجابياته وسلبياته[٧٩].

وهو اتحاد –إن خلصت النوايا في إقامته– يتطلب –كأي إتحاد فدرالي ناجح– منهجاً متوازناً بين البناء باتجاه الداخل، والبناء باتجاه الخارج[٨٠]، بمعنى الجمع بين الترابط والتمايز، ترابط الدول العربية المنضوية في الاتحاد الفدرالي العربي، التي سوف تتحول إلى ولايات أو أقاليم داخل الاتحاد الفدرالي العربي، وفي الوقت نفسه تمايزها، بمعنى تمتعها بخصوصياتها وإدارتها لنفسها ضمن نطاق لا مركزي إداري، اتحاد

٧٨. مجموعة باحثين (إعداد)، الأنظمة الفدرالية حول العالم، (بغداد، بيروت، أربيل: دراسات عراقية، منتدى الاتحادات الفدرالية، ٢٠٠٩)، سلسلة دراسات عراقية /٣٧، ص: ٧٥.

٧٩. ينظر: مراد (بتصرف)، ص: ٢٢٨.

٨٠. جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، ما هي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟ (أوتاوا، كندا، ٢٠٠٧)، منتدى الأنظمة الفدرالية، ص: ٦٦.

يحافظ على التوازن بين قوى الجذب والطرد وفقًا لما ذهب إليه عالم السياسة الأمريكي جيمس برايسن، الذي قال عن الفدرالية، كشكل من أشكال الدولة: «إن قوى الجذب والطرد يجب أن توضع في توازن لكي يستحيل على الولايات (أو الأقاليم) أن تهرب من الاتحاد وأن لا تهضم داخله»[٨١].

وأن يكون نظام الحكم في الدولة الفدرالية العربية المفترضة، قائماً على التوازن أيضاً، بمعنى «أن قوى الجذب والطرد، يجب أن توضع في توازن لكي يستحيل على أي من القوى المشاركة في ممارسة السلطة، أن تستحوذ عليها أو أن تستبعد منها»[٨٢].

وإذا ما أريد للاتحاد الفدرالي العربي أن يستمر ويترسخ، فإنه ينبغي أن تكون هناك مراجعة دستورية مستمرة في محاولة دؤوبة للتوصل إلى التكيف مع التغيير، وإمكانية إجراء التعديل بهدف تحقيق المرونة والتكيف مع المستجدات، وإيلاء ذلك أهمية متزايدة؛ ونتيجة لذلك، نرى أن جميع الدول الفدرالية تقريباً تعتمد اعتماداً كبيراً على أشكال مختلفة من التعديل –على وفق ضوابط– بما في ذلك المراجعة القانونية، وترتيبات التحويلات المالية والاتفاقات وأشكال التعاون البينحكومي[٨٣] الذي يكون (بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبين حكومات الولايات نفسها).

فالفدرالية هي في جوهرها شكل إقليمي من التنظيم السياسي؛ وبالتالي فهي تقوم على تقاسم صلاحيات ووظائف، ولا تقوم على تقسيم الدولة، لأن الفدرالية هي اتحاد، وليس تقسيماً[٨٤].

وإذا ما أريد لخيار الدولة المدنية أن ينجح سواء بشكلها الوحدي أم الفدرالي، فإنه ينبغي نبذ الخيار الطائفي بكل أشكاله ولاسيما، السياسي منه، إذ إن خطر المسألة الطائفية، إنما يكمن بتسييسها، بمعنى حملها من حيزها المجتمعي الطبيعي إلى الحيز السياسي المعني بتشكيل الدولة، فالطبيعي هو الانتماء الطائفي للفرد الناجم عن الولادة أو الاختيار الذي ينتج التنوع المجتمعي والشاذ هو الطائفية السياسية التي تشتغل لجعل الانتماء للطائفة عضوية وولاء ومصالح سيادية تتمحور حول السلطة.

الناس بحكم الانتماء التقليدي أو الاختيار الواعي ينتمون إلى طوائف دينية محددة، وهو شيء طبيعي بحكم التنوع الناجم عن الاختيار، لذا فإن الانتماء الطائفي ليس سُبَّة بحد ذاته فليس عيباً أن تنتمي لطائفة وتعتز بها وترى فيها معتقدك أو هويتك أو خصوصيتك... إن الطائفية بهذا المعنى خيار واختيار إنساني قد تحكمه التقاليد أو القناعات أو حتى المصالح فالبشر يختلفون في الاعتقاد والأيديولوجيا

٨١. عن: مراد، ص: ٢٠٩.

٨٢. عن المصدر نفسه، ص: ٢٠٩.

٨٣. مجموعة باحثين (إعداد)، الأنظمة الفدرالية حول العالم، ص: ٦٣.

٨٤. المصدر نفسه، ص: ٦٣، وقارن مع: د. غانم محمد صالح، (مستقبل الأقاليم والفدرالية بعد الانسحاب الأمريكي في العراق)، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية/ عمان العدد ٣ – ٤، حزيران/ يونيو، ٢٠١١ / ٢٠١٢، ص: ٤٥.

الدينية والتقاليد والثقافات والهويات والمصالح وهو ما يؤسس للتنوع الطائفي المجتمعي تلقائياً.

ليس بطائفي من ينتمي لطائفة أو حتى يعتز بانتمائه الطائفي فهو حق طبيعي ومشروع بحكم الإيمان أو التقاليد أو الولادة إنما الطائفي الذي يقبل ويرفض الآخر استناداً إلى معاييره التفاضلية أو تعصبه الذي يؤسس لرفض الآخر المختلف ويقصيه ويصادر حقوقه. لذا فالمسألة الطائفية مقبولة مادامت تعني حق الإنسان بالانتماء لطائفة ما والاختيار البريء لها، الاختيار غير المؤدلج وغير التفاضلي وغير التعصبي وغير المتجاوز على حقوق الآخرين وغير المسيس.

فالسياسي هو حيز الدولة، هو الهوية المشتركة الناجمة عن انتماء أفراد المجتمع جميعهم إلى الدولة بحكم مواطنتهم لا بحكم أعراقهم وطوائفهم وأديانهم وإثنياتهم، أي: بحكم فرديتهم لا بحكم مجموعاتهم.

إن الطائفية السياسية منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية على مستوى الأفكار والمجتمعات والسلطة، والطائفية بذلك تعمل على إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيدة للدولة واستبدالها بالرابطة الطائفية في أصل إنشاء الحياة السياسية وفي تكوين الدولة وفي إقامة هياكلها وتنظيم شؤونها ومصالح مجتمعها، وتعارض الطائفية السياسية كليًا فكرة العقد الاجتماعي السياسي الذي يفترض بالدولة مجموع مواطنين (أفراد) أحرار متكافئين ومتساوين بغض النظر عن هوياتهم الفرعية (الجماعية) متجاهلة بذلك أن الوحدة الأساس في الدولة هو الفرد المواطن وليس الجماعة الفرعية، وعلى هذا الأساس تنشأ الأمة الوطنية للدولة وأن أدنى محورية ولاء للجماعة الفرعية على حساب الوحدة العضوية الفردية (المواطنة) سيصادر وحدة أمة الدولة ويقضي على الدولة الوطنية بالتبع.

إن تمزق المجتمعات ناتج طبيعي لتفشي الطائفية السياسية وليست نتاج التنوع الطائفي المجتمعي، وهو ما يجب تفكيكه وإعادة إنتاجه على مستوى إعادة بناء الدول والمجتمعات الوطنية وهي مهمة الجميع على تنوع مواقعهم وأنساقهم[٨٥].

نقول هذا الكلام لأن هناك مخططات أجنبية لا ترمي للحفاظ على التجزئة العربية الموجودة، وإنما تسعى لتقسيم الدول العربية الحالية، وهذا لا يمنع من القول بوجود حقيقة أخرى تكشف عن وجود

٨٥. ينظر الحوار الذي أجراه الصحفي توفيق التميمي مع الكاتب العراقي حسين درويش العادلي (٢-٣)، ص: ١٢-١٣.

عوامل داخلية تشجع على تمرير وتنفيذ هذه المخططات، فاللعب على النعرات الطائفية أو الخلافات المذهبية لا يمكن أن يتحقق إلا في وجود عناصر ومؤثرات تدفع في اتجاه التفتيت والتقسيم والترهل في بنية الدولة، وليس هناك إلا حل واحد هو اعتماد أسس بناء الدولة الحديثة وحماية مقومات الدولة الوطنية التي تتعرض إلى أشكال الهدم والتقويض كافة، ومن ثم فإن بناء المجتمع العربي الديمقراطي، وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان تشريعياً وتنفيذياً والحرص على تطوير التعليم والبحث العلمي كلها مقومات أساسية لبناء الدولة العربية الحديثة التي تعلى من شأن مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وترسخ قيم سيادة القانون.

ولا يختلف أحد على وجود أطماع خارجية أمريكية وأوروبية وصهيونية على منابع النفط العربية، وكذلك الوضع الجغرافي المتميز للأمة، فضلاً عن عن فكرة منع الدول العربية من النهضة والنمو، وهي تمتلك قاعدة إيمانية حققت ذات يوم أكبر حضارة إنسانية مرتبطة بالقيم الإسلامية، وهو ما اعترف به برنارد لويس أكثر من مرة في كتبه، مؤكداً أن العرب والمسلمين حققوا نهضة وتقدمًا في وقت كانت أوروبا تغرق في بحر الظلمات[٨٦].

إذ يقول (لويس) على خلفية تجربته الاستشراقية الكبرى في شؤون العرب والمسلمين: «في ظل الخلافة العربية في القرون الوسطى، وفي ظل السلالتين الفارسية والتركية من جديد كانت الامبراطورية الإسلامية أغنى بقاع العالم وأكثرها سطوة وإبداعًا واستنارة. وخلال معظم عهد القرون الوسطى كانت البلاد المسيحية في وضع دفاعي»[٨٧].

ولكن حالنا اليوم كما يقال، لا يسرُّ صديقاً ولا يغيظ عدواً، هذا هو الحال والجرح يجمع أبناء الأمة الإسلامية والعربية كما يقول شوقي:

قد قضى الله أن يؤلفنا الجر ح وأن نلتقي على أشجانه

«والبديل هو الوحدة والتكامل والتضامن، لقد عشنا الوحدة الإسلامية حلماً نبويّاً (مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر) وعشنا الوحدة العربية حلمًا قوميًا، وقد

٨٦. عادل الجوجري، ص: ١٨٥.
٨٧. برنارد لويس، ص: ٧٨.

تراجع الحلم كثيراً حتى بتنا نطالب بالدفاع عن الدولة الوطنية، وعن تماسك البناء الداخلي في كل دولة وليس التقدم إلى الأمام في اتجاه وحدة حققها الأوروبيون بينما العرب ما زالوا يراوحون مكانهم في الدفاع عن دولتهم القطرية»[٨٨].

فإذا لم يكن بإمكاننا الدفع صوب الإتحاد العربي الفدرالي فأضعف الإيمان هو منع تفتت دولنا العربية والمسلمة وتقسيمها على أجزاء متناثرة تحت شعارات الفدرالية، في حين أن الفدرالية جاءت في الأصل لتوحد البلدان لا لتقسمها، مثلما فعلت مع أمريكا التي جمعت خمسين كيانًا في دولة واحدة، هي الدولة الأعظم اليوم في العالم، والفضل في ذلك إنما يعود للفدرالية.

وضمن ما يجب قوله –عربياً– هنا، أنه –وضمن إطار الدولة الوطنية العربية– وفي ظل اللامركزية الإدارية أو الحكم المحلي المقترح، فإنه ينبغي أن لا تعالج قضايا الهويات الفرعية والجماعات الإثنية بالاضطهاد والتواطؤ، بل يجب تفحصها ودراستها بهدوء وفهمها ثم حلها بما يحافظ على معادلة إبقاء التنوع ضمن الوحدة، عبر الحرص على ثقافاتها بما فيها من لغات وعقائد وخصوصيات أخرى، ضمن الإطار الجامع للوحدة الدستورية للدولة. هنا ننقل ما قاله الخبراء المعنيون بالشأن الفدرالي العالمي، الذي مفاده: لقد ثبتت ضرورة الاعتراف في معظم الاتحادات الفدرالية المتعددة الثقافات برسمية اللغات الخاصة بالجماعات التي تشكل أقليات كبرى وكذلك توفير ضمانات دستورية أو سياسية لحقوق الفرد أو الجماعة ضد التمييز. وعند عدم الاعتراف بلغة تخص جماعة إقليمية كبيرة على أنها لغة فدرالية، ينجم عن ذلك إحساس قاس بالمرارة والتوتر. وتضرب كل من باكستان ونيجيريا والهند وماليزيا أمثلة على شدة السخط الذي يمكن أن ينجم نتيجة لذلك[٨٩].

إذن، إذا كنا نريد ألا يتحول الاتحاد الفدرالي إلى غابة أو الوطن إلى مسلخ بشري –كما يقول الباحث اللبناني أمين معلوف– إذا كنا نريد تجنب أن يشبه المستقبل أسوأ صور الماضي، وإذا كنا نريد تجنب أن يصبح أطفالنا بعد حين من الزمن، «مضطرين لأن يشهدوا مثلنا نحن العاجزين، المذابح

٨٨. الجوجري، ص: ١٨٥.
٨٩. مجموعة باحثين، الأنظمة الفدرالية حول العالم، ص: ٧٥.

وعمليات الطرد وتطهيرات أخرى»[٩٠]. إذا أردنا تجنب كل ذلك، إذن علينا، أن نعالج هذه الأمور بحكمة وروية وعقل متفتح.

وعليه، فإننا بحاجة ماسة للتأكيد على مصيرية مشروع الدولة على يد الكتلة التاريخية (على حد تعبير -المفكر الإيطالي اليساري المعروف- أنطونيو غرامشي)، لذا، وعلى وفق لما ذهب إليه الكاتب العراقي درويش العادلي.. مستوحيًا آراءه من التجربة العراقية الصعبة (فإن مشروع الدولة العراقية المدنية بعد التغيير رهن انبثاق الكتلة التاريخية السياسية المدنية العراقية المتحررة من الولاءات الخاصة والطموحات الضيقة، الكتلة التأريخية القادرة على توحيد رؤيتها للدولة وفلسفتها وهويتها ومشروعها، والمنبعثة لإعادة إنتاج الذاكرة التاريخية (الدينية والمذهبية والقومية والسياسية) بشكل توظيفي بناء، والمؤهلة وعيًا وأداءً لتجاوز التناقضات والنشوزات الراهنة التي خلفتها عهود الاستبداد وتداعيات الفوضى والانقسام، والقادرة على توظيف اللحظة التاريخية المناسبة لتبني مرتسمات نوعية للمدنية والتنمية والتطور[٩١].

وآخر ما نختتم به هذا البحث، قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ* جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ}[٩٢] وهو قول عظيم نستمد منه أمراً في غاية البساطة، وهو أمر يتعلق بولاة الأمر القائمين على إدارة أي نظام سياسي في أي بلد عربي.. الذين ينبغي عليهم أن يستحضروا أوليات ليس ما جاء في القرآن الكريم، من حث على الوحدة والتناصر والتآزر {وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ}[٩٣]حسب، وإنما الارتكان لما جاء في علم السياسة وهو (ملك العلوم وعلم الملوك) الذي يقول: إن النظام السياسي في أي زمان وأي مكان هو الذي يصنع القاعدة القانونية، وهو من يطبقها، وهو من يحكم بها، فإن صلحت صلح الأمر كله، وإن فسدت فسد الأمر كله. إذًا فإن الاتحاد أو التفكك، إنما يبدأ من ولاة الأمر قبل غيرهم ولله الأمر من قبل ومن بعد.

٩٠. أمين معلوف، ص: ١٠٥.
٩١. ينظر الحوار الذي أجراه الصحفي توفيق التميمي مع الكاتب العراقي حسين درويش العادلي [٣-٣]، ص: ١٢.
٩٢. قرآن كريم، سورة إبراهيم، ص: ٢٨ – ٢٩.
٩٣.قرآن كريم، سورة آل عمران، ص: ١٠٣.

الخاتمة:

أخيراً وليس آخراً، نختم بكلمتين، إحداهما سياسية مباشرة، والأخرى فلسفية/ فنطازية Fantasy– Phantasm من عالم الخيال العلمي غير التقليدي، بل وربما التفكير العلمي! لكن في كل الأحوال لها علاقة بالسياسة –ذلك أن علم السياسة كما تمت الإشارة هو ملك العلوم، أو علم الملوك– الكلمة الأولى: تقول هذه الكلمة إن النظام السياسي في أي زمان وأي مكان هو الذي يصنع القاعدة (القانونية)، وهو من يطبقها، ويحكم بها، فإن صلحت –وهي بذلك كالمضغة بالنسبة للجسم– استقامت الدولة كلها، وإن فسدت، فسد الأمر كله(٩٤*)... ولله الأمر من قبل ومن بعد.

والكلمة الثانية: هي كلمة تجمع بين الفلسفة والعلم والخيال؛ لأنها قد تدخل في إطار الفنطازيا، وهي تقول إن البشر عمومًا وليس العرب وحدهم أو أية جماعة بشرية أخرى، يتشابهون بـ ٩٩,٩٪ من الملكات الجينية ولا يختلفون إلا بـ ٠,١٪ من هذه الصفات. وهي المسؤولة عن جميع التنوع الموجود. فما يفرقنا وهو ضئيل جداً، يحجب ما يوحد بعضنا عن بعض، وهو كثير جداً.

لقد اختبرت البشرية العديد من النماذج الاجتماعية المختلفة، والقبائل، والطبقات والحضارات، والأمم، لكن بوجود تكنولوجيا المعلومات، وتوحيد الكوكب ماديًا والإقرار بحقيقة التكافل بين جميع المجتمعات التي تعيش على سطح هذا الكوكب فقد ظهر أنموذج جديد حسب التوضيح الدقيق الموجود في كتاب فريدمان: أن العالم مسطح: تأريخ مختصر عن القرن الحادي والعشرين، حيث شرح العالم الجديد الشجاع الذي يواجهنا، وهو عالم على الرغم من حداثته ينمو بوتيرة عالية لامثيل لها في التاريخ. أن العالم «المسطح» الجديد هو العالم الذي قامت فيه التكنولوجيا والاقتصاد التعاوني بإنشاء ملعب جديد كلياً، وسوف يغير نظريات الاقتصاد والسياسة والوظائف جميعها.

إنّ تأريخ البشرية كأمة واحدة يبدأ الآن؛ الأمر الذي يزيل العقبات العرقية والثقافية والدينية. ومن المؤكد أن هذا الأمر يتطلب معايير جديدة من التسامح والاتصالات الفعالة وحل النزاع بالتعاون، والتفاعل

٩٤. (*) حول مسؤولية النظام السياسي ودوره في حفظ كيان الدولة أو تفكيك هذا الكيان، ينظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٣)، ص: ٢٩١ – ٢٩٤.

البناء للحفاظ على بقاء البشر على قيد الحياة[٩٥].

نخلص من هذه الحقيقة العلمية المكتشفة أو الخيال العلمي المبدع أن البشر عموماً إن لم يكونوا متجانسين أو متحدين، فعليهم فعل ذلك لأن في ذلك مصلحة لمعاشهم ولوجودهم على هذا الكوكب الجميل، لكن المهدد من كل حدب وصوب.

٩٥. حميد أحمد (الوحدة والتنوع: الإنسانية وتحديات التعددية في الألفية الجديدة، مقاربة حيوية) في: د. حسني عبيدي (تحرير)، الهوية الوطنية والتعليم في العراق مقاربات دولية، (عمان، الأردن؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢٠١١)، ص: ٢٠٢.

political sociology (science of authority) through several major tracks, such as: political science; its relation to building the state by maintaining cultural diversity within (national) unity; a spirit of citizenship created through a democratic culture balancing freedom and equality; a civil society based on innovation, partnership, enlightenment and development in its various aspects; transparency and rational administration within what is called prudent governance; a form of ruling allowing for a broad participation by the people in making public policies in a simple or complex state.

Finally, the research stresses the responsibility of the political systems in keeping the state's sovereignty, security and welfare. According to political science, the science of kings and the king of sciences, it is the political system in any time and space that makes the statutory rule, applies it and governs by it. If the rule is good, everything will be fine. Otherwise, everything will be bad. Therefore, since the presence of authority necessitates responsibility, unity or division definitely starts with leaders before anyone else.

effort. Efficient performance is found parallel to the successful firms which calculate each step. Thus, the machinery goes in line with the functional methodology which assigns a particular task to each part in an integrated manner.

In order to build the desired solid modern state in the Arab World, the enlightened middle class must be empowered to construct the civil society. If the latter rises gradually, the traditional structures decline to give way to modern civil institutions which believe in the role of the citizen, social justice and political partnership. Such new components shall be based on a political culture of contribution; reject submission and dictatorship; build an economic development widening everybody's options within a modern state benefiting from political science in administration and ruling; and make use of the outcomes of modern civilization in a way that brings about progress but not only modernism.

The present short study, which was prepared hastily, makes a moderate contribution on the way of building a state which adopts a civil institution based on functional methodology, instead of the current terrible ethnic slogans. These are associated with the classic/civil society's ideologies, which are not found in modern state. The proposal is an option between an open society based on plurality, innovation and settlements, on the one hand, and a closed society based on unilateralism, exclusion, and conflict.

This is an attempt to build a modern Arab state where the citizens live under a social/political contract (constitution) which puts all on an equal footing within citizenship, fairness and tolerance, leading to a secure, stable, prosperous, innovative, advanced and welfare society.

To this end, the modern Arab state is explored from the viewpoint of

Abstract

The Modern Arab State: Between Closed Ethnic Components and Open Functional Institutions

It is doubtless to say that the modern civil/nation state established throughout the developed world is based on civil society and other intermediate organizations. These spring from the middle class, which is young, efficient and creative in the natural/technical and philosophical/intellectual tracks. Such innovation has provided the world with modern technology, with its industrial and knowledge dimensions (telecommunications-based knowledge economy). It has also brought the major scholars and philosophers who looked into the aspects of state and parallel institutions (civil society and private sector/ locally and internationally).

Such a civil state as well as modern technical and philosophical innovations have not arisen in the Arab World so far. Although some attempts were made here and there, they were harshly confronted by weak pretexts and slogans. Thus, it is clear that we are underdeveloped and submissive to the other. In fact, we have failed to duplicate the modern civilizational structures, but have not established our own modern states – in the true sense of the term – which are actually semi-states. They are still in the pre-Weberian stage, according to the rational-legal theory put forward by Max Weber (1864-1920). This stage was surpassed by the developed world to post-modernism, based on globalization and governance. The approach reduces the hierarchy and verticality of the state and combines the state and intermediate civil and economic organizations (civil society and private sector). As the vertical relation is turned horizontal in favour of a new civil/economic network which adopts partnership and participation, the state's action becomes innovative and void of administrative flabbiness, extra positions and wasted time and

تجربة الاتحاد الأوروبي وإشكالية العمل العربي المشترك

أ.د. محمود علي الداؤد *

أشرت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية انطلاقة مهمة في التأريخ الدولي المعاصر وفي مسيرة العلاقات الدولية والعلاقة ما بين الدول الاستعمارية والشعوب المستعبدة، وقد وجدت أوروبا نفسها –في أعقاب تلك الحرب الضروس– مفككة ومدمرة وضعيفة، وقد أتت الصراعات العسكرية على معظم مواردها الاقتصادية، وعلى الرغم من الانتصار العسكري الساحق الذي حققه الغرب على النازية فإن الخطر الجديد المتمثّل بالشيوعية وتوسع السيطرة السوفيتية على أقطار أوروبا الشرقية وبعض دول البلطيق بدأ يقلق الحكومات الأوروبية ولاسيما فرنسا بزعامة الجنرال ديغول الذي أكد على أهمية تماسك الدول الأوروبية لمواجه الأخطار الجديدة عن طريق التوصل إلى صيغ جديدة لتعاون اقتصادي وثقافي وعسكري يضمن مستقبل أوروبا في مواجهة خطر الشيوعية واحتمالات سيطرة الولايات المتحدة على مصير أوروبا، وعلى الرغم من هزيمة ألمانيا فإن الجنرال ديغول كان يدرك جيداً ثقلها الاقتصادي ودورها المستقبلي في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي الذي أتاح لها دوراً جديداً في أوروبا ولكنه ليس دوراً عسكرياً بل هو دور اقتصادي تنهض من خلاله ألمانيا لتقود مع فرنسا تجربة بناء أوروبا القوية الموحدة اقتصادياً وثقافياً بعيداً عن التأثيرات السوفيتية واحتمالات الهيمنة الأمريكية، مؤكداً ضرورة عدم إعطاء الفرصة لبريطانيا لتكون في موضع القيادة، لأنه أدرك أن الهيمنة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تتقهقر عن مواقعها لحساب الولايات المتحدة التي كانت تسرع الخطى لتثبيت مواقعها في أوروبا والعالم بأسره.

لقد تركز هدف قادة أوروبا الجدد على إعادة بناء أوروبا دمرتها الحرب وتشجيع والآراء ودعمها على إعادة بناء مشاريع ومؤسسات اقتصادية وتكنولوجية أوروبية تتعدى الحدود القومية، وكان الرأي السائد أن فكرة التكامل والاندماج الأوروبي من شأنها تغيير الظروف الأوروبية السابقة المعتمدة على الصراعات العسكرية وفتح آفاق جديدة تجعل من تلك الصراعات مجرد ذكريات حزينة، وعلى أوروبا الجديدة استغلال كل الفرص للاستفادة من التجارب السلبية في التأريخ الأوروبي للبدء بتحقيق أكبر تجربة في التأريخ الحديث والمتمثلة ببناء اتحاد أوروبي متماسك يستطيع أن يجابه المنافسة الأمريكية، ويكون قوة اقتصادية ومالية على المستوى العالمي بإمكانها التعامل مع دول العالم الثالث بنجاح أكبر مما تحققه الولايات المتحدة.

*رئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية – بيت الحكمة.

وعلى مدى نصف قرن من العمل الدؤوب وعن طريق الخطوات المدروسة تم تحقيق كثير من الإنجازات بدءاً بتأسيس التجمع الأوروبي للفحم والصلب عام ١٩٥١ بين فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا ولكسمبورج وهولندا الذي أصبح نواةً للتكامل الاقتصادي الأوروبي، وقد حققت اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ تطوراً مهماً لقاعدة التعاون الاقتصادي المشترك، وأعقبتها اتفاقية الاتحاد الكمركي عام ١٩٦٨ التي اعتمدت تعرفة موحدة مع العالم الخارجي.

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي اتبعه الجنرال ديغول من دخول بريطانيا عضوية السوق الأوروبية المشتركة إلّا أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة بسياسات واقعية ومتزنة وتشجيعية لدخول دول أوروبية جديدة عضوية السوق المشتركة مع إعطاء الأفضلية في البداية إلى دول الشمال الأوروبي، وهكذا انضمت بريطانيا وآيرلندا والدنمارك إلى عضوية السوق عام ١٩٧٣ ثم انضمت بعد ذلك إسبانيا واليونان والبرتغال.

وقد قدمت معاهدة الاتحاد الأوروبي التي أقرها البرلمان الأوروبي دفعاً جديداً لعملية التكامل في المجالات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والأمنية، وتُعدُّ معاهدة ماسترخيت الموقعة في فبراير/شباط ١٩٩٢ أكبر إنجاز في عملية هذا التكامل اقتصادياً وسياسياً حيث تم التوصل إلى صيغة قانونية سياسية اقتصادية لتحقيق العملة الأوروبية الموحدة والجنسية الأوروبية الموحدة والبرلمان الموحد والسياسة الداخلية الموحدة والسياسة الخارجية الموحدة.

إن هذه الإنجازات الأوروبية الوحدوية الكبيرة لم تكن لتتحقق لولا الجهود المضنية والخطوات المتأنية والدقيقة التي بذلتها مؤسسات الاتحاد وهي المجلس الأوروبي، والمجلس الوزاري، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، ومحكمة المدققين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق، والصندوق المالي، وبنك الاستثمار الأوروبي[١].

ما سرُّ نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي؟

إن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التعاون الأوروبي ووصولاً إلى الاتحاد هي إنجازات فريدة وتجربة نادرة في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، فان انتقال أوروبا من مرحلة الصراع العسكري والحروب والتنافس الاستعماري إلى مرحلة الوحدة السياسية والاقتصادية هي ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث في ظل تأريخ طويل من الصراعات والتناقضات القومية والمذهبية والأيديولوجيات السياسية المتنافسة، ويرجع هذا الإنجاز إلى عدة عوامل أهمها:

١- إدراك قادة أوروبا وحكوماتها أن الصراعات العسكرية والحروب الأوروبية لم تحقق الأمن للدول الأوروبية الغالبة أو المغلوبة وأن من الأجدى تكريس الجهود السياسية والاقتصادية والمالية للتوصل من خلال التعاون المستمر إلى تكامل اقتصادي يخدم الدول الأوروبية داخلياً وخارجياً.

٢- أن تعاظم القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة يجعل من الصعب على أية دولة أوروبية مهما كانت قوية أو متقدمة اقتصادياً أن تجابه احتمالات الهيمنة الأمريكية وحدها وأن على أوروبا أن تعيش موحدة.

٣- السرعة الكبيرة التي امتازت بها النهضة الاقتصادية والمالية والصناعية اليابانية واحتمالات سيطرتها على الأسواق العالمية ليس بالنسبة لأسواق العالم الثالث بل على أسواق كثير من الدول النامية حرك عامل المجابهة من الجانب الأوروبي، ولاسيما بعد بروز تجمع آسيان في آب ١٩٦٧ الذي يضم أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وسنغافورة، ومن المعروف أن هذا التجمع على الرغم من استقلاليته فهو «أقرب إلى اليابان والولايات المتحدة منه الى أوروبا».

٤- التوجيه الثقافي والإعلامي الأوروبي المستمر بأهمية التعاون المشترك عن طريق برامج تلفزيزنية وإذاعية وصحفية مشتركة، وقد ظهرت على المسرح الأوروبي مؤسسات في مجال التعليم الجامعي والطباعة والنشر والفنون والآداب والسينما والمسرح.

٥- إدراك حكومات أوروبا أهمية فصل الخلافات السياسية عن قضايا التعاون المشترك وإعطاء الأفضلية للتعاون الأخير، فلم تُعدُّ قضايا الحدود أو توزيع المياه هي قضايا وطنية بحتة بل أصبحت خاضعة لحوار ودراسات ثم قرارات أوروبية مشتركة.

٦- استعداد حكومات أوروبا للتخلي عن جزء من السيادة الوطنية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومن الناحية القانونية فإن قرارات المؤسسات الأخيرة هي النافذة في حال وُجِدَ صراع بين القوانين الوطنية والقوانين الاتحادية.

٧- الابتعاد عن الخطب السياسية الملتهبة وتوجيه لهجة الخطاب السياسي في اتجاه التعاون وليس العكس، واتباع سياسة تحقيق الخطوة بعد الخطوة، وتجنب اتباع سياسة حرق المراحل التي عدت عاطفية ومكلفة ومجهولة النتائج.

٨- استقطاب الخبرات السياسية والاقتصادية والمالية والصناعية والثقافية الأوروبية واستقلالية مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اختيارهم وتجنب الحكومات الأوروبية ولاسيما الحكومات المضيفة للمؤسسات المذكورة التدخل في العمل الإداري أو النشاطات الأخرى.

٩- شيوع الديمقراطية وتأكيد الأسلوب الديمقراطي في مناقشة القضايا كافة الخاصة بالمشاريع أو بمؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة من خلال البرلمان الأوروبي، أو محكمة العدل الأوروبية، أو محكمة المدققينأ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل فيها فئات اجتماعية مختلفة مثل العمال والفلاحين والتجار ورجال الصناعة والمال وكذلك لجنة المناطق ذات الطابع الاستشاري.

١٠- إدراك الفرد الأوروبي لأهمية الولاء لأوروبا من خلال ضمان حقوقه في حرية السفر، والإقامة، والتنقل، وإلغاء القيود والحواجز الكمركية التي تحققت على أفضل وجه، ويتطلع الفرد الأوروبي قريباً إلى العملة الأوروبية (التي صدرت عام ١٩٩٩) وستحل محل العملات الوطنية وسيصدرها بنك أوروبي مركزي.

١١- التأكيد في مناهج التربية والتعليم على دراسة التاريخ الأوروبي من منطق تطوّر الحضارة الأوروبية وتقدمها ودور كل دولة أوروبية في ازدهار الآداب والعلوم والفنون والتقدم العلمي والتكنولوجي.

١٢- إن الإرادة السياسية كانت وراء هذا الإنجاز العظيم، فقد وافقت كل الحكومات الأوروبية على التخلي عن بعض من سيادة أقطارها؛ من أجل هدف أوسع يتعدى المطامح القومية ليصل إلى منافع أوروبية مشتركة، ولا شك أن هذا القرار السياسي يتطلب كثيراً من الجرأة والعقلانية والواقعية والمرونة مع إدراك أهمية استقلالية مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تضع المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة.

١٣- نجاح التنسيق بين خطط التنمية الوطنية ومتطلبات مشاريع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتهيئة كل دولة أرضية صلبة تتماشى وروح الوحدة الأوروبية ومبادئها لغرض ترشيحها لعضوية الاتحاد، والتزام الدولة المنظمة بالقوانين والقواعد الاتحادية كافة.

١٤- إعادة النظر في أنظمة الدفاع الوطنية وتقليص حجم القوات المسلحة ومصروفات الدفاع وتحديد العلاقة بين الحلف الأطلسي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، وقد بدأ الأخير بالتفكير بوضع نواة لجيش أوروبي موحد على المدى البعيد وقد بدأت هذه التجربة بين ألمانيا وفرنسا الركيزتين الأساسيتين في الاتحاد الأوروبي.

تقويم العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية:

مضى أكثر من نصف قرن على تأسيس جامعة الدول العربية التي انبثقت بعد التوقيع على بروتوكول الإسكندرية في شهر تشرين الأول ١٩٤٤، وقد تضمن البروتوكول القرار التأريخي بإنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس الجامعة العربية تمثل فيه الجامعة على قدم المساواة وقد تضمّن البروتوكول الاتفاق على مجالات التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد تم الاتفاق على احترام استقلال سوريا ولبنان وسيادتهما وصيانة حقوق العرب في فلسطين، وبعد عام من التوقيع على هذا البروتوكول توصلت الدول الأعضاء إلى التوقيع على المعاهدة الثقافية عام ١٩٤٥، ثم معاهدة الدفاع المشترك بالتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، وتأسيس المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٢، ووقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٧٧ تم تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك، وذلك على أساس قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ضم في عضويته وزراء الخارجية إلى جانب وزراء الاقتصاد والمال العرب ويتولى المهمات التخطيطية والتقويمية والتنسيقية والإشراف والتوجيه والموافقة على إنشاء المنظمات والتنسيق بينها، وقد

أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك على أساس تقدير أهداف الأمن والإماء والتحرر والتكامل الاقتصادي، وشهدت مرحلة الستينيات تطوراً كبيراً في مسيرة العمل العربي المشترك من خلال الدعوة للتعجيل بتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وعقد اتفاقية الميثاق العربي للعمل عام ١٩٦٥، واتفاقية تنسيق السياسة النفطية عام ١٩٦٠، واتفاقية التعاون العربي باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية عام ١٩٦٥، وقد أقرَّ مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وشهدت فترة السبعينيات ظهور منظمات عربية متخصصة هي المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠، والأكاديمية العربية للنقل البحري عام ١٩٧٤، والمؤسسات العربية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٧، والمنظمة العربية للسياحة عام ١٩٧٨، وقد أولى مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠ أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي، وأقر المؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي الاقتصادي، ومشروع عقد التنمية المشتركة والاتفاقية الموحدة للاستثمار.

أما على الصعيد الثقافي فقد حصل تطور كبير في العلاقات العربية – العربية منذ التصديق على المعاهدة الثقافية عام ١٩٤٥ التي حددت التوجهات الأساسية للعمل الوحودي في مضماري التربية والثقافة لإكساب إنشاء الجامعة العربية بعداً حضارياً غرضه تنشئة جيل عربي مستنير، موحد الفكر والعقيدة، مؤمن بأهداف أمته، وعامل على تحقيقها استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية، وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، وأكدت المعاهدة الثقافية أهمية تبادل المدرسين والكتاب ورجال الأدب والفن، والعمل على وضع تشريعات موحدة بين البلاد العربية إلى جانب العمل على توحيد المناهج الدراسية؛ بهدف خلق المواطن العربي الواعي الواثق من نفسه الفخور بعروبته، وكان من نتائج إقرار المعاهدة الثقافية قيام عدة أجهزة للإشراف على التنسيق التربوي، مثل: اللجنة الثقافية والجهاز الإقليمي لمحو الأمية، وقد أقرَّ مؤتمر وزراء التعليم والتربية والمعارف الثاني في بغداد عام ١٩٦٤ مشروع ميثاق الوحدة الثقافية العربية، وقد أُنيطت مهمة تنفيذ استراتيجية الوحدة الثقافية العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تنشط من خلال تسع عشرة إدارة وجهازاً ومركزاً وبرنامجاً تربوياً وثقافياً على امتداد الوطن العربي[٢].

معوقات العمل العربي المشترك:

إن نتائج العمل العربي المشترك في خلال الخمسين سنة لا تتناسب مع الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التي رصدت لمؤسسات الجامعة العربية ومشاريعها، وسيبيّن الباحث عدم هذه التناسب في النقاط الآتية.

١– على الصعيد السياسي: فشلت المساعي كافة لإقامة الوحدة العربية أو على الأقل تحقيق وحدات إقليمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة محاولة تصديع لبعض الوحدات الوطنية العربية ومن

المؤسف القول إن دولاً عربية تساهم مع الاستعمار والصهيونية في محاولات تصديع الوحدة الوطنية لأكثر من دولة عربية، وكما يجري حالياً باستهداف الوحدة الوطنية لكل من العراق وسوريا واليمن وليبيا.

إن فقدان الثقة بين الزعامات العربية وفشل الجامعة العربية في إيجاد صيغة معقولة ومقبولة لفض النزاعات العربية – العربية ومنع التدخل الأجنبي قد سبب خيبة أمل كبيرة لدى صفوف الجماهير العربية، ويفتقد العمل العربي المشترك المصداقية السياسية، ويفتقر إلى اقتناع صاحب القرار السياسي بأهمية الوحدة العربية أو الاتحاد العربي أو في الأقل بأهمية الحوار العربي – العربي أو التعاون العربي، واليوم لا توجد منطقة في العالم تعج بالصراعات العسكرية والسياسية وتخضع للمقاطعة الداخلية والمعوقات الاقتصادية مثل الوطن العربي على الرغم من الإمكانات الهائلة الاقتصادية والعلمية المتوافرة فيه، وعلى الرغم من إدراك الجميع فداحة الأخطار الأجنبية التي تحيق به من كل جانب، وتعصف بالأقطار العربية حروب أهلية عديدة في المشرق والمغرب، وتخضع العديد من الأقطار العربية ولاسيما التي تملك ثروات نفطية هائلة للهيمنة الأجنبية.

لقد أقدمت العديد من الأقطار العربية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بنظام المقاطعة، ولكن هذه الأنظمة نفسها تفرض حصاراً على العراق وعلى دول عربية أخرى.

ومن جهة أخرى فإن غالبية البرامج السياسية للعديد من الدول العربية هي برامج عاطفية تفتقر إلى المصداقية والعقلانية والواقعية، ومعظمها لا يزال يراوح في مكانه ولا يرى أن العالم من حوله قد تغيَّر وأن تحسن الأوضاع العربية الداخلية وتطوير العلاقات الخارجية الاقتصادية والدبلوماسية يتطلب الوضوح، والصراحة، والحوار الديمقراطي، وتطوير المؤسسات السياسية والدبلوماسية، وتوعية الجماهير على أهمية العمل العربي المشترك. ومن المؤسف أن العمل العربي المشترك قد أخفق لا بسبب نقص الأموال أو الكوادر العلمية، بل لأن غالبية الحكومات العربية غير مؤمنة بالعمل المشترك أساساً، وتتطير حتى من كلمة (وحدة) أو (اتحاد) أو العمل المشترك على الرغم من أن هذا الشعار صار إصطلاحاً يومياً لمواطني دول أوروبا الأعضاء في الوحدة الأوروبية.

إن التعامل السياسي والدبلوماسي بين معظم الأقطار العربية يرسخ السلبيات، ولا يفتح نوافذ جديدة لترسيخ الإيجابيات التي من المفروض أن تكون بين العرب عوامل راسخة من الجغرافية والتأريخ واللغة والعقيدة والمصير المشترك أكثر من أية أمة على وجه الأرض.

٢– على الصعيد الاقتصادي: إن الصورة الصعيد الاقتصادي ليست أكثر بريقاً؛ لأن الفكر السياسي العربي الرسمي غير مقتنع أساساً بفائدة أو جدوى العمل العربي المشترك، وإذا وافقت بعض الأقطار العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أو على مشروع السوق العربية المشتركة، أو التعاون النفطي والزراعي والصناعي وحقول الاستثمارات ،والنظام النقدي فإن ذلك لا يعني مطلقاً أن توقيعها على جملة المعاهدات والاتفاقيات يلزمها بالتنفيذ، وهكذا بقيت غالبية المؤسسات الاقتصادية العربية من

دون عمل جدي؛ لأن العديد من الدول العربية ترفض الإيفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية التي تُعقَد في إطار الجامعة العربية أو على الصعيد الثنائي.

إن مشروع السوق العربية المشتركة بقي حبراً على ورق، وكذلك استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك المتفق عليها من خلال العديد من المؤتمرات والندوات، وهكذا الحال بالنسبة للعلاقات الصناعية والنفطية والزراعية والعلمية والتربوية والتخطيط والبحث العلمي.

وعلى الرغم من أنه مضى على العمل العربي المشترك في العصر الحديث أكثر من نصف قرن فإن القطيعة العربية – العربية ظلت هي الأساس في التعامل، وتم دعم التعاون الاقتصادي مع الدول الأجنبية.

وفي كل يوم يزداد شعور المواطن العربي بالمرارة وخيبة الأمل من جراء قسوة إجراءات السفر العربية وتعقيداتها وقيودها بالنسبة لسمات الدخول ورخص الخروج والإقامة والعمل، ويشعر المواطن العربي في الحقيقة أنه أسير في أرضه، إذ توضع أمامه كل العراقيل والعوائق الكمركية، فضلاً عن الإجراءات القنصلية الصعبة التي أصبحت في أوروبا حقوقاً طبيعية للإنسان الأوروبي الذي منحته معاهدات الاتحاد الأوروبي حصانات وتسهيلات واسعه ولاسيما بالنسبة لحرية السفر والإقامة والتنقل والعمل والتملك في كل دول الاتحاد، ويُمنَحُ المواطن الأوروبي رعاية وحماية أية قنصلية لإحدى دول الاتحاد في أية دولة من العالم إذا لم تكن لدولته قنصلية في تلك الدولة.

وعلى الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على بدء العمل العربي المشترك فإن الأقطار العربية تفتقر إلى مشروع اقتصادي أو صناعي عربي مشترك واحد.

ولا توجد أية مشاريع لسكة حديد عربية تربط الأقطار العربية كافة، وكذلك الحال بالنسبة إلى النقل الجوي والسياحة والمشاريع الزراعية والصناعية. إن الجامعة العربية تضم أكثر من عشرين منظمة صناعية وزراعية غربية مضى على وجود العديد منها عدة عقود من الزمن، كان ناتج غالبيتها صفراً، وقد أخفق العديد منها في إنتاج ما يغطي تكاليف تأسيسه.

وفشلت الجامعة العربية بمعالجة قضايا الأمن المائي والغذائي، فإن الأمن الاقتصادي بشقيه الغذائي والمائي يتعرض لتحديات ومخاطر تتطلب العمل على ضرورة وضع استراتيجية عربية للأمن الغذائي تأخذ بعين الحسبان التطورات السريعة والمتغيّرات الجذرية التي يشهدها عالم اليوم بدءاً من مشروع الأمن المائي العربي الذي تشير التقديرات إلى أن العجز المائي العربي يبلغ ٣٣٠ مليار متر مكعب، بينما لا تؤمن الأنهار العربية مجتمعة أكثر من ١٩٥ مليار متر مكعب سنوياً في الأحوال الطبيعية، فضلاً عن أن العلاقة بين العرض والطلب على المياه العربية تتجه نحو مزيدٍ من التدهور لعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاقية دولية بين العراق وسوريا وتركيا لتوزيع مياه نهر الفرات ونهر دجلة على وفق أحكام مبادئ القانون الدولي الخاصة بالمياه المشتركة؛ بسبب إصرار تركيا على اعتبار نحر الفرات نهراً وطنياً تركياً وليس نهراً دولياً مشتركاً، وقد

أضرت هذه السياسة بكل من العراق وسوريا ضرراً بليغاً.

وقد أخفق العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية في تضييق الشقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وعلى الرغم من العوائد الضخمة التي تحصل عليها الدول النفطية فإن الموارد العربية المستثمرة في المنطقة العربية لا تتجاوز ٢٢ مليار دولار، بينما تقدر الموارد العربية المستثمرة خارج الوطن العربي (الولايات المتحدة، وأوروباالغربية، واليابان، ودول آسيان) نحو ٨٥٠ مليار دولار[٣].

٣- المستوى الثقافي: لم تحقق المؤسسات الثقافية التابعة للجامعة العربية نجاحات كبيرة في تنفيذ مبادئ الاتفاقية ولاسيما بالنسبة لتوحيد المناهج والكتب الدراسية، وتوحيد التوجهات الأساسية في التخطيط التربوي، ووضع أسس واقعية لسياسات ثقافية وتربوية وتوحيد سياسات البحث العلمي العربي، وليس بالإمكان وضع اللوم دائماً على الجامعة العربية ومؤسساتها، فالدول العربية لا تؤمن معظمها بمبدأ الوحدة الثقافية العربية، وعلى الرغم من أن العلاقات الثقافية بين الأقطار العربية هي الأقوى من خلال الترابط الحضاري التأريخي والعوامل القومية المشتركة التي تربط أبناء الأمة العربية من لغة عربية واحدة ومشاعر مشتركة وحضارة عريقة ووحدة الوطن العربي جغرافياً فإن العديد من الأقطار العربية يضع العراقيل أمام تبادل الأفكار العربية من خلال القوانين والأنظمة التي تنفذها ضد حرية الرأي، وتبادل الآراء بين المفكرين، وتبادل المطبوعات من صحف ومجلات وكتب. وتمارس معظم الحكومات العربية رقابة صارمة على أجهزة الإعلام والتلفزيون والسينما والمسرح ولا تسمح حكومات هذه الأقطار لمؤسسات اهلية أو شعبية بالمساهمة في نشر الثقافة العربية من أجل توحيد الفكر وحذو التقدم العلمي، علماً أن الأقطار العربية كافة تعاني كثيراً من هجرة الكفاءات العلمية العالية المستوى إلى الدول النامية، مثل: الولايات المتحدة، ودول السوق الأوروبية المشتركة، وكندان وأستراليا، ونيوزلندا.

وتساهم جهات استعمارية وصهيونية عديدة في تشجيع هجرة الكفاءات العربية لحرمان الأقطار العربية من مجالات التقدم العلمي التكنولوجي، وهجرة العقول العربية هي من أخطر المشكلات المستقبلية للعالم العربي، ولكن العوامل الداخلية الطاردة لهذه الكفاءات هي العوامل الأقوى؛ وذلك بسبب الحروب الخارجية والأهلية، وافتقاد الحرية والعدالة الانتقالية وتدهور المعايير السياسية في الحكم؛ الأمر الذي ضيّق الفرص أمام هذه الكفاءات التي أخطرت إلى الهجرة للدول المتقدمة كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حيث وجدت ظروفاً ملائمة وتشجيعية كاحترام حقوق الإنسان ودعم الإبداع والابتكار.

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية لم تولِ أهمية خاصة لهذه الظاهرة الخطيرة، ولم تهيّئ الأجواء المادية والمعنوية والبحثية للتقليل من خطورة هذه الهجرة أو معالجتها جذرياً.

إن وجود مؤسسات بحثية عربية مشتركة واتباع إجراءات إدارية وعلمية مرنة في عمل أصحاب الكفاءات العربية وتنقلهم من شأنه دعم مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الوطنية بعناصر

عالية الكفاءة أثبتت من تجربة العراق أنها لا تقل تقدماً عن أعلى الكفاءات في العالم. وحتى الآن لا توجد سياسة عربية موحدة لمعالجة هذه المشكلة، وفي الوقت الذي تصدّر بعض الدول العربية في شمال أفريقيا ملايين العمال إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، ويعج الخليج العربي بمئات الألوف من العمال الآسيويين فإن أقطار الوطن العربي تتعرض إلى عملية تدفق للكفاءات العربية العالية المستوى، وتستمر حرب الكفاءات، وتقدر الدراسات الموثقة أنه إلى جانب هجرة العقول العربية فإن أكثر من ثمانية أعشار طلبة البعثات العلمية العربية الرسمية في أوروبا والولايات المتحدة وكندا لا يعودون إلى أوطانهم.

انعكاسات سياسات الاتحاد الأوروبي على الأقطار العربية:

إن الإنجاز الكبير الذي حققته أوروبا من خلال قيام الاتحاد الأوروبي وتطوره السريع ولاسيما بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ يعدُّ انجازاً فريداً، وقد شملت المعاهدة الأخيرة خطوات مهمة لإقامة تكامل اقتصادي شامل يضم في المقدمة إصدار عملة نقدية أوروبية موحدة بعد أن تم رفع القيود على حرية التجارة، ورفع الحواجز الكمركية، وإطلاق حرية السفر من خلال جواز سفر أوروبي واحد، وقد تم منح مؤسسات الاتحاد صلاحيات واسعة لإكمال هذه المسيرة بحدود نهاية القرن الحالي، واستقبال القرن الواحد والعشرين ككيان أوروبي موحد، ومع استمرار الإبقاء على كيان الدولة القومية فإن الحدود السياسية لن تصبح بأهميتها السابقة نفسها، إذ إن هذا الإنجاز سيحقق لأوروبا نفوذاً واسعاً في المجالات الصناعية والزراعية واستخدامات التكنولوجيا ويعطي الاتحاد فرصاً أوسع للتفاوض مع الكتل الاقتصادية الأخرى، ولما كانت المنطقة العربية ليست كتلة موحدة فإن الفوائد العربية من الاتحاد الأوروبي هامشية، فالعرب ليست لديهم سياسة منسقة تجاه أوروبا أو صياغة أهداف واحدة والاتفاق على مواجهة التحديات الخارجية بسبب غياب الإرادة العربية واستنفاد طاقة العرب في عدد من الخلافات الداخلية وبعثرة الجهود؛ لذلك تبقى الدول العربية متلقية للآثار الخارجية من أوروبا، وغير قادرة على تغيير تلك الآثار لصالحها طالما يملك الاتحاد الأوروبي قواعد التفوق في المركز التنافسي الخارجي على البلاد العربية التي تحتاج إلى وقت طويل لبلوغه، وستشهد السنوات القليلة القادمة منافسة حادة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان للسيطرة على الأسواق العالمية، بينما سارعت دول أوروبية أخرى مثل السويد والنمسا والنرويج وفنلندة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة للاستفادة من أفضليات السوق بدلاً من العزلة الدولية، وتشير دراسة عربية [٤] مهمة إلى أن تجارة البلاد العربية مجتمعة مع الاتحاد الأوروبي تؤلف ٤٠٪ من تجارتها الكلية، في حين لم تتجاوز تجارة الاتحاد مع البلاد العربية أكثر من ٣٪ مما يضعف القدرة التنافسية للبلاد العربية ويزيدها بالنسبة للاتحاد الأوروبي باستثناء النفط والبتروكيميائيات.

ويمثل توسع أوروبا بانضمام إسبانيا والبرتغال واتساع نطاقها نحو دول أوروبا الشرقية تحدياً كبيراً للبلاد العربية ولاسيما المجموعة الثانية المصدرة للمنتجات الصناعية والزراعية والأولية لتداخل منتجات هذه الدول مع المنتجات العربية، وتستبعد هذه الدراسة عدم حدوث تدفق كبير للاستثمارات الأوروبية

إلى البلاد العربية، وأن الاتجاه العام لهذه الاستثمارات هو الاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي وفي الدول الصناعية التي تمتاز بظروف استثمارية ملائمة لجذب الأموال العربية لديها وليس العكس، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة في أوروبا فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على وضع سياسة مقيدة للهجرة العربية، وليس من المنتظر أن تستوعب أوروبا الموحدة أعداداً متزايدة من العمالة العربية، وترى دراسة اقتصادية أخرى أن دخول الأقطار العربية بثقلها ككتلة يجب أن تُستكمَلَ بإجراءات مهمة، منها: تخصيص سليم للموارد الاقتصادية يهدف إلى تنظيم العوائد وتجنب الضياعات، والعمل على إزالة المعوقات الإدارية التي تمنع تعطيل مفعول القوانين بنحوٍ سليم، وجدولة تحرير الخدمات العربية مرحلياً حتى لا تفقد الدول العربية مركزها في السوق العالمية للمصارف والتأمين والنقل.

ومن الجدير بالذكر أن أقطار مجلس التعاون الخليجي هي في موقف أفضل من بقية الأقطار العربية فهي تسعى إلى لخروج من وحدانية النفط باتجاه تنويع مصادر مداخلها من طريق التصنيع، والواقع أنها وظفت منذ السبعينيات مبالغ هائلة في الصناعة، فأقامت وحدات صناعية عديدة وهي تنتج اليوم أكثر من ٧٠٠ ألف طن من الألمنيوم، و٢،٣ مليون طن من الحديد والفولاذ، فضلاً عن ١٥٠٠ طن من النحاس سنوياً.

إن تطور الصناعات البتروكيميائية –التي شهدت ازدهاراً شديداً– يشكل اليوم موضوع الخلاف الرئيس بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون[٥] وفي غياب سياسة عربية موحدة فإن الموقف الخليجي هو الآخر لن يصمد كثيراً مع التنافس الأوروبي المتمثل بالسوق الأوروبية المشتركة.

أنموذج الاتحاد الأوروبي ومستقبل إقامة اتحاد عربي:

إن تجربة الاتحاد الأوروبي هي تجربة فريدة في التأريخ الحديث والمعاصر لأوروبا فقد تغلبت المصالح المشتركة على ذكريات الماضي المريرة الخاصة بالحروب، والصراعات القومية والدينية التي كانت من سمات الساحة الأوروبية، وقد وجدت الأقطار الأوروبية أن أمنها وتطورها السياسي والاقتصادي ومستقبلها في التقدم والازدهار يكمن في التعاون المشترك والخضوع لمعاهدات واتفاقيات وضعت أساساً قوياً للاتحاد الأوروبي. إن هذه التجربة من ناحية أخرى ليست من بنات اليوم وإنما هي نتيجة لمئات السنين من التطوُّر الصناعي والتكنولوجي والتقدم الذي أحرزته أوروبا في ميادين العلوم المختلفة ورغم الاختلافات العرقية والمذهبية فإن الحضارة الأوروبية هي العامل المشترك بين شعوب ارتضت التعاون فيما بينها بدلاً من الخضوع لمشاعر العداء المستمر التي سادت القارة الأوروبية من مختلف الحقب التأريخية الوسيطة والحديثة.

لقد شعرت أوروبا بقوة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومطامعها في أن تصبح القوة الأولى في العالم والمهيمنة على مقدرات أوروبا، وشعرت أوروبا بالثقل الاقتصادي الأمريكي والمنافسات اليابانية الجديدة فأخذت هي الأخرى تهيّئ الظروف المناسبة لتصبح كتلة دولية مهمة، من ناحية أخرى

وعلى الرغم من الإيجابيات التي تتضمنها دروس نجاح هذه التجربة إلَّا أن من المؤكد أنها تجربة خاصة بأوروبا، وليس بالإمكان استنساخها أو زرعها في منطقة أخرى من العالم بما في ذلك الوطن العربي ومن الممكن الاستفادة من هذه التجربة عن طريقين:

(١) إقامة جسور اقتصادية عربية مع الاتحاد الأوروبي ومؤسساته لمصلحة الأقطار العربية.

(٢) الاستفادة من أسلوب عمل الاتحاد وهياكله لإعادة النظر بتجربة العمل العربي المشترك أو بناء مؤسسات عربية جديدة باستطاعتها دفع عملية التعاون العربي وإخراجها من حالة الجمود أو إحياناً حالة الشلل.

ومن القضايا المهمة التي يجب التركيز عليها في العمل العربي المشترك -الذي يجابه تحديات التكتلات الاقتصادية الكبرى واحتمال وقوع الوطن العربي كلياً تحت نفوذ بعض هذه التكتلات أو جميعها- هي إعادة النظر بهيكل العمل العربي المشترك والمبادرة لتأسيس نماذج جديدة من الهياكل السياسية والاقتصادية العربية باتجاه إقامة اتحاد عربي يحل محل الجامعة العربية، التي تجاوزها الزمن وأصبحت عاجزة تماماً عن تنفيذ دورها وما تهدف إليه الشعوب العربية من النهوض والتقدم العلمي والتكنلوجي:

أولاً: إعادة النظر بميثاق الجامعة وجعل الميثاق ملزماً للأعضاء كافة التي يجب أن تعلن عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تحدد العمل الاقتصادي والثقافي والتنسيق في حقل السياسات الخارجية والداخلية ذات المساس بالعمل العربي المشترك، إن الميثاق الجديد يجب أن يتضمن استعداد الدول القطرية للتخلي عن بعض سيادتها إلى المؤسسات القومية.

ثانياً: أن تبدأ الأقطار العربية بتوعية إعلامية وتربوية شاملة تؤكد على أهمية التعاون الاقتصادي والثقافي، وأن تفسح المجال لمناقشات حرة من خلال انتخابات ديمقراطية لبناء أسس لحياة برلمانية صحيحة، فضلاً عن فسح المجال لانتخابات ديمقراطية لاختيار ممثلي البرلمان العربي.

ثالثاً: يتكون هيكل الاتحاد العربي المقترح من المؤسسات الآتية:

١- مؤتمر القمة الذي يضم رؤساء الدول العربية وهو السلطة العربية في الاتحاد.

٢- مجلس الاتحاد العربي: ويضم الوزراء المتخصصين الأساسيين (الخارجية، الصناعة، الزراعة، النفط، النقل، البيئة، وسواها) ويؤدي الدور الرئيس في صنع القرار في الاتحاد، ويكون التصويت في مجلس الاتحاد العربي بما يتناسب وأوزان الدول العربية ويتفق عليه، أي: لا تكون هناك أصوات متساوية، بل أصوات متباينة حسب حجم الدولة ووزنها بما يضمن استمرارية العمل.

٣- المفوضية العربية: وهي المسؤولة عن الإشراف على مؤسسات الاتحاد العربي ومسيرة العمل

العربي المشترك وتتمتع باستقلالية كبيرة، والأعضاء المفوضون ليسوا موظفين عند حكوماتهم، بل هم موظفون في الاتحاد العربي، وتقع على كاهلهم مسؤولية تخطيط السياسات وصياغتها وبلورة المبادرات والمقترحات والتحقُّق من تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات، وهي التي تتولى إجراء المفاوضات التجارية مع الدول والتكتلات الاقتصادية وإعداد ميزانية الاتحاد العربي.

٤- البرلمان العربي: ويجري التمثيل فيه على أساس الكثافة السكانية، ويشرف على تنفيذ برامج الاتحاد والمصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الدولي وهو منبر حرّ لمناقشة عملية التكامل الاقتصادي والثقافي العربي ومراقبتها.

٥- محكمة العدل العربية: واجبها النظر في النزاعات بين الدول العربية والحكم فيها إلزامياً، ويعهد إليها أيضاً مهمة تفسير المعاهدات والاتفاقيات، وهي أعلى سلطة قانونية في الاتحاد العربي.

٦- المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: مهمته التنسيق بين الأقطار العربية في القضايا الاقتصادية الخاصة بالمشاريع المشتركة، وقضايا الامن المائي والغذائي، والأمور الاجتماعية الخاصة بالعمل والعمال.

٧- المنظمة العربية المنتجة للنفط: مسؤوليتها التنسيق في السياسات النفطية العربية وصيانة المصالح النفطية العربية في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

٨- صندوق النقد العربي: مهمته التنسيق في السياسات المالية العربية.

٩- بنك الاستثمار العربي: ومسؤوليته الإشراف على استثمار الفوائض المالية العربية داخل الوطن العربي وخارجه.

١٠- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والبحث العلمي.

فصل الشؤون العسكرية عن الاتحاد العربي:

من الضروري فصل الأمور العسكرية عن قضايا الاتحاد العربي الخاصة بالعمل الاقتصادي المشترك وذلك عن طريق تأسيس الحلف العسكري العربي، الذي يقوم على أسس حديثة تأخذ بنظر الحسبان وسائل حماية الأمن القومي العربي، وتمنح قيادة الحلف صلاحيات واسعة من أجل تحقيق الأهداف القومية المحددة.

الخلاصة:

إن الاتحاد الأوروبي هو حصيلة جهود أوروبية مشتركة تمثلت بقرارات تأريخية أولت أهمية أساسية لقضايا التعاون بين الأقطار الأوروبية؛ من أجل التكامل والاندماج، ومن خلال معاهدات واتفاقيات تأريخية، وقد تطوّر هذا التعاون ليصل في معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢ إلى منعطف تأريخي مهمّ في مسار تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية، وقد تم وضع الأسس لتوحيد العملة وقيام الجنسية الأوروبية الموحدة والبرلمان الموحد ومحكمة العدل الأوروبية والسياسة الداخلية الموحدة والسياسة الخارجية الموحدة، ويؤلف الاتحاد الأوروبي تكتلاً دولياً مهمّاً في مواجهة المنافسات الأمريكية واليابانية.

وبالمقابل فإن العمل العربي المشترك قد أُصيب بإخفاقات كبيرة على الرغم من طول المدة وزخم الإمكانات الاقتصادية والمالية والبشرية.

ولا تتحمل الجامعة العربية وحدها المسؤولية بل إن الأقطار العربية كافة مسؤولة عن هذا الوضع، فغالبيتها لا يؤمن أساساً بالعمل العربي المشترك، ويتطيّر من كلمة وحدة أو اتحاد، وبعضها ليس مستعداً للتنازل عن أي جزء من سيادته الوطنية لسيادة اتحاد عربي جديد.

ما الحل؟ هل يبقى العرب على هامش العلاقات الدولية المبنية على منافسات الكتل الاقتصادية العملاقة أو يداوون جروحهم بمبادرات جريئة تفتح صفحة جديدة لمصالحة عربية ثم البدء بمشاريع عربية مشتركة وصولاً إلى اتحاد عربي يضمن مصالح العرب وأمن العرب ومستقبل العرب وأن يأخذ هذا الاتحاد العربي طريقه محل الجامعة العربية التي أصابها الصدأ ولم تعد قادرة على مسايرة الزمن والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية الهائلة في العالم؟

إن هذه الخطوة تحتاج إلى قرار سياسي جريء وتخطيط يؤمن ببناء أسس قوية لخطوات تتطور بنحوٍ سليم وعلى أساس رصانة المراحل وديمقراطية التوجة واستقلالية مؤسسات الاتحاد والأهم هو توفُّر الثقة وحسن النية بين القيادات السياسية.

وبالتأكيد فإن الوقت ليس لصالح الأمة العربية التي كان من المفروض أن تتوصل إلى اتحاد حقيقي قبل عدة عقود من الزمن، وهنا أشير إلى التحذير الذي أطلقه المؤرخ البريطاني البروفسور أرنولد توينبي قبل نصف قرن من مغبة تأخُّر قيام الاتحاد العربي أو الوحدة العربية حينما قال في محاضرة له في القاهرة عام ١٩٦٤: «إن الشعوب العربية ستظل حتماً ضعيفة نسبياً طالما ظلت متفرقة الكلمة، وبالتالي ستظل تلقى معاملة غير عادلة أو سمّها إن شئت معاملة فيها تجاهل من الشعوب الأقوى منها، وأخشى أن اقول إن الحياة السياسية في هذا العالم تجعل من المحتم إن يقابل أي شعب بالتجاهل إن لم تكن لديه من القوة ما يجعله يُسمِعُ الآخرينَ صوتَهُ، ومن هنا كان من المهم لأي بلد أو شعب أو مجموعة شعوب أن تكون لديها القوة التي تمكنها من إرغام الآخرين على سماع صوتها وعمل حساب لوجهة نظرها أو مصالحها، ولو

اتحد العرب من المحيط إلى الخليج –وهما الطرفان القصيان للعالم العربي في أوسع حدودة– لأصبحوا قوة في العالم بفضل أهمية الموقع الجغرافي الذي يتحكم في الطرق الجوية والطرق البحرية بين المحيط الأطلسي والمحيطين الهندي والهادي، وبفضل موارد النفط ورأس المال البشري وهناك من دون شك عامل واضح يساعد على تحقيق الوحدة العربية هو أن لدى العرب تراثاً مشتركاً في اللغة والأدب يرجع إلى أكثر من ألف وخمس مئة سنة وكذلك ثقافة مشتركة وتأريخ ومشترك (٦)».

الهوامش:

١– د. أمين رشيد: تطورات الجات: أسبابها وأثرها على المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، حزيران ١٩٩٦، ص ١١٧

٢– د. محمود علي الداود: الجامعة العربية (دراسة نقدية تجربة العمل العربي المشترك)، محاضرة أُلقيت في الموسم الثقافي لمؤسسة شومان الأردنية يوم ٢٤ تشرين أول ١٩٩٣.

٣– د. هيل عجمي: الاثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، حزيران ١٩٩٦، ص ١٥٧.

٤– كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية في المؤتمر الدولي الرابع لمركز الدراسات العربي–الأوروبي، الدار البيضاء ١–٩–١٩٩٦، مجلة شؤون عربية، مارس ١٩٩٦ ص ٢٣٩.